بسم الله الرحمن الرحيم

لا اله الا هو سبحانه تعالى عما يشركون يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره ولو كره المشركون سبحانه كما
فردون هو الذي ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وبعد فقد جرت
الطالبين يكبين على مباحثة الفن الاول من شرح الصدر الشيرازي للهداية الاثيرية ولم يكن احد للصنعة
الرموز الحقيقة وقد كتبت في سابق الزمان على علف مبحث الجزء منه حاشية او وعيتها لكنا لطيفة قد علق
الامران الى ان اكتف معضلات ذلك الفن كله واوضح معلقاتها مفصل على الايضاح والشرح
معرضا عن الرد والقدح الا مالم يكن منه مناصا وقد كثرته زجاء بفضل ايتنا كما قصد تشرد ما بها الخلاق
قد اعتصم بالايضاح عن الاصباح فعليكم بالدعاء لي في الدارين بالفلاح قوله الحمد لله مبدع العقل الفعال
اه الاختراع والابداع كالمترادفين بمعنى الخلق والايجاد والكمال صيغة مبالغة حذف التاء لرعاية
القافية وليس بمصدر حتى احتيج الى التقدير ذي او المجاز في الاتصاف او المجاز في المبالغة والمعلق من
التعليق بمعنى عاشق كردانيدن مجازا ايماء الى الحاجة الداعية الى بها الجلول لكن الباري لا يناسب
وايضا يا باه ماوقع في عبارة الاوائل من ان الهيولى عاشقة او بمعنى صبر الصورة واعلم ايحيى
على الفطن ان الفاظ التحميد لا تخلو عن براعة الاستهلال وقد فصلناه في الحواشي كل التفصيل
باعيار الرسالة هكذا وجد في اكثر النسخ فهو جمع على مثال افعال مفرده عيار بهمز اللام على مثال فعل
بفتحتين بمعنى النقل والحمل في بعض النسخ عيار بالمد على مثال فعال بمعنى حليم والظاهر انه من صنيعة
الناسخ وله ايضا توجيه بحسب القواعد الاعلى وزن التصريف اما بالعين المهملة والباء بين المتباينين
التحتانيتين او بالتصادف الباء بين المذكورين بمعنى آراسته كردن مشاطه عروس را او بالتصادف
التونين بتوسط الباء التحتانية والفتق بالتصاف والسين المعجمة والعين المهملة بمعنى ازالة الهواء
السحاب قوله وصلب الى آه اما صيغة متكلم واه صيغة متكلم واو مونث غايب مع فاعلها قوله غاية الانكار
وقوله الى بالتشديد مركب من حرف الجر وياء المتكلم قوله واثبت اثباتا او صيغة المتكلم المجهول و
وجد في بعض النسخ الباء تاما وقوله تابيدا وجد في بعض النسخ مصدرا بالواو وفي بعض
النسخ لا وعلى كلا التقديرين مصدر بمعنى للمفعول حال من المتكلم قوله جابذا من الجذار المهملة من
الجذوذة بمعنى الاعراض وقد يقرا بالجيم والباء او الهمزة وهو غير ظاهر قوله حلت سريرته من الحلية

والمراد على مثال العزيز [illegible] الطبيعي في القاموس السر بمعنى الامر المخفي المكتوم والسر بمعنى الاصل ولا
حقا [illegible] كلا [illegible] ذو لا النقل فقد وجد في بعض النسخ مرتبة النقل بالتنوين عنائه
[illegible] الصناعة بمعنى العلم والنظرية بمعنى بالانبروطف على سر اوله العمل ومعنى قوله كيفية علمه اه على وجهين
الاول ليفسر شئ يحمل عليه الوجود اي الموجود في نفسه فاضافة الكيفية الى الموصول على التخفيف والثاني الكيفية
التي [illegible] على تلك الكيفية الوجود في نفسه فالاضافة بيانية وقوله في حيث اه يتعلق بقوله يستفاد وقيل معناه
ان تلك القوة النظرية والعملية يجتمعان باعتبار الاشخاص ولا يخفى على الفطن ان القوة لا يحصل من
الحكمة بل انما هي يستكمل بها بل معناه لكن المسائل النظرية وحصول الملكات وهذان اللفظان ناظران الى
الحكمة النظرية والعملية وههنا سؤال وجواب ذكرناه في الحواشي وقوله يستكمل متعلق بالاكتساب والاقتناء وقوله
العالم النظاري يكون بالكسر [illegible] المراد هو الواجب تعالى ويمكن ان يكون بالفتح [illegible] ذلك دفع فن الشارح
في الهداية السابقة من خاتمة الكتاب حيث قال فيكون عالما عقليا مضاهيا للعالم الخارجي كله وانت تعلم ان العالم
عالم الصور [illegible] وقوله وذلك بحث طلع الاجواب سؤال مشهور في هذا المقام وهي
معقولة اه [illegible] ان التقسيم هل يجوز ان يقسم الكل الى الاجزاء او يقسم الكلي الى الجزئيات ويقسم الحكمة من
النحو الاول [illegible] والنحو الثاني ابصر [illegible] وشاله العلم اه انما غير الاسلوب
في التمثيل الاشارة الى ان الكلب مقصود في الحكمة العملية والمراد من الصحة المرض الفعا بان
بل المقصود اه هذا الاضراب ليس يصح لفقدان ما اضرب عنه وقد يقال هذا الاضراب عنه من مجرد
اي فلا يكون المقصود من علم ادخاله في الوجود بل المقصود به نفي عن الامكان والامكان هناك وقد يقال
تقدير الكلام هكذا فلا [illegible] الادخال في الوجود بل المقصود اه وفيه ان هذا التقدير او يصح الاضراب كما لا يخفى
والجواب ان [illegible] الادخال بل [illegible] المعرفة وهي المقصود وقد يقال ليس بل على الحقيقة بل بمعنى
انما هي [illegible] وقوله [illegible] من الحاسة بالحاء المهملة والسين المهملة ضد الشرافة والخلابا
[illegible] جميع الحكمة كان فصلا للفصل [illegible] اه فيه ان المتبادر من الكثرة ان يكون مصداقا للجمع واقل
مصداقه هي الثلاثة ولا شبهة في ان الادوية ههنا ليس ثلث مراتب فكيف يصح اطلاق الكثرة
والجواب اولا ان الجمع وان كان اقل مرتبته الثلاثة لكن الكثرة مقابلة للوحدة فهي شامل للاثنين الى حقيقة
وثانيا ان المراد منه ما فوق الواحد مجازا لما قد يطلق الجمع على ما فوق الواحد مجازا وثالثا ان المقصود من
العلمية ليس العمل بل درك السعادة وهي انما تحصل من الكمال فتحقق الادوية ثلث مراتب وفيه
انه لا يتم هذا التوجيه في عبارة الشرح فان الشارح جعل العمل مقصودا قوله هي الحكمة العائدة من

النغم الحن والصوت اللحات بمعنى واحد واستعمالها في النغمة مجاز اذ حقيقتها لا تكون الا في المحسوسات
ومن بمعنى اللام والكلام الالهي ناطق اي دال من قولهم نطقت الحال اي دلت قوله وقد فصلنا الالات المذكورة
في الكتاب على التفصيل في الحواشي قوله الحكمة النظرية الى تمامها اه قد يقال غاية العلوم الغير الالية النفس
تلك العلوم والحكمة النظرية اخص من جملة العلوم الغير الالية فكيف يكون غايتها استكمال القوة النظرية وما في قوله بعد
باستكمال تصورية قوله بالعلم التصوري اه متعلق بالقوة النظرية قوله لا يقال هذا لا يصح لان استكمال القوة النظرية
بالعلم التصوري والتصديقي حكمة نظرية فالصحيح ان يعلق باستكمال القوة العملية وان كان بحسب اللفظ بعيدا لانا نقول
لا معنى لاستكمال القوة العملية بالتصور والتصديق انما استكمالها بالعمل وليس الاستكمال بالعلم التصوري والتصديقي
مطلقا حكمة نظرية بل انما هي الاستكمال بالعلم التصوري والتصديقي بما لا يتعلق بالعمليات وانما جاء بالترديد في قوله لكمية
عمل او مبدء عمل للاشارة الى الاختلاف بين موضوع الحكمة العملية فافهم وقوله قسموا جواب لما قسمت اه قوله العلم
الاعلى يعلو موضوعه بتجرده عن المادة والمراد من العلم الكلي فن الامور العامة والمراد من بما يسمى الوجود بعض تلك
المهيات من حيث الوجود قوله موضوع هذين اه لا يقال لما اتحد الموضوع فكيف صار اقساما لانا نقول في العبارة
مسامحة فموضوع العلم الكلي هو الموجود من حيث هو هو وموضوع من المفارقات هو الموجود من حيث انه متحقق
في هذا النوع من الخاص قوله الى خصوص مادة اه هذه الاضافة بيانية اذ ليس المراد بها الاحتياج الى الخصوص وهذا
الخصوص هو الخصوص الذاتي قوله والتعليم لتعلمهم بذلك العلم للصبيان هو الجسم التعليمي منسوب الى العلم التعليمي
وهذا بخلاف العلم الطبيعي والجسم الطبيعي منسوب الى الطبيعة والعلم الطبيعي التعليمي وهذا بخلاف العلم الطبيعي
فان الجسم منسوب الى الجسم الطبيعي قوله اما ان يكون له نسبة بالنقصان اه هي نسبة عددية عبارة عن نسبة يتحقق بين
ثلاثة اعداد اصغر واوسط واكبر بسبب فصل الثاني عنهما على الاول الى فصل الثالث كنسبة الثالث الى الاول قوله
والنسبة والاسى غير وقد يفسر بمعنى اخر والموسيقي لفظ يوناني معناه الالحان وموضوعه العدد بتلك الحيثية
لكن لا مطلقا بل من حيث انه متحقق في النغم ويمكن ان يكون موضوعه النغمة وح المراد من الكم اعم ان يكون كما او معروضا له
ويعلم من كتب الشيخ كالاشارات والنجاة ان موضوع الموسيقي مركب من النغمة والنسبة حيث قال وقد يكون موضوع
علم السافل نوعا من موضوع علم مع عرض ذاتي الموضوع علم يكون ذلك العرض عرضا ذاتيا لذلك النوع كالموسيقي
فان موضوعه النغمة التي هي نوع من الطبيع مع نسبة عددية هي عرض ذاتي للعدد الذي هو موضوع الحساب
وعرض غريب النغمة فافهم وقد يقال ان النغمة اخص كم منفصل فان الكم المنفصل نوعان قار كالعدد وغير قار
كالقول وهذا بعيد كل البعد ولتعلم ان الحساب نوعان نظري هو المسمى بارثماطيقي الباحث عن احوال العدد و
عملي وهو الخ نوعان هوائي وغير هوائي والهيئة التي عدت من العلوم الرياضية هي الهيئة التي عند المتقدمين
واما الهيئة التي عند المتاخرين وتسمى بالهيئة المجسمة فهي من فروع الطبيعي قوله لفهم او تصور اه الظاهر ان
هذا الترديد ليس بصحيح والجواب اولا ان قوله لفهم من التفهيم فالاول بالقياس الى نفسه وثانيا انه يمكن ان
يقال ان الفهم هو ما يحصل من تعلم الغير والتصور ما لم يكن كذلك وثالثا او من صنعة الناسخ بل كان في الاصل

او ثوا و القطوب بانقبار لا بالتقاف بمعنى القطا بالتحريك اى القراسن الالف و غرضه قال السيد الشريف في
حاشيته على الشرح القديم للتجريد القطوب تقطيع الالف انتهى ولا يخفى انه لا فرق بينه وبين القطع
اللهم الا ان يقال ان ضا ورث واستثقال عن نافع قوله من حيث ان له مبداء حركة اه اضطربت العبارات
في هذا البحث ففي بعضها من حيث اشتماله على الحركة وانما وجد في بعضها من حيث اشتماله على قوة الحركة والسكون
و قد يرجع الكل الى قوته واطلع فافهم قوله فعلى هذا لا فرق اه ظاهر هذه العبارة مشعر بان الدخول ليس الا على
فرق الشيخ المقبول مع ان الاولين كذلك على فرق ان اصل الدخول ثابت او مناط الدخول كون موضوع
الحساب هو نفس العدد والله اعلم قوله فالاجود احد ما قال الارشاد كمال العلائي في تعليقاته المتفرقة على
الشرح هو ان المراد بما موضوعه نفس الوجود ان لا يحتاج الموجود في عروضها الى الاندراج تحت مقولة
اه وليس المراد ان لا يكون مخصصا بالعقص النوعي حتى يرد النقض بالواجب فالمراد بما موضوعه ليس كذلك ان
يحتاج الى الاندراج تلك المقولة فتلك المقولة اما السبب محتاجة الى المادة او مجانبة ثم قال بذلك ثم تفسير الامور
العامة فانها عبارة عن القسم الاول ثم هيهنا سوال جواب ذكرناه في الحواشي قوله علم الاخلاق
وقد يقال علم تهذيب الاخلاق بزيادة لفظ التهذيب وقد يقال الحكمة الخلقية والنواميس جمع الناموس وهو الملك
الذي نزل بالوحي ثم سمي المنزل بذلك قوله لدخول احد القسمين اه الاظهر في العبارة ان يقول لدخول القسمين في مفهوم
ثالث شامل لهما ويوجه عبارة الشرح ان يقال معناه لدخول احد القسمين اللذين عند المربع في الاخر التي هو عند المثلث
فافهم قوله ابو علي بن مسكويه اه في بعض النسخ ابن مكونه وفي بعض النسخ ابو علي ابن سينا وكلاهما غلط نقل مسكويه
كسيبويه كما في القاموس وهذا الشخص هو الحكيم الكامل ابو علي بن يعقوب بن مسكويه الخازن الرازي قوله كما فعله
الشيخ الرئيس واقتصاه العلامة الشيرازي في المحاكمات حيث جعل المنطق اربعة اقسام رابعها الميزان وقال
الامام الغزالي في احياء العلوم الفلسفة اربعة اقسام منها الميزان قوله تكلف ستقف عنه لان جعل موضوع العلم
محمولا لمسئلة من مسائل ذالك العلم تكلف انه وان لم يكن تكلفا بالقياس الى علم اعم منه فتكلف جدا قوله اذ لكل
اه اذ هما من حيث المفهوم اعتبار بان جعل الافراد مناط الفرق خروج عن المقام وعدله من الحسبه لان الموضوع في
مسائل من الامور العامة ليس الا مفهوم الموجود فتكلف جدا قوله اقتصارا الظاهر انه منصوب في موضع المفعول
له كقوله دوات التعليم اه قوله المصطفوية الظاهر بحسب القاعدة الصرفية ان يقول المصطفية بحذف الالف الخامسة
فانها لا تقلب في اواخر يحذف ولعل الشارح سلك هنا مسلك المشهور وان غلط العام فصيح قال الجاربردي في
شرح مقدمة ابن الحاجب قول العامة في نسبة مصطفى ومصطفوي غلط قوله الخلقي المراد به علم تهذيب الاخلاق
كما مر قوله والنفس هي العادة الملكية العادة من العود بالعين المهملة والدال المشددة بمعنى تعدد الاشياء واداء
نحوه من المساحة والميم والسين والحاء المهملتين بمعنى تسيح المقادير فالحساب والمساحة كانهما يحصلان من النفس
فكان الرياضي معلول الطبيعي ومدار للطالبان ماخوذان من كلام الشيخ الرئيس في التعليقات حيث قال ان العدد
والمساحة منهما ما يوجد في النفس وهو هكذا العادة والمساحة ومنهما ما يوجد في الشيء وهو المعدود والممسوح
واما الشهدت بذلك لما وقع منه فيهما للقوم الغلط قوله لا يستحي ان يقع اه روي انه لما اراد سلطان زمان

لاكر ومنه اذا الحديد محتاج اليه كالمقناطيس بالعين المعجمة كما في المهذب لا بالقاف كما شاع على السنة العوام والخواص
والله لم يكن اه هكذا وجد في النسخ الحاضرة ووجد في بعض النسخ هذا الكلام مصدرا بقوله كيف وح لا يصح لكون الدليل عين
المدلول فح الا بتكلف لا يليق بهذا المقام وقد وجد في بعض النسخ كاف على صيغة اسم الفاعل من الكفاية مع صفة لقوله
دليل قال الاستاذ السيد الداماد وقدس سره هذه مغلطة مفصلة وان طنبوا حواشيه وبعد ان ارتبا
مقدمات الاولى ان الحاصل في الذهن هو بعينه المعلوم والثانية انه الحكم والثالث انه عرض والرابع انه منحصر في الاجناس
العوالي التسع والخامس ان الجوهر من العوالي ايضا ويلزم من هذه المقدمات ان يكون الحاصل في الذهن منه الآن كيفا وجوهرا
وكيفا ثم بعد ما فصل الكلام في الاجوبة قال وقد ثبت من هذه الاقاويل ان الشبهة لا تنحل الا بابدار مقدمة من
المقدمات انتهى اقول الحق لا يجاوز عنه وتفصيل المقال على النهج الكمال هو ان مع هذه المقدمات مع ضم مقدمتين
اخريين الاولى ان المعلوم والتصديق متباينان نوعا ولا تغاير بينهما بحسب المتعلق والثانية ان التصور متعلق بكل
شيء لا ان تباينهما بحسب الاولى اما اذا فالتصور بالبد فهما متحدان مع انهما متباينان والثانية اذا سلكنا المصنف الى ان
متحد بعلومه صدقا فالتصديق متحد معها فهما متحدان لان متحد المتحد متحد والثالثة انه يلزم ان يكون نفس واحد
متخالفان حيث يتحد بهما مع المتباينين والرابعة ان تعريف العرض يصدق على الحاصل في الذهن مع انه قد يكون
جوهرا او تكلمه ان العلم كيف وهو متحد مع المعلوم وهو قد يكون من مقولة اخرى ويتصدى للاجوبة القوم كلهم والشيخ
على ابداء بعقد كاف من المقدمات الممهدة والاطناب في المقام يطول نزيده في الحاشية والتفصيل للاجوبة كل التفصيل
واعلم ان اه ايطل اولا ما فهم في اثبات من الشبهة وبين ثانيا معنى الكلام وبين ثالثا وجه الشبهة ان الكلي
جزاء حر لقوله ليس وقوله يكون بحسب خبران وقوله كالمقناطيس اما حال منه فالعامل يكون او خبر مبتدا محذوف
وقوله فانه يرد دليل الاستغناء وقوله فانه مغالطة مختلط بالنهي ووجد في بعض النسخ قوله يكون مصدرا بالواو
فهو معطوف على قوله في الذهن اي يوجد في الذهن ويكون اه وقوله كالمقناطيس ح عن قوله الان والمراد من
تصحيح ثبات عدم الفرق بين الشيء من حيث هو هو والشيء من حيث العوارض الذهنية وكونه كليا يحتمل
ان يكون معطوفا على قوله وجوده الذهني او على قوله خصوص وجوده فالمعنى ان عرضه بحسب الوجود الذهني و
تحد اتصافه بالكلية وهو عين الوجود الذهني ويحتمل ان يكون معطوفا على الضمير المستتر في كان ولا مضايقة لوجود
الفصل وح محذوف او مذكور فالمعنى انه والامكان كونه كليا بحسب وجوده الذهني ولكنه جوهر بحسب ذاته ويحتمل ان يكون
معطوفا على قوله عرضا ولفظ كونه يكون ح زائدا فالمعنى وان كان كليا بحسب خصوص وجوده الذهني في الكيف
وفي الحديد هكذا وجد في النسخ وهو المطابق لعبارة الشيخ في الشفاء واظهر في العبارة وفي خارجه اي خارج الكيف
وضمير منهما راجع الى الكيف والخارج ويمكن ان يوجه قوله في الحديد بان يقال معناه في معارضة المقناطيس الكيف وفي
معارضته للحديد والله اعلم من المشائين اما قيد بهم لان الاشراقيين لا يسمون الاصول الاعراض فالموضوع
والمادة عندهم واحد الامكان بحسب نفس الامر هو عبارة عن عدم الاستلزام للمحال سواء كان بالذات او بالغير

وباب معه الموضوع اه اعترض بان العرض بمعنى التجوز يرادف الامكان الذاتي فيكون حاصل التعريف الجسم ما امكن
فيه بالامكان النفس الامري تجوز الابعاد جوازا ذاتيا وهذا المعنى ليس بموجود في الفلك فان صورته النوعية اه واجيب
بان هذا التجوز هناك ممكن بالنظر الى الصورة وقال بعض الفضلاء في حواشيه على شرح المواقف في بيان فائدة القيد
ان الامكان مبني عن ان وجود العرض غير لازم والعرض مبني ان وجود الابعاد غير لازم وقوله وليس المراد منه اه او على
بشارح التجريد الجديد في تعريف الجسم اه اذ ليس في هذا التعريف لفظ العرض موجودا كما يظهر بالرجوع الى كلام الامام
فلا يرد ان في هذا الاعتراض عقوله عنه قيد العرض كما في الافلاك المتحركة اه اعترض بان لا سيما وجود الابعاد لكن لا نسلم
التقاطع فان قلت التقاطع عند مركز العالم موجود البتة نعم ليست على زوايا قوائم بل على الحواد والمنفرجات قلت المراد
التقاطع في نحو الاجسام ولا سيما في ان حدوث محور ممامه اما مسرف الكرة المصمتة وان تحركت واما الافلاك الحاوية
فهي كرات مجوفة فلا يحدث مجاورتها فيها مما لها الى بعضها من كلا الجانبين فبتساد الباقي من اكثر الغاصر فهي لم يصاحب مجاورة
فضلا عن ان يشم رائحة التقاطع على كل سطحين اه التفصيل ان السطوح الثلاثة المتلاقية على الخطوط الثلاثة من المكعب
ليس في كل واحد منها الا زاوية قائمة وانه ليس فيها التقاطع اصلا ولو اخرجت تلك الخطوط الثلاثة لتقاطعت في الزوايا
والسطحان من المتلاقيان على خط لا يتصور فيهما ابعاد ثلاثة متقاطعة كل منهما الاخر على زوايا قوائم كل منها حادثة من التقاء
خطوط احد السطحين بخطوط الاخر والسطح الواحد منه يتقاطع فيه البعدان لا الثلاثة ومن هناك يفطن ان لا حاجة الى ان يقيد
المراد بالحجر فانها بهذه الصيغة لا يكون الا كذلك لانا نقول فعلى هذا يكفي اه لا يخفى ان هذه الكفاية غير مضر للمعترض بل
هو بدله ويكفي في الاجابة قوله فذكر الابعاد وانه لا نظر فائدة القائمين في قوله فعلا وقوله فذكر الابعاد وقد اثبت
في الحواشي في هذا المقام بما يشهد به الطبع السليم في تعريف الجسم اه قد اختلف في ان هذا التعريف للجسم
بالمعنى المركب من الهيولى والصورة او للجسم بمعنى الصورة والفهم السليم يشهد بالثاني لكن يشكل ان الجسم الذي
هو موضوع العلم الطبيعي لم يذكر له تعريف لا يقال اه منشأ هذا الاعتراض هو الغفلة عن ان القبول بمعنى الاتصاف
وتوهم الابعاد اه الظاهر انه دفع دخل مقدر وتقريره انه لم يثبت من هذا الا عدم قابلية الهيولى لا قابلية الجسم واذا اراد
ان يجعل هذا الكلام من تتمة قوله والجواب اولى ولكن لا يخفى ان هذا الكلام ليس بتام فانه يستدعي ان يكون الجسم
المعرف بهذا التعريف هو الجسم بمعنى الصورة ولتركبه اه معطوف على قوله لوقوعه المدرك الكليات
اه قد يقال الادراك ليس بعدمي ولا بامر اضافي فلا وجه لذكره والجواب اولا انه يمكن ان يكون الكلام مبنيا
على راي من ظن ان العلم من مقولة الاضافة وهذا الراي وان كان ضعيفا لكن يكفي للتمثيل وثانيا ان الكلي لما كان مطابقا
للموجود وكان ادراكه مضايفا لادراكه ومن لم يفهم ذلك فقد تقدم اجلا ويوخر اخرى لكونها مبادي اه قد يقال
كون العام مبدأ للخاص انما يكون فيما كان العام ذاتيا للخاص وكون الاحوال العامة ذاتيا للاحوال الخاصة ممنوع والجواب
ان المبدأ عبارة عن العلة ولا نسلم توقف هذه العلة على كون العام ذاتيا للخاص وثانيا ان الجسم المطلق ذاتي للجسم
الخاص فلا منافاة ان اعطي الاحوال المطلقة الذاتية للاحوال الخاص وبالجملة ليس هذه الجملة لانه لان تصير مطرح

الانطاء ومن لم يفهم ذلك فكر ووقع في حيص بيص وسبع الكيان الكيان بكسر الكاف بمعنى القصد وسبع الكيان
اسم كتاب للعجم يسمونه للغرو وقوله لكونه ادل اه وجه تسميته بالاول وقوله بلاحظ السماعة من الافعال وجه تسميته بالثاني
والله اعلم الجسم اما مفرد اه اسقسيم الحاصر الجسم اما مركب من اجسام مختلفة اولا فاما ان
لا يكون مركبا اصلا بل متصلا فاما قابلا للانقسامات متناهية او غير متناهية او مركبا فاما من اعراض او جواهر فاما من اجسام
صغار او خطوط او سطوح او اجزاء لا تتجزى فافهم كالسرير في هذا العمل مسامحة كما تعلم من كتاب المحاكمات وحواشيه
والجسم المفرد اه في جعل المذاهب الاربعة مقصورا في الجسم المفرد مناقشة كما يعلم من كتاب المحاكمات وحواشيه
وليعلم ان هذه المذاهب في الاجزاء المقدارية واما غير المقدارية فهي موجودة بالفعل كالهيولى والصورة على راى الحكماء
وهو اما متناهي اه لان المتكلم قائل بالتركيب من الاجزاء التي لا تتجزى واشتهر عنه انه قابل بالتحليل اليها والنظام وان لم يكن
مذهبه القول بالجزء لكن يلزم عليه من حيث لا يدري كما سنقف عليه اما راه وذلك لان الحكم على المشتق مبني على ماخذ الاشتقاق
فكان الحكم بالبطلان من حيث الجزء وهذا رد على ما في شرح القاضي من العلم الاعلى اه كون هذه المسائل من العلم
الالهي لا يخلو عن صعوبة وذكره المحاكم مفصلا فمن شاء فليرجع الى المحاكمات من مبادي مباحث الهيولى اه قد يقال
من يجعل مسئلة الجزء من الطبعي كيف يصح على رايه عد امثال هذه المسئلة لمباحث الهيولى والصورة فان المسائل موقوف
على الموضوع دون العكس اولها قد يقال لا حاجة الى هذا التاويل لان عدم التاليف من الاجزاء من عوارض الجسم
ففيه تفكر فتفكر ليلا هذا نوع كونه مسئلة من العلم الطبعي وقوله وان الحكمة اه منع كونه مسئلة من الحكمة راسا ان البحث
عن نحو وجود الاشياء او عدمها اه قد يقال ان العلم الالهي باحث عن الاحوال من حيث الوجود فقط لا العدم منه
ومن العدم فقط مبداء لفصل الجسم اى منشأ للانتزاع بالمعرفة عن فصل الجسم اعني مفهوم قابل الابعاد وقد يقال لم
يلزم ان يكون قولهم الجسم متصل مسئلة ان العلم ثبوت الذاتي ضروري من مسائل العلم قد يقال سلمنا كون هذا الاحكام
من العوارض لكنه لا نفي في كونه مسئلة اذ لابد من الثبوت بحسب الموضوع من مباحث العلم الالهي قد تقرر مسئلة هناك
بعض الموجود متصل مركب من الهيولى والصورة من هذه الجهة وان يكون هذا الثبوت نظريا فتفكر على اى تقدير
اي كلاول اوليم باول اللهم الا ما يستدل اه هذا متعلق بقوله لا يكون من مسائل الفن الطبعي وحاصله انه لا يكون مسئلة
الجزء من مسائل الفن الطبعي الا ما يستدل به من السامات الطبعية فانه يكون من مسائل الفن الطبعي هذا هو الظاهر
بحسب العبارة ويحكى ان له في الرحمة خط هكذا وحاصله انه لا يكون من مسائل الفن الطبعي ولا نظر الى ما يستدل
به عليه من السامات الطبعية وهذا هو الظاهر بحسب المقصود فان الغرض كون مسئلة الجزء من الطبعي لوجه لكن العبارة
باباه اللهم الا ان يحكم بسقوط قوله نظرا الى علم التناسخ والسامات الطبعية من جهات حركات الاجزاء ومن جهة قواها
مذكورة في الكتاب بعد هنا اشكال هو انه لا يمكن للحكماء الاستدلال على ابطال الجزء بالمقدمات الطبعية لان تلك المقدمات
موقوفة على ثبوت الموضوع وهو موقوف على ابطال الجزء فلو كان هذا الابطال بتلك المقدمات يلزم الدور
الاول اه حاصله ان قولكم بالتعاير بالذات بين محل الطرفين نعا والاعتبارى لا نسلم الثاني اه حاصله ان قولكم

سعار محل الطرفين بان بعض المحل جعل لهذا الطرف وبعضه لذلك بطل لان نسبة الطرف الى ذي طرفه بتمامه وبعض اجزائه
على السوية فكما ان الطرف طرف لتمام محله طرف لبعض اجزائه فالحلول لحلته بعض المحل لهذا الطرف دون الكل ترجيح بلا مرجح
كيف والحلول السرياني اه وفي بعض النسخ بدله الطرياني وهو تصحيف وحاصل هذا الكلام انه كيف يكون بعض المحل
اولى من بعض في كونه محلا لطرف دون طرف لما مر فان اطراف الممتد ليست حالة فيه حلولا سريانيا فليس هنا
اختصاص البعض بحلوله البعض ولا اشارة في محل الطرفين فهذا الحلول طرياني فحد الممتد الذي يكون اطرافه حالة
فيه بالحلول الطرياني فان قلت لا يظهر فائدة جعل الشارح قوله لم يجز انقسامها اجزاء بقوله اذا لم يجز ذلك لا امكن الخط اما طرفه
او الحكم بسقوط الواو من قلم وجعله معطوفا على الشرح والمعين لجزائه هو قوله فلا يكون بعض [illegible] اولى من بعض
على انه جزاء حتى يحكم بما حكمت قلت لا يجوز ان يكون صفة لقوله في ممتد فائدته هذا الموصوف دفع وهم من يظن وان كان
بعد ان اطراف الممتد وان لم يكن حالا فيه بالحلول السرياني لكن يجوز ان يكون حالا في اجزائه بذلك الحلول سمعه ابابه بالسين
والذال المعجمة والحاء المهملة مع تحديد السكون ونحوه شكل العروس هو الشكل السابع والاربعون من المقالة
الاولى يعمل بكسر القاف وفتح العين بمعنى الوبر ومن الناس من قرأها بالكسر وارادوا به الاصلي الذي يسمى بالشكل
العروسي وكذا كتب في حواشيه المعتبرة على هذا الكتاب وهذا بعد تمييزه فلعله اعتمادا على الصحاح العلوم الاوائل عرفوا
هذا الاطلاق منهم على المسائل الهندسية مع انه لا يستعمل الرحمة فضلا عن المحصل ولازم [illegible] فلا يحمل العمد بمعنى
المريد فعليك بالتصحيح دون الكرامة ولعل هذا التخصيص من فعل قولهم الكل عالم بالقوة اذا ضربت الثلثة [illegible] ان
تعالى بعد بيان ضرب الثلثة في نفسها وحصول الربع بهذا ثم يضرب ثلثة في نصف فيحصل واحد ونصف ثم نصف
في الحاصل فيصير ثلثة فصار اثنا عشر وربع وهو مربع ثلثة ونصف ولكن بيانه على ان ضعف حاصل ضرب
احد القسمين في الاخر ساوى حاصل ضرب ضعف احد القسمين في الاخر بعد ذلك ظاهر بالتحصيل الصحيح والعدد
في الحواشي في هذا المقام بذكر بعض من الاصطلاحات الهندسية والحسابية وما يتعلق بهذا الدليل من السؤال
والجواب لا يكون المربع قد يقال هذا في الجفاء لان اصحاب الجبر والمقابلة يسمون [illegible] الزاوية [illegible] القطر والوتر
ولا يسلمون انه يمكن وصل خط مستقيم بين اي نقطتين فرضنا اذا نسب الكسر [illegible] العدد [illegible] يكون الكسر الكسور
والكسر اما من الكسور التسعة اي النصف الى العشر فمنطق والا فاصم ويعبر عنه بالجزء لجزء من احد عشر وكل منها مفرد
ومكرر والتكرار اما بلفظ الشيء كالنصفين او بالعطف واما العطف المنطق على الاصم او بالعكس او بعطف بعض
الاقسام منهم كل من القسمين على البعض الاخر من ذلك اعتبار الاضافة على احد هذه الانحاء ولعل المراد هنا الكسر
بالاضافة الى نفسه كربع الربع ونصف النصف مثلا في الاصول في الشكل السابع من المقالة الثانية ولما لم يكن
اه وجه الكلام فيه ان مخرج الشيء الحاصل بالاضافة المعبر عنها بالمساحة يكون ازيد من مخرج الشيء مكرره معبره عنها
باصل الشيء كالنصف ونصف النصف اعني الربع فان مخرج الاول اثنان ومخرج الثاني الاربعة [illegible] بينهما نسبة
المثناه [illegible] مخرجا للاثنان لان الضعف والمبني والتضعيف [illegible] علم من هنا المخرج اصل الشيء [illegible] المخرج

من قلم الناسخ انتهى كلامه نور الله روحه اقول مع الاعتراف بقصور الباع المفهم هو اشكل المبدأ الحسن كشغل
السلام وكما يعلم من كتب الطب في مقام بيان الادوية المفردة فاستقام صحة هذا اللفظ في هذا المقام ومبادي علمه
اعلى هذا اقول الشارح في الفصل الثاني من الكلمات الملكيات وكل شكل غيره الكره فان كان مما لا زاوية له
كالاشكال المفرطحة الى اخر ما قال وبذلك علمت ان ما وجد في بعض النسخ من لفظ المخروطة فهو من صفة كتبه النساخ
حيث لم يقدروا على رحمه لفظ المفرطح فبدلوها بالمخروطة على ان لفظ المخروطة ايضا غير صحيح اذ الكلام في الاشكال
التي لا زاوية لها اذ المخروط المقطع يكون ذا زاوية واما لعله قدس سره من النجات فالظاهر انه غلط من النساخ بل
لخطهم بخطهم التعليقي فلذلك ايضا غير صحيح الكلام في الاشكال المجسمة لا المسطح على ان المسطح ايضا قد يكون ذا زاوية
فكيف يمكن جعلها من افراد لا زاوية له مطلقا وبذلك صحها في الحواشي بمط اخر هو ان يكون هذا اللفظ اسما مفعولا من لفظ
البطح بالباء الموحدة والطاء المهملة المشددة والباء المثناة التحتانية الساكنة والحاء المعجمة بمعنى معروفة يسند به كل
كرى والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب بل فهم وجود الدائرة لكن على تقدير انقطاع المحسوس بالجزء الدائرة
فقط لازمه كما سنذكر بين الفاء والجزء لا يبطل وعلى تقدير ارتفاعه بالكسر الجزء انتم يبطل مسند الى ضمير الاول
مفعول بان للمرئي والثاني مفعول بان الفرض وقوله كان مع ما هو متعلق الى قوله كان اقصر عطف تفسيري بعرض
الى ذلك الفرض هكذا وقوله امكن مع ما هو متعلق به جزاء لقوله اذا فرض ووجد في بعض النسخ قوله كان بصورة
بالفاء فهو جزاء لقوله اذا فرض ووقع قوله امكن صفة لقوله اقصر وقوله فان كان زيادة الجزء ابطال لتساوي
كون المتمم جزءا او اجزاء هو كون المتمم بعض جزء وقوله الا تسوية بل يمكن تمييلها بما ظاهره انه ليس من الاستواء والانتقاض
اللازم من بل التسوية والرشد المنفصل من ومفعول الفعل الثاني اي هو هذا لم يوجد في النسخ الحاضرة لكن وجد في نسخ
النجات متصلا به اي نزيده وقوله وان كان لا يتصل اه معطوف على قوله فان كان اه والظاهر من نظم عبارة
النجات انه نبت باول الكلام ان من الخط المفروضة الخطوط الى جميع الجوانب على التسوية وتشتمل هذا الكلام
المحيط وحاصله ان يوضع جزء بين كل منتهى كل خطين فان كان هذه الزيادة موصل احد الخطين بالاخر يحصل الخط
والانتفى الفرجة العام بلا مماسة وكذلك علمت ان الباء في قوله به للتعدية والمعنى ان لم يمكن زيادة الجزء يحصل الخط
متصلا بغيره ولو بعد ما وجد في نسخ النجات مثله يوصل به واما الظاهر من نظم عبارة الشفاء في الفصل التاسع من المقالة
الثالثة من الالهيات في بيان اثبات الدائرة فهو ان هذا الكلام لاثبات استواء سطح الدائرة قال الشيخ في ذلك
الفصل ثم الدائرة مما يمكن وجوده عند من يرى ان تاليف الاجسام من اجزاء لا تتجزى فحصل منه وجود الدائرة
واما عرضها فيظهر لنا لتعلقها بالمقادير التي هي اعراض فنقول اما على مذهب من يركب المقادير من اجزاء لا تتجزى
فقد يمكن ان يثبت عنده وجود الدائرة من اصولهم فيخص بوجود الدائرة الجزء الذي لا يتجزى وذلك لانه اذا كانت
دائرة على نحو المحسوس وكانت على ما يقولون غير دائرة في الحقيقة بل كان المحيط مضرسا وكذلك اذا فرض فيها جزء على انه

المركز وان لم يكن ذلك الجزء مركزا بالحقيقة فقد يكون عندهم مركزا في الحس ويجعل المفروض مركزا في الحس فمؤلف من
اجزاء لا تتجزى مستقيم فان ذلك صحيح الوجود مع فرض ما لا يتجزى فان طوبق بطرفه لاجزء الجزء من الذي عند المحيط
ثم ارتفع واحد الجزء الذي بين الجزء من المحيط الذي اجزاؤه وطا انتهاء او لا طويق به راس الخط المستقيم مطابقه
[illegible] احد اذ هو ازاه هناك الى جهة المركز فان طابق المركز فذلك المفروض وان زاد او نقص فيمكن بان يتم ذلك
بالاجزاء حتى يكون هناك عدد بعينه لانه ان زاد ابطل وان نقص تمم وان فرض بازائه وزوايا لحلقه فهو تسليم
لانه [illegible] غير منقسم فاذا جعل لك بجزء جزء من الدائرة ثم الكمال في سطح مربع ليس ابعض من اجزاء كان
كان موضوعا في فرج او خليت تلك الاجزاء الفرج ليس بها الخلل من السطح كلها والكانت لا يدخل الفرج
فالفرج اقل منها في القدر فهي منقسمة اذ الذي يملأ الفرج اقل حجما منها وما هو كذلك فهو في نفسه منقسم وان لم
يكن موضوعا في فرج ارتفع عن وجه السطح من غير حاجة اليها انتهى ولا يخفى على الفرض موضع الكلام هنا
وهذا يعني توضيح الحال وتصحيح المقال وتحقيق المقام وتدقيق المرام في حل عبارة كتاب [illegible] والخطاء
والنسيان من لوازم نوع الانسان قوله وان وقع الجزء فسادا بحالة فوقوع الفرج المملة من الاجزاء
اربعة يستدعي ان يكون مجموع ستة والستة مجموع الضلعين لاشتراك الواحد منهما وتجويز وقوع الفرض
في موضعين خلاف البديهة قوله فالقائم الجمع اه فالقائم الجمع هو الحسية في الصورة الثانية هي قوله
او كلاهما ظاهر واما القائم الجميع هو السنة في الصورة الاولى هي قوله بحركة جزء [illegible] اه يعني ظاهر اذ لم
ينقسم هناك الا الاربعة اعني الاثنين الوسطانيين والجزء من الواقعين على ملتقاها فمن كلا الجانبين
ثم توجيه لفظ الجمع ثلثة وجوه الاول ان الاجزاء متساوية المقدار فانقسام البعض يستدعي انقسام
البعض الاخر والثاني لفظ الجمع بمعنى الاكثر والثالث ان المراد الجميع الذي لا انقسام له من الملاقات
والمراد من المقطع الملتقى والمراد انهما ملتصقان حال كونهما على المقطع فتفكر قوله فاذا تحركت جزء
تحرك اه فرقة تقال بم لا تجوز ان يكون الظل ساكنا كيف وهم يقولون بان تطور الحركات تخلل
السكونات ويمكن الجواب عنه توجيهين الاول كما ذكرنا في الحواشي فتفكر وقوله والا لكان اه معناه
لو لم يكن الاجزاء التي قد تحرك عنها الظل اقل من اجزاء مدار الشمس على الفلك بل مساوية لما كان
ما سامته الشمس من اجزاء الارض دائرة الى نصف دائرة مساوية لما دار عليه الشمس حال كون
هذا النصف على جسم صغير وهو الارض بمراتب كثيرة من مدار الشمس وانما قلنا نصف دائرة لانه حين
طلوع الشمس على الافق الشرقي يقع للظل اطول في جانب المغرب كما في ذلك الخط مدور على نفسه
والكان [illegible] في كل ساعة وثم نصف الدورة عند كون الشمس على الافق الغربي قوله القائلين
بالجواهر الفردة اه قال الامام ان من الحكماء من مال الى التوقف في هذه المسئلة تعارض الادلة

قلنا

فان امام الحرمين صرح في كتاب التلخيص في الاصول ان هذه المسئلة مما تحير فيه العقول وكذا ابو الحسن البصري فهو الصا
مختار التوقف انتهى وقال العلامة [illegible] في تهذيب الكلام انه مسئلة حيث قال بعد احكام مبحث الجزء
والمتعرض مستنظر من الجانبين على ان الجسم اه ذكروا ان ههنا اشكالين الاول انه لو كان الجزء باطلا
فلم صار احد القسمين صغيرا والاخر كبيرا والثاني انه لم لم يصلح عن تناهي المقدارين فقوله ولم يعلموا اه جواب
عن الثاني وحاصله ان الجزء تركيبي وتحليلي وعدم تناهي الاجزاء التركيبية يستلزم عدم تناهي المقدار المركب منها لا عدم
تناهي التحليلية ولا يخفى ان الفرق بين الاجزاء التركيبية والتحليلية في امرين احدهما عدم التناهي وعدم
[illegible] الاخر خلاف المعدد ولذلك عدل العلامة الدواني عن هذا الجواب واجاب بالتفرقة بين الاجزاء
المتناقصة والمتزايدة كما اشار اليه الشارح وقوله وعدم التناهي جواب عن الاول وحاصله ان عدم التناهي
لا يستلزم التساوي بل مع ذلك لابد ان يكون اجزاء هذا في المقدار مساوية لاجزاء ذلك وههنا ليس كذلك
وقوله والحاصل انه ناظر الى الجواب الاول وقوله ولذا قسمنا ناظر الى جواب الثاني فافهم واما ما قال
بعض المحققين اه هو العلامة الدواني في الحاشية القديمة وتفصيله ان الاجزاء الغير المتناهية كانت
او تركيبية متساوية بان يكون كلها قدر ذراع او متزايدة بان يكون واحد قدر ذراع والاخر ذراعان
وكذا الى نهاية او متناقصة وهي على نحوين احدهما ان يكون الجزء ذراعا والاخر نصفا ولكن هذه الكسور خارجة
عن الذراع او بان يكون هذه الكسور من ذلك الذراع فلا نهاية الاجزاء المتناقصة بالنحو الاخر لا تفيد عدم
التناهي في المقدار وفي الجسم ليس الا كذلك والمتداخلة انما سميت متداخلة لان النصف داخل في
الكل والربع في النصف والثمن في الربع وهكذا يزيد مقدار المجموع اه فيه بحث لان الزيادة على التقادير الثلثة
الاول مسلم وعلى الرابع غير مسلم والموجود في الجسم هو الرابع كما اشرنا اليه فصحيح لو كانت اه فيه بحث
لانه بني على الفرق بين الجزء التحليلي والتركيبي في افادة المقدار وقد مر من المحشي ان لا فرق بينهما فيها
على ان المقادير اه قد يقال هذه مغالطة لانه ليس فيه هذه المزايدة الزايدة الى عدم التناهي في جانب الزيادة
بل في جانب النقصان مع ان ملك اه قد يقال هذا الامر بعض المحققين لكن غرضه ان وجود الاجزاء
الغير المتناهية المتناقصة باعتبار افادتها عدم تناهي المقدار ليس [illegible] فكان باطلا بنحو اخر واضعف الدلائل
اه قد يقال تخصيص هذه الادلة بالضعف ضعيف فان مبنى الدلائل السابقة انه مما ينكره المتكلمون
وكما في الحواشي القديمة وجه جعله مما يتوقف على ما ينكره المتكلمون ان الكرة عندهم لم تجب حتى يكون القطر
موجودا ثم اعلم انه على تقدير بطلان الجزء لا يلزم هذه الاستحالة لان فرض الخطوط الثلثة على ذلك النحو لا يمكن على
ذلك التقدير فيلزم عليه اه وجه اللزوم ان وجود الكرة لا يعقل بدون الواحد الحقيقي والا لانحل [illegible] ما لا نهاية
بدون الذات وفيه نظر فصلناه في الجواب النقض لوجود الجسم المؤلف اه قد يقال لعل هذا سنده عدم
تناهي الاجزاء في الجسم المخلوق وهذا الجسم مصنوع وحوادث في المحاكمات ثم نعم اه هذا الاستدلال

بان يقابل بقوله اولا والاول يبطل كلا من رأي النظام والثاني رأيه بالكلية كما لا يخفى انه لا يخفى عليك انه
في غاية الخفاء وان المبني على الطفرة فانه لا شبهة في انه كلما ازدادت الزيادة في الاخراج ازداد ذلك في الطول
فالتالي بهذا المعنى ليس في محل النزاع بل قلت لا يخفى ما فيه كما لا يخفى بل ذلك مع القاطع اه قال اوجبنا والاتحاد
قدس سره بعدما فصل الكلام كل التفصيل بكذا وبما ذكرت ظهر لك نقصان ما في الشرح او لو وجه نسبة احصله
لو لم يطلع في ثاني الحال لمعنى تفصيل المقام ان المثلث المتساوي الاضلاع زواياه الثلث قائمة
وكل واحد ثلثا قائمة فاذا اردنا ان نجعل واحدا منها قائمة فاما ان نحرك الضلعين من كلا الجانبين بحيث تحدث
في جنبيها حادثان كل منهما سدس قائمة مثلا او واحد نصف سدس ونصف وعلى هذا القياس فبعدها الحركة
اما ان يكون الضلعان على مكانهما فيقع وتر هذه القائمة الحادثة فوق وتر الحادث الى حد تم هذا وضوحا
الا ان حادثان كل منهما نصف قائمة او اخرجا الى حيث ان وصلنا الوتر بينهما كان اصل الوتر بعضا من هذا الوتر
او الى حيث ان وصلناه يكون واقعا تحت ذلك الوتر واما ان نحرك ضلعا واحدا الى حيث يحدث في احد
جنبيه ثلث قائمة فعلى هذا ايضا اما ان لا يحرك الضلع الثابت والمتحرك فيقع الوتر فوق الوتر لكن يكون ملاقيا
من جانب الضلع الثابت او يحاذيه ففي صورته يكون الوتر الحادث واقعا تحت الوتر من كلا الجانبين
لكن يكون ملاقيا لنقطة احدى الزاويتين الباقيتين على الوتر الاصل وفي صورة يكون غير ملاقي اصلا لكن الحادثتان
الحادثتان متساويتان في هذه الصورة المرتسمة لتساوي الساقين وقد يتخيل اربعة اخرى لو انتقى احد الضلعين
كما كان واخرى بفوق الاخراج الى كذا وكذا في الضلع الاخر فقط ويشتد بهذا الصور التحليل الصحيح وعلى جميع
التقادير فاما ان يعتبر ازدياد الزاويتين واما ان يعتبر ازديادهما على الحادثتين الباقيتين كل منهما نصف
قائمة على تقدير تساوي الساقين او ازديادا والنقص على تقدير عدم التساوي فليس ازدياد الوتر على الوتر
كازدياد الزاوية على الزاوية ولا انتقاص الزاوية من الزاوية كانتقاص الوتر من الوتر فليست الاربعة المتناسبة
موجودة وازدياد الزاوية كانتقاص الوتر من الوتر ليس باربعة متناسبة على انه لو كانت فليست موجودة
اذ الموجود انتقاص الزاوية بلا ازدياد الوتر او مع ازدياده والله اعلم بالصواب وعنده مفتح الابواب
بناء على السند لابد ههنا من قيد ابدا اذ البحث على السند المساوي بل يكفي والمعلل هناك محتاج الى اثبات
المقدمة الممنوعة وابطال السند فهكذا عرضناه في محله قد تقرر ان هذا الكلام نظرا الى عدم تناهي اجزاء المسافة
ويدل عليه جواب الطفرة وقد يقرر بالنظر الى عدم تناهي اجزاء المتحرك وعلى هذا هو الاول فان قلت
القول بالطفرة في النقص لا يصح لان التغير المطفوء اما غير متناه فلان كما كان او متناه فاما غير منقسم فالجزء
لازم والفرض الى الاول نعم القول بالطفرة في الكل وان الحركة ليست موجودة واف وكاف قال صاحب
الباهر اصحاب التناهي اوردوا ان احوج سائر الاعداد بحساب لا تخلو ملحقاه بطي الحركة فالنجاة
منهم الى الطفرة والمجوزون منهم اوردوا انه يجب ان لا تقطع ذرة من قطع نملة عليها لما اليه النظام

بالطفرة هي في اللغة الوثبة يقال طفر يطفر طفورا اي وثب والمراد هنا انتقال الجسم من جزء من المسافة الى
آخر منها من غير ان يحاذي ما في الوسط وقد فصلناه في الحواشي كل التفصيل اسباب المثبتة للطفرة والتفكك
مسلم ان يكون اه لم لا يجوز ان يقول انهم ان الاجزاء المتفاصلة الغير المتناهية توجب عدم التناهي والفرق بالتركيب
والتحليل لا يسمع قال موا اه القول بالتداخل في البعض لا يجدي لان الغير المتداخلة اما غير متناهية حالا
كما كانت او متناهية فاما غير منقسم فالجزء لازم والا فرجع الى الاول والتداخل في الكل يفضي الى انعدام الحجم
راسا ومما يلزم هو لاء اي المتكلمين وقوله فالوعد المتكلمين عما اورد عليهم من انه لا يجري التفكيك وقوله
ولم يعلموا اذ دلالة العذر ذكره العلامة الدواني في الحاشية القديمة لكن لا يخفى عليك انهم ان يقولوا ان
التفكيك يطلق وان كان زمانه اكثر والشيخ قال العلامة صدر الدين في الحاشية الجديدة لقوله هذا بحث لان
ما ذكره انما يستقيم لو كانت الصغيرة ملصقة بالكبرة بالنسبة المذكورة وليس كذلك فانها ملصقة بالمهاد والحلقا
ومنها لتفاوت يسير ويكون الى ان يفصل الى الدائرة العظيمة انتهى كنسبة فصل اجزاء الدائرة اه لو فرض ان
الدائرة الطوقية مثلا مركبة من ثمانية اجزاء والقطب من عشرة اجزاء فالنسبة بينهما هي ان الطوقية عشرة امثال
القطب فلزم ان يكون زمان سكون الجزء القطبي تسعة امثال زمان حركته فانه الفصل وان البطيء مثلا يتحرك عشرة اجزاء
والسريع ثمانية اجزاء ثم بعد ذلك الحق السريع البطيء في مسافة الربع عشرة امثال مسافة البطيء فلزم ان يكون سكون
البطيء تسعة امثال زمان حركته فانها الفصل والاربعة المناسبة في الاول الدائريان والزمانان وفي الثاني المسافتان
والزمانان بحثه بالمثناة الحادة والحاء المهملة والباء المفردة الموحدة ويمكن ان يكون بالنون من المسافتين الفوقانية
المتوسط بينهما الحاء المهملة بمعنى مقابل الفوق وحاصل الاول ان نفي وجه الارض حيه وحاصل الثاني ان نفي
وجه الارض بحث لجزء له ولا يخفى ما في الثاني من تخالف الضمير والمرجع ولا يخفى ومنه اه له وجهان الاول ان
يكون الضمير راجعا الى اللازم اي لا يخفى ومن اللازم فالملزوم مثله والثاني ان يكون راجعا الى الاشكال اي لا يخفى
دفع من الاشكال ذكره وجهان الاول انهم لا يقولون بان الاجزاء يلزم منها ان يكون متجاورة في الخارج فانها قد لا ينجر
اجزاؤها الى الفصل بعد الالات فلم يحصل القسمة والثاني ان يكتفي في اثبتكم الالة الاستعداد ونحن لا نسلم استحالته على
طريق الجزء فكيف نسلمها على تقدير عدمه والجواب ان المتحرك اه حاصل هذا الجواب ان في زمان الحركة لا يتصف
المتحرك بافراد ما فيه حتى يقال ان المتحرك السريع قطع كذا والبطيء كذا بناء على ان المتحرك ان يتصف حال الحركة
بالتوسط بين تلك الافراد لا بتلك الافراد بالفعل ولا يخفى عليك ان المبني عليه فاسد كما منه الشارح في مبحث
الحركة ويمكن الجواب عن اصل الشبهة بوجه آخر هو ان وجه التحقيق ان ما يقطعه السريع في كل زمان اكثر مما يقطعه
البطيء وان كان ما يتصف به كلاهما في كل آن موهوم من ذلك الزمان متساويا واذا دحرجت الكرة
هذه الشبهة مبنية على ان ماسة الملاقات يجب ان يكون متجاوزا بالفعل والمراد من البسيط المستوي السطح المستوي
فالقول بالسطح المستوي وان لم يكن من مذهب المتكلم لكن الحكيم قائل به والشبهة الزامية ودفعه اه حاصل هذا الكلام

ان في حال الحركة الانطباق التدريجي بين المستقيم والمستدير ليس بمحال ودفع صاحب الحواشي ايضا بانه من ضم
اليه هذه المقدمة ففي كل ان اه دفع دخل مذكور بقوله فالاستدلال اه وتقريره انه لا شك في ان ملاقاة الكرة ما سقط
ليست الا في الانات والانات متتالية فالنقاط ايضا متتالية ووجه الدافع انه مصادرة وان بين كل ملاقاتين انا
ملاقاة فيه زمانية فان قلت مرجع الكلام في الدفع الى ما ذكره صاحب الحواشي مع ان الشارح زاد عليه قلت المراد
بعدم ذكر صاحب الحواشي المقدمة التي ذكرها الشارح لا بالفعل اي لا في الخارج كما يقتضيه مقابلة الوهم وفي بعض
النسخ دفع بالصاد المهملة فعطف القطع لعسري وكلاهما صحيحان من قبل المصادرة لا المصادرة بعينها
للتفاوت البين وان سيل مشدده مع اسمها وخبرها معطوف على قوله فان الحركات اه وقد يقرأ بالخفة
ما قد وجه لا بد لنقص النفي من لفظ الا على قوله سيل النقط بل بعدم لفظ واحد فقال لا وجه لا بعد انهما
فلا معدوم فتفكر وان شئت فافرض اه هذا الفرض لا سكت الخصم بها ولكيف هو نقول ارتفاع كرة المدير
من السطح ليس ابعد من العاد الحجة الصاعدة الحبل الهابط فلم منع بالميم والنون وفي بعض النسخ بالميم
والتاء المثناة الفوقانية المشددة والسين المهملة من الاتباع وكلاهما صحيحان وفلان لمجاوزة النقاط اه مر
ناظر الى قوله لزوم تتالي النقاط تكفي الاستحالة لانه لزم وجود خط مركب من الاجزاء ولو حمل كلام صاحب
على ان العدم اللاحق والسابق عدم اصلي وان لم يكن راي الحكيم لكان في توجيه هذا الكلام عليه خفاء فذلك امر
اي الاجتماع في الزمان قوله لا يستلزمه دليل الاستحالة وقوله ولما سبق دليل اخر على تلك الاستحالة ولان
تجاوز النقاط اه ناظر الى قوله وكذا الحكم في اه ولانطباقها اه حاصله ان التجاور يبطل في نفسه ومع ذلك يستبدل
على انها ليست بمجاورة فان الحركة منطبقة على هذا المتصل الحاصل بالتجاور والحركة متصلة فهذا ايضا متصل لان
حكم المنطبقين واحد وليعلم ان الحكماء قالوا ان المتحرك والحركة والزمان والمسافة كلها متطابقة فحال كل واحد
منها مماثل حال الاخر من الانفصال والاتصال والله اعلم وبها ان بايكن اه قد اورد على الجواب وجوه يور
هذا الاشكال بطرايق الوجود الذهني والوجود الزماني والوجوه كلها الجواب عنه بعدم وجوده زمانا من حيث
القطع والتناهي يعني ان هذه الاطراف لعدم المحال في حد هي فيها اطراف لما قال النقط ليست الا ما هي لحظ
والحاصل ان استلزام الانقسام الانقسام انما هو في الحلول السرياني والحلول طرياني وههنا تسعة جمع على وزن
فعل بالضم والفتح للستة كالدرر للدرة والتسعة المذكورة تسع الاولى قوله كاستلزام اه والثانية قوله وايجاب
حركة وهذه قريبة منه بشبهة مماسة الكرة بالسطح فلا وجه لجعله مما يتوقف على الحركة والرابعة قوله واقتضاء عدم
الان والخامسة قوله وكذا حدوث اللاوصول وجعلها تمييز من بيان النحو الثالث للحدوث والسادسة قوله
وكون الحركة لا اول لها والسابعة قوله وعدم التفاوت اه وهذه قريبة من شبهة عدم تحقق السريع اه وفي الحواشي
الخاقانية المنهية وعلى مذهب القائلين بالجزء لا يرد الاعتصال نظيره الزاوية فانهم لا يقولون لوجود الزاوية
احد من جميع الزوايا المستقيمة الخطين لما لم يلتفت الى هذا العهد بعض منهم لعدم تفقه من حكمه سوى التدقيق

استدل بهذه الاحدية على اثبات الجزء فحكم صاحب كتاب اقليدس الظاهر من هذه العبارة ان لفظ الكتاب مضاف
الى اقليدس من قبيل اضافة المسمى الى الاسم اى الكتاب الذى هو اقليدس مع ان الامر ليس كذلك فان اقليدس اسم
حكيم صاحب الكتاب لا اسم الكتاب وكذلك قال صاحب القاموس انه كذب صريح ولو كان لفظ الكتاب معرفا باللام
مضافا اليه المصاحب فى قوله اقليدس بدلا من الصاحب لكان اولى قوله فاذا افرضناه ذكر طفرة الزاوية باربعة وجوه
الاول قوله اذا افرضنا والثانى قوله والزاوية الحادثة بين محيط اه والثالث قوله والزاوية بين القطر والخط المماس
اه والرابع قوله بعكس ما ذكرنا والطفرة فى هذا المقام على انحاء الاول ان يضعف شيء بانه زاد على نفسه من غير
ان تضعيف فى مرتبة من المراتب بان يذهب اوله والثانى ان يصير الصغير اكبر من دون ان يصل الى الكبر والثالث
ان يصير الكبير اصغر من دون ان يصل الى الصغر والفرق بين الاول والاخرين مما لا يخفى واللازم فى الوجه
الاول هو النحو الاول وفى الوجه الثانى هو النحو الثانى وفى الوجه الثالث والرابع هو النحو الثالث فافهم قوله
لا زيادة اه حاصله انه يصير منفرجا لانه ازداد على هذه الحادة قدر زائد من قدر كانت هذه الحادة ناقصة بذلك
القدر عن القائمة فافهم قوله واستصعب الاذكياء اه قال العلامة الدوانى فى انموذج العلوم وهذا الاشكال
مما لم يصل الناس الفضلاء والاذكياء حله واقول قد تحقق عند المحققين ان الزاوية من الكيفيات المختصة بالكميات
ولنسبتها بالذات بل الكم بالذات هو السطح الذى هو معروض الزاوية ولا شك ان السطح الاصغر فى هذه الصورة
لا يصير اعظم من الكبر الا بعد ان يساويه واما الزاوية فكيفية مخصوصة لا توجد فى هذه الحركة كما انه لا توجد الصفرة
فى الحركة من البياض الى السواد فى الالوان ولا الحرارة فى الحركة من الحموضة الى الحلاوة فى الطعوم ورده المحقق
الباقر فى الشرعة الثامنة من الصراط الاول من كتاب الصراط المستقيم بثلثة وجوه نقلناها فى الحواشى
قوله احدهما اه حاصله ان الحدوث على ثلثة انحاء بانها الحدوث فى بعض الزمان من غير تدريج وحدوث الاول
من هذا القبيل فلم يلزم الطفرة اذ ليست الا الوصول بالتدريج الى المقدار الاكبر من غير الوصول الى الصغرى وفيه
اذ لا نسلم ان امر مطلق الزاوية كما ذكرت لكن القدر المعين من الزاوية تدريجى الحصول ولنعلم ان بالنحو الثالث
من الحدوث يحصل كثير من الاعضال كما نص عليه المحقق الباقر فى السماء الثامنة من كتاب الايماضات ولقد
الى صاحب الشمس البازغة فى تفصيل انحاء الثلثة للحدوث وايجاد العدم للاشياء وما يتعلق بهما بما لم يات به
احد من السابقين واللاحقين وقد فصلنا فى الحواشى هذه المقدمات تفصيلا ما قوله جميع الافراد المتوسطة
اعنى الزوايا الحاصلة من مستقيمى الخطين وههنا سوال وجواب ذكرناهما فى الحواشى قوله بالاشتراك الاسمى
اى اللفظى واما قوله بالحقيقة والمجاز فناظر الى المفهوم العرفى انهما فى الاولى مصان تامة بالباء الجارة
مع لفظ بالبت ... بالنسبة وباء المصدرية ثلثه او اربعة يحتمل وجهين الاول ان يكون عددين صحيحين
فالمعنى ان هذا المقدار هو من ذلك المقدار ثلثة امثال او اربعة امثال فذلك المقدار ثلث هذا المقدار او ربعه
فيكون ح ذكر الكسر المنطق ضمنا والثانى ان يكونا كسرين منطقين مضافين فالمعنى ان هذا المقدار من ذلك
المقدار ثلث ذلك المقدار او اربعة فيكون ح ذكر الكسر المنطق صراحة والثانى هو الغلط لان الكسر الاصم

وان اريد الثلثة الاول المذكوره اعم من ان يكون صراحة او ضمنا فالمراد جمهور المتكلمين بقوله سابقه والنظام بقوله غير
متناهيه وذيمقراطيس فقط اولا ما او على السوق الاول اولا وثانيا ان افلاطون حسده داخل في الحكماء فكيف نصح على رايه
ان في الجسم شي واحد بالشخص باقيا في حالتي الوصل والفصل بل الهيولى على رايه هو الصوره الجسميه الممتده التي تعاقب
فافهم والله اعلم بالصواب واليه المرجع والماب هذا الجواد لا انطر وجه الحكم بما لا جواد به لانه ان اراد وجوده في
موضعه وجوده لذلك الشي العدمي الوجود فمن البطلان او السعة في الاحتياج فيلزم ان يكون المعلول حالا في علته
وان اراد معنى اخر فلابد من البيان حتى ينظر واجيب عن الاول اه حاصل الجواب الاول ان ماده النقض
يجب ان يكون منحصره وهنا ليس كذلك وحاصل الثاني ان حلول الاطراف طرياني والمعرف بالفتح ليس الا
الحلول السرياني والدليل على التخصيص وقوع لفظ السرياني في التعريف وحاصل الثالث الحكم بان الاتحاد
في الاشاره موجود في الاطراف ولما لم يكن هذا القدر كافيا لدفع الاعتراض لوقوع لفظ السريان وقع ذلك
بقوله والكفي بصيغه الماضي فكان الجواب تسليم من وجه باعتبار انه سلم عدم وجود السريان في الاطراف
وقوله ويلزم على هذا اه يعني انه لو كفى للحلول الاتحاد في الاشاره مع عدم السريان لزم ان لا يكون التعريف مانعا
لصدقه على المكان بالقياس الى المتمكن وقوله هذا اذا كان اه حاصله ان نقض التعريف بالمكان على تقدير عدم
السريان انما هو لو كان المكان عباره عن السطح اما لو كان عباره عن البعد فالنقض به وارد ولكن
لفظ السريان موجود الوجوده في البعد وح فالجواب ما ذكره بقوله اللهم اه والله اعلم فلا بأس فيه بأس
السد فان الانفصال اما خارجي اولا والثاني اما في الحواس او في العقل فلا تصور النحو الاخر والقسمه
المقداريه بانحائها اه تفصيل الكلام ان القسمه اما قسمة الكلي الى الاجزاء او قسمة الكلي الى الجزئيات فالاول
اما قسمه الى الاجزاء الذهنيه كقسمة النوع الى الجنس والفصل او الى الاجزاء الخارجيه الغير المقداريه كقسمة الجسم
الى الهيولى والصوره او الى الاجزاء المقداريه وهذا النحو من القسمه ثلثة انحاء فكيه ووهميه وعقليه كما افاد الشارح
اقتضاء بالمحقق الباقر في السفانه الثالثه من كتاب الاقتباسات ولا شبهه في ان هذه القسمة بانحائها الثلثه يقتضي
ان يكون ما ترد عليه هذه امرا ممتدا ممتدا بالذات سواء كان ذلك الامتداد والتقدير متساويا او غير متساو وسواء كان
جوهرا او عرضا واما غير الممتد بالذات فانما يكون متصفا بهذه الاقسام الا بواسطة تعلقه بالممتد سواء كان ذلك التعلق
تعلق المحل كالهيولى او الحالة كاللون والبياض ثم الاحتياج الى القول بالهيولى الاول مخصوص بالقسمة الكليه بل
الوهميه والعقليه ايضا واعلم انه ولذلك انما اثبت البعض الهيولى بالقسمه الوهميه فيجعل الشارح القسمه
المقداريه بانحائها موقوفا على عروض المقدار حسن لكن جعل الكليه من عوارض الماده والوهميه من عوارض الجسم
التعليمي ونفي الاحتياج فيهما الى الهيولى والعقليه من عوارض الصوره الجسميه ليس مما يحسن في النظر الجلي
فحاصل الكلام ان تخصيص الهيولى بالكليه في غير موضع لانه ان كان مع الاتصاف فليست الهيولى متصفا
بالذات بواحد منها بل بالعرض وان كان بمعنى المحليه فمحل بالذات للانحاء الثلثة وجعل الصوره الجسميه والمقدار

عن موصوفين بالكلية بالذات انتفى عن موضع وتخصيص المقدار بالوهم والصورة بالعقل انتهى لك والله
اعلم بالصواب الا انه خارج عنه لكونهما جسما مطلقا لعل المراد من الجسم مطلق الصورة الجسمية المطلقة المركب
منهما سهوا ومن الهيولى اللاحق فانه قد يكون هذا المركب حصة وانه مع قطع النظر عن الصورة انما كما في الافلاك
فان هيولاها انما [illegible] والتقابل بينهما اه اى التقابل بين القبول والفعلية تقابل العدم والملكة باعتبار ان القبول
عبارة عن الفقدان وتقابل التضايف باعتبار ان القبول عبارة عن الاستعداد والفقدان لازم له وقوله كالاضافة
بالمعنى الاول معناه ان القبول بمعنى الاتصاف ليس بمقابل للفعلية خاصة عنها والامكان الذاتي اه هكذا وقع
في اكثر النسخ ووجد في بعض النسخ والامكان بالمعنى الاول بدله والاوجه له الا انه لما كان الامكان الذاتي اعم
الاستعدادي وقد ذكر الاستعدادي هنا معنونا بقوله والثاني ذكر الامكان الذاتي معنونا بالاول وقوله
فانه ثان وجه لمنافاته والحاصل انهما مشتركان في نفس السلب وقد وقع في اكثر النسخ وقوله سلبا تحصيليا
وهو الصواب وقوله حين طرف لقوله الضرورة في سلب الضرورة وقوله بالنظر الى الذات متعلق بسلب ويمكن
طرفه حين لقوله سلب [illegible] ان الامكان عبارة عن السلب سواء كان من الوجود والعدم فلا يصح
لنفسه وهو مندفع فان المراد طرفه احدهما لا على التعيين ولا شبهة في ان السلب لا ينافي احدهما لا على
التعيين لكن كلو احده دفع توهم يلتبس بما سبق هو ان الامكان الذاتي بمعنى سلب الضرورة يصح ان يجتمع مع
المسلوب هو الضرورة وتحرير الدفع ان الامكان بمعنى القوة والاستعداد كما لا يجامع مع مقابله هو الفعل
لكن بمعنى الامكان الذاتي مع مقابله وهو الفعل مع الضرورة نظرا الى العلة فانما الاجتماع [illegible] الحسي
الدفع توجه اخر هو ان المسلوب الضرورة الذاتية ولا شبهة في انها ليست موجودة انما الموجودة الضرورة الغير
والمراد من التحليل بحسب الذهن التحليل بحسب الاعتبار كما اشار اليه بقوله يثبت بها في مرتبة اه ومن
الانقسام الخارجي الانقسام الى الاجزاء الغير المقدورية والاول في الانداعيات والثاني في الفاسد ان
في فصل من فصول اه وهو الفصل الرابع من المقالة الثالثة من الالهيات ووجه التمامية انه قال
الكميات المتصلة مقادير الابعاد وعلم منه ان هذا الاتصال عن الابعاد وقد اطلق المتصل على الصورة ولا شبهة
في عدم صحة الاتصال بالمعنى السابق هنا فعلم ان المراد هنا منه هو الابعاد الثلث والله اعلم لا بالقبول
اه اجاب بما هو مقرر عند ... واستشهد عليه بما قال الشيخ وحاصله ان التجزية الى الاجزاء المقدارية عن قبول الابعاد
والامتداد الثلث فهذه التجزية لا يكون بدون اعتبار كون الصورة جسمية محلا للجسم بمعنى المقدار التعليمي
وفيه اولا انه مبني على ان امتداد الجسم بمعنى الصورة غير امتداد المقدار وستطلع على ما فيه في الحواشي
الاتية وثانيا ان قبول الانقسام الى الاجزاء المقدارية ليس موقوفا على تعيين ذهاب الامتداد كيف هو
بمعزل عن التناهي في الجهات فلا شبهة في انه لو وجد الكم الغير المتناهي لكان منقسما الخ وثالثا على تقدير
هذا التوقف ليس هذا التوقف على المقدار بمعنى الجسم التعليمي فان هذا الذهاب متعين بالسطوح كما هو

على فصل الكم اى على الفصل المقسم الكم الخط والفصل المقدم للكم المتصل فان المنفصل ليس بين اجزائه حدود
مشتركة ‌ ‌ وهذا المعنى من عوارض الكم اه المشار اليه لهذا الهو بمعنى الاتصال بمعنى الى الغير وقوله المنفصل
ليس بصحيح بل الصحيح المتصل وقوله فقط اه كانه اشاره الى ان المناط بهذا المعنى هو الكم المتصل سواء كان بمادة
المشار موجودة ام لا ويمكن ان يكون المشار اليه هو المعنى الاخر من هذين المعنيين كما يقتضيه ظاهر العبارة لكن لا نظر
دمه المحقق ويمكن حمل هذا البعد اى على بعد هذا الاجمال الاخر فى الاشاره تصحيح لفظ المنفصل انتهى فانه لما كان
الاتصال بهذا المعنى يستدعى الكثرة بالذات والكثرة موصوفها بالذات هو العدد فكانه عارض للعدد بالذات
بخلاف المعنى الاول من هذين المعنيين فانه لا يستدعى الكثرة بالفعل كما اشار اليه بقوله سواء كانا موجودين
او موهومين لكن بقى شى هو انه لا معنى للتعميم فى العدد اذ لا شبهة فى ان هذا الاتصال لا يعرض الا الكثرة المتحققة
فى المادة المتصفة بالاتصال وقوله كاتصال خطى الزاوية يحتمل كونه مثالا لكلا المعنيين وقوله واتصال النجوم اه
مثال الثانى ‌ ‌ بالمحكة كل مماس يكون عن القبول للمقابل المماسة بهذا متعلق بالمعنى الثانى والمراد تقابل المماسة
اللامماسة ويعلم ان هذا الاتصال قد يكون خلقيا كما فى المثال وقد لا يكون بل بالصنعة كما فى اجزاء السرير
فصارى بالقاف والصاد المهملة بمعنى الغاية وهو مبتدا وخبره ان ثبت اه وقوله ان مشتركة والتكثر من
باب التفعل مصدر اسم ان وخبره ما هو جسم وقوله بهذا المعنى اشارة الى المعنى الاخر لا نقول بل لفظ القبول
فى كلام المص وقع بهذا المعنى فافهم ‌ ‌ التى كلو اجزاه اسم مفصول صفة لقوله واقسام الجسم ‌ ‌ وهذه
المتصلات هذا الكلام زايد لا دخل له فى ابطال الاجسام الامر الطبيعية ودفع البحث المراد بقوله هنا بحث وهذا
لو ذكره بعد البحث او بعد دفعه ثم ذكر البحث لكان اولى ثم اعلم هنها بحثان الاول انه لا يصح قوله انها لما كانت
من انواع الاجسام القابلة للانفكاك التى بلسانها لان ما ثبت ليس الا انه لابد من الانتهاء الى المتصل
فما هو قابل ليس بمتصل وما هو متصل ليس بقابل والثانى انه ‌ ‌ فتنقض بالفعل اه انه ليس بصحيح لان
القابل للانقسام مفصول بمعنى الانفصال ليس الا الاجسام ‌ ‌ بينها ولا شبهة فى انه ليس فيها استعداد
الانفكاك فانه فرع الاتصال وليست متصلة فان قلت معناه ان الاجسام التى انتهى اليها الاجسام التى
بلسانها كانت قابلة للانقسام بالمعنى الثانى فصارت قابلة بالمفصول بالمعنى الاول بعد جعله كذلك الانقسام
قلت نعم لكن بعد ان يدفع البحث الاول والله اعلم ‌ ‌ ههنا بحث اى فى كلام المص كما اورده باب البيه
فى الحاشيه الثالثه وما وجد فى بعض النسخ من لفظ يكون بين قوله ان وقوله الذى ليس بصحيح وقوله فلنا
الفاء واللام الجارة وضمير المتكلم كانه جزاء الشرط محذوف اى اذا علمت هذا او مثله وقوله صفة صفقة
مشتبه على ورق ضعف زيدت فيه تاء التانيث للوزنها صفه للمونث وقوله مع ان مدار الحكمة الى الان
اثبات الهيولى موقوف على طريان الفكك وذهب صاحب المحاكمات الى ان القسمة الوهمية انها كافية
محتمد لا حاجة الى ابطال الاجسام الدمقراطيسية وتفصيل الكلام ان القسمة الوهمية لو كانت كافية للحاجة

الي هذا الابطال ولا الى الكلام الذي ذكره ثم بعد تمام الدليل لاثبات الهيولي في الافلاك وكذا الحال لو كان امكان
الكل كافيا امكانها بالذات في عدم الاحتياج الى ذلك الكلام واما الابطال فمحتاج اليه ولو كان الاحتياج اليه المتعلق
بالفعل فذلك الكلام محتاج اليه وابطال الاجسام الاعمر الطبيعة صعب محذوف كره مسابه الفاعل
محذوف اي اجزائها وقوله مشابهة الكل الاولى بان يكون باللام اي للكل وقوله وان منع اه كلام مستانف
وقوله والالتيام بمعنى الالتصاق في الاتصال وقوله ان صدقها انه كلام مستانف وقوله فاذن الاتصال
كل من تلك الاجسام اه لا توفيه من احد المتكلفين اما ان يقدر لفظ الاجزاء والانفصال تلك الاجسام عن اتصالها
او يقال اورد بالاستخدام فصار المعنى ان اتصال الاجسام التي هي الاجزاء اه والفصل كل اثنين من
تلك الاجسام بمعنى الاجسام الاعمر الطبيعة وقوله المشهور صفة لقوله الزمان لا صفة للتقرير فهو الشارح
عن التقرير المشهور وتفصيل الكلام ان التقرير المشهور هو ان القسمة الوهمية تحدث كثرة مشابهة للمقوم وللجسم الاخر
الاعمر الطبيعة فاورد عليه الامام انا لا نسلم مشابهة تلك الكثرة للجسم فانه يجوز ان يكون تلك الاجسام
مخالفة الماهية واجاب عنه المحقق الطوسي بان صاحب المذهب معترف بالكل ذوق وهذا الجواب صاحب المحاكمات
بانه صار الدليل جدليا واجاب انه عنه بوجهين الاول ما اشار اليه بقوله او على تقدير كون الاجسام الخ و
هذا التعليل بقوله لا مبنى اه وتقريره ان التخالف بين الاجسام الاعمر الطبيعة لو كان فانما يكون بصور نوعية
مختصة بتلك الاجسام وحينئذ لو سلب المشابهة في الاحكام لتلك الاجسام الا بالنظر الى الطبيعة الامتدادية
المتحدة التخالف لا يضرنا وهذا الوجه من الجواب توجيه للتقرير المشهور والثاني ما اشار اليه بقوله ومع قطع النظر
عن هذا النظر اه وتقريره انا لا ناخذ في الاستدلال مشابهة تلك الاجسام ولا ثبت احكام بعضها لبعض
بل نجري الاتصال الذي للاجزاء الجسم المقوم عليه والانفصال له عليها ولا شبهة في كون تلك الاجزاء متحدة
مع كله بالذات فيعني قوله ومع قطع النظر اي مع قطع النظر عن اتحاد تلك الاجسام بالنظر الى الطبيعة
الامتدادية وقوله النظر بعد قوله هو ما يقال فما توضيح مطالب الشرح وههنا بحث هو ان الاتصال
الثابت بين الاجزاء الوهمية انما هو اتصال مع ما هو متحد في الحقيقة والانفصال الثابت على الكل انما هو انفصال
عما هو مغاير له في الحقيقة فلم يصح على الاجزاء الاتصال الا مع المتحد وهو موجود في الكل لا الاتصال مع المغاير
حتى يصح على الكل ذلك ولم يصح الانفصال الا عن المغاير الا عن المغاير ولا شبهة في ان الاجزاء منفصلة
عن مغايرها لا الانفصال عن المتحد حتى يصح على الاجزاء الانفصال بالنظر الى نفسها واعترض عليه بان اه
اجاب عن هذا الاعتراض الفاضل العلامة محمود الجونفوري في رسالة لاثبات الهيولى بان الاتصال
والانفصال المطرين انما كاهنين وطني انه ملبس بنام كما نظر بالرجوع وقوله وتوضيحه اي توضيح الاعتراض
وقوله لما ان امكان العدم ولك حصول الوجود الاولى فحذف لفظ لك كما هو الاكثر وقوله فان امكان
الشيء دليل بقوله بل المخرج الى القابل اه واجاب عنه اه عطف على قوله واجيب سابقا وبين الصمر المحدود

الى البحث لا الى الاعتراض المذكور هو ما ورد على هذا الجواب انتهى الاعتراض المذكور وقوله ولا يمكن ان يكون الانقسام
الوهمي من المعاني الانتزاعية معناه انه من المعاني الانتزاعية النفس الامرية كما تقتضيه مقابلة الوهمي من المعاني
الاختراعية اقول ان منقوض من اه هذا يرد على الجواب السابق انتهى وحاصله ان الجواب الاول ان التساوي منقوض
بالزمان والثاني ما اشار اليه بقوله وانتهى اه وحاصله انا لا نسلم التساوي وقوله عما خرج ممتد والثالث
ما اشار اليه بقوله واذا لم يكن امر اه وحاصل الجواب منع قول المعترض اذ لو اتسع اه هو عكس اه هذا الجواب
ثالث عن البحث السابق بابطال الاجسام الا ممتدة الصغيرة ولا يخفى ان هذا الدليل بالمركبات ويمكن ان
يقال ان العناصر بالكرة والانكسار لم تبق على اشكالها الطبيعية الكرية بخلاف تلك الاجسام البساط
ولا يخفى سماجة اه وجه السماجة ان خلاف البداهة فان ما يعلم هنا هو امتداد واحد جوهري ووحدة
بالمجاز المهمل اي صورة اشياء واحد لا بالجسم واما ان يراد به الصورة الجسمية مع تعين اه هنا يحتمل الوجهين
الاول ان يكون هذه المعية باعتبار ان الجسم التعليمي هو الصورة الجسمية من حيث كونها متعينة بهذا التعين
لكن ح يرد عليه انه ح يكون الجسم التعليمي كالتشخص منها الصورة الجسمية فصار جوهرا لا عرضا ولا يرد عليه
ما اورده الشارح بقوله واورد ح والثاني ان يكون هذه المعية ان الجسم التعليمي عبارة عن مجموع الصورة
الجسمية مع التعين ويرد عليه ح ما اورده الشارح لكن ما بأبه قوله واذا اعرضت من حيث هو متعين اه والراجع
للضمير في قوله وتوجيه هو الشق الاخير ولتعلم ان الجسم التعليمي لا يخلو اما ان يكون مغايرا للصورة الجسمية بالذات
اولا وعلى الاول فانفصاله اما بالذات او بالصورة وعلى الثاني فهو اما تعين الصورة او الصورة من حيث
التعين او مجموع الصورة والتعين وكل من الشقوق محتمل لا يخلو عن محذور وهذا ما ادعوناه سابقا
وما اجاب عنه اه هذا المحشي قد زعم ان عرض المواد وان هذا المجموع لا يكون عرضا اولا بد له من الموضوع
والموضوع موجود في الهيولى التي ليس بموضوع فاجاب ان هذا المجموع موجود في موضوع هو الهيولى فان
الهيولى ليس محتاجا الى المجموع بما هو مجموع وانكان محتاجا الى جزء ورده الشارح بان العرض ان هذا المجموع عبارة
محض لا يصلح ان يكون مندرجا تحت مقولة واحد وقوله عند القدر ما ظرف لقوله من الجواهر كما هو الظ
ويمكن ان يكون متعلقا بقوله وان لم يكن عرضا والقائل مع ما يلزمه الاولى ان يكون هذا الكلام مصدرا
بقوله لكان او فان فانه دليل للزوم الاجتماع وقوله اذ لم يكن اه اما فحواه لان سلب المحمول لا يقتضي وجود
الموصوف قوله والانفصال اما ان يكون اه ليس مرتبا عليه برهان قطعي الاولى ما ذكره المصنف في هذا الدليل
يسمى مسلك الفصل والوصل وله تقريرات الاول ان الجسم متصل وكل متصل قابل للانفصال وكلما انفعل الاتصال
يزول عنه الاتصال الذاتي وكلما زال عنه الاتصال لم يزل بالمرة فاذن الباقي الهيولى والثاني ان الجسم متصل
وكل متصل قابل للانفصال فالقابل للانفصال الى اخر ما ذكره المصنف والثالث ان الجسم متصل وكل متصل
قابل للانفصال والقابل للانفصال يزول وحدته الشخصية وكلما زالت وحدته الشخصية زالت وحدتها

الاتصالية المبادي ولا شبهة في ان هذين المنفصلين لم يحدثا من كتم العدم ولم يزل الشخص الاول بالمرة
فاذن الباقي الهيولي والزايل الصورة والرابع ما ذكره الشارح والكل متقارب ماجد والمستلزم للانفصال
اه قوله الذي صفة متستلزم وقوله تقبل الخ نفسه على تقدير كون الاتصال عين الجوهر الممتد وقوله اذا المسلين
على تقدير كونه لازما للجوهر الممتد ولزوم هذين الاشخاص موقوف على كون الاتصال انطباري عين الاتصال
انسانوع العدم المحض وقوله او ضده او عدمه بنارا على اشتمال تقابل التضاد والعدم والملكة ويصح
بلحصص نحو الاولى بحسب جعلها على النظم القياسي متعدد بدل وهو غلط اه تغاير الجواهر سوار كان مع عرض ابد
بدونه ثم اثبات العرض الباقي على التقدير الثاني ليس بعولي بظهر من كونه محلا للصورة لان الصورة
اه بحرف النفي مع ان المشددة وفي بعض النسخ اللام لكن على الاول وللرمي على الثاني وفي هذه محه
الحاث جمع بحث والمراد هنا الاعتراض ويحتمل ان يكون المراد النفس سواء كان اعتراضا ام لا وفائدة هذا
ستظهر في الحواشي الاتية قوله البحث الاول اه لا يخفى انه لا اتجاه لهذا البحث بعدما عمم الا سابقا في التعدد
بما هو ده في محه حيث قال تحريره انه لا شك ان في الجسم جوهرا منفصلا في نفسه اي متصلا ما لا متصل كما اللهم
الا ان نقرانه وان عمم سابقا لكن في الملخص انما اصدره فعلله بناء هذا البحث فافهم وما قيل الجواب عن البحث
بمنع مقدمات المقدمة الممنوعة وحاصله انه لا شبهة ان المسموع في الصورة المذكورة انفصالهما بان والعاده ممنوعة فان
هو الاتصال الجوهري والمنفصل هو الكم واجيب عنه بوجوه الاول ما اشار اليه الشارح بقوله فمن سلم اه وحاصله انا
لا نسلم تغاير اتصال وانعدام اتصال حتى يستدل على التغاير والثاني انا لا نسلم تبدل الكم الذي هناك هو الجسم
التعليمي بل انما التغير هناك حمات الخطوط والسطوح ولا يخفى ما فيه من المجادلة والثالث ان اثبات التغاير بينهما
في المسموع لا ينفع اذ الكلام في الجسم البسيط والمسموع جسم مركب ولا يخفى ان هذا الكلام مكم نهم اجزاء في الجسم المنبسط
انه كالماء فانه قد يستدل عليه الانفصال مع عدم ظهور الانفصال والرابع ان يبدل الكم مع بقاء الممتد الجوهري غير معقول
وبذلك يظهر فساد ما يقولون ان في التخلخل والتكاثف الصورة الجسمية باقية كما كانت والزائل الجسم في الجوهر والجسم
التعليمي متبدل فافهم البحث الثاني اه حاصله وحاصل البحث الثالث الاستدلال على ابطال المقدمة التي منعها
اولا ولا شك في انه غصب ولهذا اجد وصيغة الماضي المجهول من التجديد والضمير راجع الى الحكم بجسم ويمكن
ان يكون صيغة جمع من باب يصد يجد وضمير المفعول محذوف في الحكمة الفارسية دفع في بعض النسخ في الحكمة
العلائية قوله كما اه هذا الكاف في الفارسي يجي للتعليل ويذكر في الاكثر في موضوع هذا الكاف بحسم الفارسي
ثم بعرضها اه هذا متعلق المقولة اما عن المجردات اه وقوله بحقها اه متعلق بقوله واما بعض الذات اه و اما
الجواب فهو ان الح تفصيل الكلام هو ان البحث الاول كان منعا فاجاب عنه ان رح باثبات المقدمة الممنوعة ثم
اورد على الجواب نظر القوله اما النظر واجاب عن ذلك النظر بقوله لا نه اه لكن اجاب بوجه صار منشأ النظر
الاخر على الجواب فنظر ثانيا بقوله لانا نقول فكانه قام هذا النظر الثاني مقام النظر الاول واجاب عنهم النظر الثاني

مقام النظر الاول واجاب عن هذا النظر الثاني بقوله واما الجواب فلو لم يحمل على ما ذكرنا لم يستقم الكلام فانه في النظر
بعيد ان يكون قوله واما الجواب اه جوابا عن قوله واما النظر اه ولا يخفى عدم صحته وقوله بحدالسر بالحاء المهملة و
الذال المعجمة والالف والثاء والياء المثناة التحتانية والراء المهملة بعدها جيم والباء الموحدة والثاء المثلثة والقاف والهاء الموحدة
قوله وعن الثاني بان اه اعلم ان البحث كان حاصله الاستدلال على ابطال مقدمة الممنوع عندكما ذو باب اليه فالجواب
او ورد على دليله بوجهين الاول المنع على الكبرى وحاصله منع السائل انه ان اردتم بقولكم كلما لا يعتبر مغيره جواب ما هو
ذلك
هو عرض ان كلما لا يعتبر مغيره الجواب اصلا سواء كان جوابا للنوع او الشخص فهو عرض فمسلم لكن لا نسلم ان يعتبر
الاتصال لا يعتبر جواب الشخص وان اردتم ان كلما لا يعتبر مغيره جواب النوع وان يغيره جواب الشخص فهو عرض
فغير مسلم والثاني النقض على كلية الكبرى وذلك ما اشار اليه بقوله كما ان اه وحاصله ان الاشخاص المتواردة
على الطبيعة النوعية لا يبدل فيه جواب ما هو فيلزم ان يكون الاشخاص اعراضا مع ان الامر ليس كذلك ولا
يذهب عليك ان في الوجهين نظرا اما الاول فلان جواب ما هو لا يكون الا نوعا او جنسا فالجواب للشخص هو النوع والنوع
هو الشخص فلا معنى للترديد على غرض المستدل ان الاتصال ليس هو الجسم الكلي فان ما هو الجسم الكلي لا يتبدل
مع تبدل الاتصال واما الثاني فلان تبدل الاشخاص على الطبيعة لا يكون الا تبدل التشخصات ولا شبهة في ان تلك
التشخصات ليست بجواهر فافهم قال العلامة التفتازاني في شرح المقاصد والانصاف ان انفصال الماء الى
الماءين ليس بانعدام جوهر وحدوث اخر فان الباقي في الحالين هو الماء بحقيقته وان تبدل في هويته لا جزء منها
واعترض عليه بعض الفضلاء في حواشيه على الشرح المواقف بقوله والصواب ان نقول وان تبدل في عوارضه
من الاتصال والانفصال والوحدة والكثرة فان تبدل الهوية يستلزم انعدام جوهر وحدوث اخر البحث الرابع
قوله محط هذا البحث انكار الامتداد العرضي كما ان محط الابحاث الثلثة الاول انكار الامتداد الجوهري
ويدل عليه قوله هو المقدار لا غير وقوله في البحث الخامس سلمنا ان في الجسم امورا ثلثة فهذا البحث ليس بمعنى
الاعتراض على الدليل بل هو في نفسه بحث عن حال الجسم التعليمي لكن قوله ولا يجري قولكم اه وقوله فلقائل
ان يقول بان اه وانكان مع زوال الامتداد بالانفصال كما يدل عليه هذا ان القولان فهو بحث مع الاعتراض
على الدليل بالاشتراك لكن لا يطرح فائدة بقوله لكن هو المقدار لا غير ولا يظهر فرق بينه وبين البحث الخامس اللهم الا
اجمال والتفصيل هكذا قال الاستاذ الاستاذ قدس سره واما ما يقال اه جواب عن البحث حاصله
اثبات مغايرة الامتداد للجسم وتقريره ان الجسم يقال له الممتد والممتد ما قام به الامتداد والقائم يكون مغايرا
للشيء بعد بعيد انما ان المراد منه حذا القرب ومن قبل قولهم سوادا اسود دليل الليل والضابط بعده انه قد
يشتق من الشيء اسم يحمل عليه افادة للمبالغة ويمكن ان يكون المراد منه الامتداد لكن يا باه بعد والله اعلم
فان قيل اه هذا جواب اخر عن البحث وحاصله اثبات مغايرة الامتداد الذي هو المقدار للجسم بالتخلخل
والتكاثف وحاصل الجواب ان التخلخل والتكاثف من فروع اثبات الهيولى وهما ليس الا على الدليل

الذي منه فالاجابة عن البحث بهذا النحو كانه دور لا لحصضين اي ليس مرجعها الى الحصضين وليعلم ان التحلخل
والتكاثف المعنى الحقيقي لا يعقل فان تبدل المقدار بلا تبدل الامتداد الجوهري مع كون المقدار مغاير اللامتداد
الجوهر حقيقة كما لعلم من مباحث الكم يستلزم خلاف البديهة والاستدلال مع تبدل الامتداد الجوهري يستلزم الحركة
في الجوهر واما بهما اه ضمير التثنية راجع الى التخلخل والتكاثف وما وقع في بعض النسخ لضمير الواحد المونث الغائب فغير
والقصاحة بالقاف والصاد المهملة والحاء المشددة من الصح بمعنى الصوت الشديد اي القمقمة التي تحصل بانجراره صوب
عنيف فالظاهر ان القمقمة للقصاحة دليل على التخلخل وتقريره ان القمقمة الضيقة الراس اذا وضعت في النار يحرق بحرارتها
الهواء وليس سعة الاكثر مقدار الهواء الذي هو فيها ووجه الضعف اما الانسلم التحلخل من الهواء السحر اره
النار فصب يخرج والعم صوت فلذلك يحرق والقارورة المصوصة دليل على التكاثف ولذلك قيده بقوله
اذا كب على الماء ويمكن ان يجعل دليلا على كليهما كما اشار اليه قوله حتى يلزم التخلخل اه ولعلك لا يخفى عليك ان سياق
قوله ولك الاستدلال اولى بان يجعل قوله وبالقارورة معطوفا وبالقمقمة ليمكن بعد قوله واما بهما اي بهما
بهذا وبهذا والا فلا معنى لقوله واما بهما بالقمقمة القصاحة فقط والشارح بين ضعف الاستدلال بالقارورة
بثلثة وجوه الاول ما اشار اليه بقوله يمكن ان يقدر ستوا ابداه والحايات جمع الحاية بالحاء المهملة والباء الموحدة
هو هواء الحبط به سطح الماء والثاني ما اشار اليه بقوله ولا يستدل اللتاه اه والثالث ما اشار اليه بقوله وذكر
الشيخ الالهي اه وقوله الاذهان جمع الذهن بالذال المعجمة واما قولهم اشتراك اه هذا جواب اخر عن البحث
وحاصله انه اثبات التغاير بين المقدار والجسم والتفاوتات بالصغر والكبر اه يحتمل وجهين الاول
ان يكون معطوفا على قوله المقدار او على لفظ المقدار اي تبدل التفاوت بالصغر اه وح قوله يكون الاختلاف
صيغة مضارع خبر لقوله فلك وقوله اذا تبدل والثاني ان يكون مبتدا وح فقوله يكون بالباء الجارة مع الكون
الناقص خبر للمبتدا وقوله اذا تبدل شرط وقوله لك جزاء وقوله بالتفاوت على الاحتمال الاول متعلق بقوله
تبدل وعلى الاحتمال الثاني متعلق بالتفاوت وبالصغر والكبر والباء للنسبة او هو خبر وقوله يكون اه متعلق
والله اعلم فانهم يجوزون اه هذا التجويز هو تجويزهم التشكك في الذاتيات والمشاؤن ينكرونه قال
استاد الاستاد قدس سره نفس المقدار باعتبار صغر في المقدارية وهي باعتبار كبر في المقدارية و
هذا حق فان كان المشاؤن ينكرونه فهو انكار للحق والا فالمنازعة لفظا انتهى وتحقيق قد علمنا في هذه المسئلة
رسالة محيطة بما لا مزيد عليه ولا يقولون اه رد توهم وهو انه كيف يمكن التفاوت في نفس المقدار بالاشدية
والازيدية والا الاطلاق صيغة التفضيل والمبالغة في بعض الافراد بواسطة لفظ اشد مثلا وما بتقيد معناه كما
هو القاعدة في تفضيل غير الثلاثي المجرد مثل الالوان والعيوب من ثلاثي الرباعي مط والثلاثي المزيد والمجرد بمعنى
اللون والعيب على انهم لا يطلقون وحاصل الدفع ظاهر. ثم لا يخفى ان من اعلم ان الشارح بين كلام الشيخ
الالهي في حكمة الاشراق والتلويحات باربعة وجوه الاول في حكمة الاشراق الجسم يبسط في التلويحات الجسم

مركب والثاني ان في حكمة الاشراق المقدار جوهر وفي التلويحات المقدار عرض وبهذا ان الوجهان صرح بهما الشارح
في الكتاب والثالث الانكار بالهيولى في حكمة الاشراق والاعتراف بها في التلويحات والرابع انكار التخلخل والتكاثف
في حكمة الاشراق حيث قال الجسم هو المقدار ومقادير العالم لا تزداد ولا تنقص والاعتراف بها في التلويحات
في حركة الكمية وبما ذكره الشارحون يندفع التدافع اما الاول فلان البسيط هو الجسم بمعنى المقدار الجوهري
والمركب الجسم بمعنى مجموع المقدار الجوهري الثابت والمقدار العرضي المتغير واما الثاني فلان المقدار الذي
هو جوهر هو المقدار الثابت والذي هو عرض هو المقدار المتغير واما الثالث فلان الانكار انما هو للهيولى بمعنى
الجوهر المحل للجوهر الممتد الذي قال به المشاؤون والاعتراف انما هو بالهيولى بمعنى المقدار الجوهري المحل للمقدار العرضي
واما الرابع فلان المحكوم عليه بعدم الازدياد والانتقاص هو المقدار الثابت والمحكوم عليه بوقوع التخلخل فيه والتكاثف
هو المقدار المتغير وبذلك علمت فساد قول الشارح واما الثاني في تركيب الجسم اه كيف وعلى تقدير صحة تعدد الاطلاق
في الجسم والامتداد يندفع التدافع الخ   اقول كلامه اه حاصله منع تعدد اطلاق الامتداد حتى يندفع التدافع
وفي التلويحات اه لا يقول الشارحين اعني والجواهر منها هو الهيولى اه على ما يظهر بالتامل   ولا مشاركا ولا
مباينا اه لا بد من حرف النفي اعني لا وقد وجد في بعض النسخ باسقاط اي لا مشاركا او مباينا ففي الخط انه كقوله
ولا عادا او معدودا مع ان الامر ليس كذلك او كون احدهما والمستدعي كون الاخر معدودا او كون احدهما
مشاركا لا يستدعي كون الاخر مباينا كما لا يخفى   بل لا يكون في الجسم اه قدمنا ما يتعلق بهذا الفرق في
الحواشي السالفة لكن لا بد هنا من تذكر شيء هو انه بعد تعميم التغير المقدار من التناهي وعدمه لا معنى لنصرة
المساحة بكذا او كذا اذ لو وجد امتداد غير متناه في جميع الجهات كيف يمكن المساحة وان اجري المساحة بحسب التحقق
فلا شبهة في انه يكفي فيه الامتداد الجوهري   ويظهر الفرق اه قد مر ما يتعلق بهذا الفرق في الحواشي السالفة
وهو مقدار لا شك الخ هذا من عبارات الشرح المقبول ولا يخفى انه لا حاجة اليه في تتميم الكلام صرح بذلك قلت
بمسعمه الرحمة اللهم الا ان يقصد في الرحمة وهو اي الجسم المتخلخل مقدار لا شك اي ذو مقدار بلا شك او ذو
لا شك فيه اي في كونه ذو مقدار وقيل في بعض نسخ الشرح قوله هو بقوله وله ولعل ذلك من صنع المستعلي
مصحح الرحمة والله اعلم   اقول لما كان اه لما كان حاصل اعتراض العلامة الخضري هو ان الممتد بنفسه كلي
وجوهر وبعض ذلك الممتد هو العرض رده الله بان مذهب اهل التحقيق ان المتخصص والتعين من الاعراض
والاعراض امارات له فالممتد في نفسه بعينه مع قطع النظر عن الامارات اما ان يكون عين ذلك العرض فيكون
عرضا او غيره فيلزم في الجسم ممتدان وقوله وانما اذا احتج اعترض اخر على العلامة بعد البناء على مذهب
اهل التحقيق   وعلى كل تقدير اه حاصله انه يلزم على هذه الشقوق الثلثة محذور مشترك هو تعدد الممتد بذاته
وتداخل البعدين الماديين ومحذوران مختصان بالشق الاول وجود العرض بدون الجوهر على تقدير زيادة المقدار
والثاني خلو المقدار على تقدير زيادة الامتداد   فالاولى ان يحاسباه في قوله فالاولى الاشارة الى انه يمكن

ارجاع كلام العلامة السنه الي هذا الجواب ثم لا يخفي علي المتفحص ما في التقرير الذي ذكره الشارح في الامتداد والمقدار

الوهمي وعليك بتذكر ما سبق في التصور بين اللتين اه المراد بهما التخلخل والتكاثف وليس المراد ان التخلخل والتكاثف

صوره والصورة الاخرى هي تبدل اشكال الشمعه اه فانه لا نسلم تبدل الامتداد في الشمعة فافهم وما اجاب

عن هذا اه هذه العبارة بظاهرها توهم ان هذه المعارضة معارضة بالقلب مع ان الامر ليس كذلك بظهور الفرق بين

الشق الثاني من كلامي الشيخ والعلامة وقوله المعنى الثاني اي ان يكون لفظ المعنى فيه معرفا باللام اقول

فرق اه حاصله المعنى على قوله فان كان المقوم هو الامتداد اه والغرض ان تبدل الامتداد مع بقاء الجسم بعينه

لا ما في معو ماله ولا يخفي ما فيه فان بقاء المركب بشخصه مع تبدل جزئه غير معقول سواء كان المركب مركبا من جوهرين

او عرضين او جوهر وعرض نعم الفرق بان محل الجوهر يتبدل مع تبدل الحال ومحل العرض لا يتبدل بتبدله ثابت لكنه

غير نافع في هذا المقام اذ الكلام في بقاء المجموع وعدم بقائه لا لقبه اه هذا وجه خامس من وجوه التدافع

بين كلامي الشيخ والى عرضه اي المعنى الثاني وهذا تدافع سادس بين كلاميه وحاصل الكلام اه محصل

الكلام انه كلما نظر شيخ الاشراق في الصورة الجسمية نظره في المقدار وكلما يقول في ابطالها نحن نقول في ابطاله

بقول الشارح حاصل الكلام لا يفيد شيئا محصلا على ظنه امر امتنعا اه هذا الظن لم يظهر من كتب الشيخ الا في

التلويحات وهو قريب ايضا فهذا الكلام اشارة الى دفع التدافع السادس الذي اشرنا اليه ولا يخفي انه بعيد

كيف وقد رد وهو بعينه الممتد من كونه كليا وجزئيا في ذلك يمكن ان يكون المشار اليه بلام العهد لكتاب

ويمكن ان يكون المشار اليه بلام العهد كتاب حكمة الاشراق فهذا الكلام اشارة الى دفع تدافع اخر بين كلامه

في حكمة الاشراق وهو انه قد نص في حكمة الاشراق علي ان المقدار جوهر وعرض بكذا قال استاد الاستاد

قدس سره وقد علمت اه هذا دفع لمعارضة من بنيت على عرضية المقدار بالتخلخل والتكاثف وجعله جوابا

من معارضة العلامة باباه قوله علامه الاستدلال اه البحث الخامس اه هذا البحث معول عليه شيخ الاشراق

في ابطال الهيولي والجواب اه مبدأ وجزء قوله هو ان المتصل اه لانه الموجود به اذ لم يثبت ذلك المعنى

كما يعلم من كتب المتاخرين منهم بعض الاذكياء والمحقق الباقر في كتاب الافق المبين فيكون القابل له

قطعا اي للمتصل الواحد الموجود بالفعل والمتصل الحاد بين لم لا يجوز اه حاصله انه كلما تقولون في الهيولى

والصورة الجسمية نحن نقول في الصورة الممتدة والمقدار قلنا ان اه بالفاء واللام والضمير وعلى

الثاني يلزم اه لا يخفي انه لو كان زوال الاتصال الاضافي مستدعيا لوجود الاتصالات الاضافية الغير

المتناهية المجتمعة المرتبة في الواقع لكان زوال الاتصال بجميع انحائه مستدعيا لوجود تلك الاتصالات فان

زوال الاتصال الاضافي ولا وجه لتخصيص هذه الاستحالة بالشق الاخر معدوم تلك الاضافات اه فيه

بحث اما اولا فلانه لا وجه لانعدام كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من تلك الافضاء بل لا يبطل

مطلق من الاضافة بار وباز انها الانقسام ويمكن الجواب عنه من وجهين الاول ان المراد من قوله كل من

قال

بالعكس وكثرة الشخصية تساوق كثرة الاتصالية وبالعكس فيما هو الممتد بالذات كالهيولى فوحدة الشخصية هي
وحدة الاتصالية ولذلك الهيولى مع وحدتها الشخصية يكون كثيرا بالانفصال   فان وحدة الهيولى اه لا بد
ههنا من ذكر مقدمة مهمة يتضح بها ما في الكتاب فاقول نعم لو ان الوحدة الشخصية بمعنى عدمي من لوازم نفي الكثرة الشخصية
بل هو عين هذا النفي فصارت الوحدة الشخصية بمعنى عدمي اما الوحدة الاتصالية بمعنى وجودي نفي الكثرة الاتصالية
من لوازمها لا انها عين هذا النفي لكن الفرق من الوجهين ادعاء محض وبالقصد الفعل [illegible] ان الوحدة
الشخصية انه معنى وجودي والشارح في الكلام على ذلك الفرق اقتصارا اما قاله المحقق الباقر في [illegible] الثانية
من كتاب الايماضات فقال ان وحدة الهيولى اي الوحدة التي تتصف بها الهيولى بالذات كما تتصف [illegible]
الاضافة هي الوحدة الشخصية مفهوم سلبي من لوازم نفي الكثرة اي الكثرة الشخصية بل هو عين نفي الكثرة من
لوازمها اي من لوازم ذلك المعنى الوجودي نفي الكثرة بحسب المعتبرة فاقول ووجه [illegible] الشيخ قوله [illegible]
بالقادر ان يشيده فانظر ان يكون تعليلا لما قبل مع ان الامر ليس كذلك واذا تمهد هذا [illegible] ان الاول
ان الوحدة الشخصية غير منافية للكثرة الاتصالية والثاني ان وحدة المتصل منافية للكثرة الاتصالية [illegible]
بقوله كالف اه وقد صرحنا سابقا وهذا ان الاتصال [illegible] لان يكونا متعلقين بما ذكره بقوله فان اي
الوحدة الشخصية بمعنى عدمي والوحدة الاتصالية بمعنى وجودي كما لا يخفى على الفطن وكذا الظن انه لو كان [illegible]
العبارة فاذن بالفاء واذن بالهمزة المكسورة والذال المعجمة المفتوحة والنون الساكنة لكان اظهر من وجه و
يكون معنى الكلام هكذا وبعد ما فصلنا الكلام فنقول فاذن وحدة الهيولى اي وحدتها الشخصية بمعنى سلبي ونفي
[illegible] يصح اذن بالذال المعجمة بعض عبارات الايماضات اه فافهم والله اعلم بالصواب والله المرجع و
والمآب   فلا يكون لجسمها اه تركيب ان قوله هو مبتدأ او اسود خبره وبالقوة متعلق بالاسود [illegible]
مضاف اليه فقوله حيث وهو مع [illegible] متعلق بالجسم وحد يكون هو من حيث كونه متصلا   فصح كل
من جسم هيولى اه قال استاد الاستاد قدس سره ونصياف الله ان الهيولى ليست خارجة عن
الجسم فانه بالقوة اه وما هو ليس عينا ولا خارجا فهو جزء   فلذلك الوحدة لا تخلو اه [illegible]
تفوق وابطل الاول بثلثة وجوه الاول قوله فيلزم ان يكون اه والثاني قوله وما [illegible] اه والثالث
قوله وايضا لو كان اه [illegible] على الفطن ما في الوجوه الثلثة من الضعف وابطل الثاني بقوله
لو كان الاتصال اه وابطل الرابع بقوله ولو كانت القوة [illegible] اه [illegible] الثالث [illegible] والذي يصح ان
تعدم الاتصال عند خروج ذلك الاتصال [illegible] اي لان الانفصال قوة على
تلك الصور وقوله الى الفعل متعلق بالخروج   وهذه الحجة [illegible]
[illegible] الشمس البازغة في الرسالة المرجحة للدوحة واعلم ان [illegible] مشايخ الباب [illegible] برهان القوة والفعل
[illegible] الاول [illegible] ان الجسم قوة قبول الانفصال [illegible] هذه القوة [illegible]

فعل

فعل الاتصال بالذات فهذا قريب جدا من البرهان السابق فمن بالعين ذلك لانه [illegible] هذا المسلك والثاني
ما سلكه في الشفاء وهذا زعم ماخذا من الاول وتقريره ان الجسم هو بالفعل من حيث انه جسم وبالقوة من
حيث انه مستعد اي استعداد كان فان الجسم يقوى على امور غير متناهية وكمالات غير محصورة والو البحث
اي الواحد بالذات والجهات لا تكون القوة والفعل فهناك امر به الجسم القوة وامر به الفعل انتهى الاول
ان اه اظ انه اختيار الشق الثاني من الشقوق ودليل على قوله فان قلت اولا وثانيا ان يكون هو هو اظ
في العبارة ان يكون هي هو اي القوة التابعة من [illegible] النوع ويمكن توجيه تذكير الضمير بن توجه بعيد فتامل كنت
فلن تعلقت اذا كانت اه هذا جواب آخر عن [illegible] الاعراض لا عن قوله قلت كما لا يخفى وقوله للاتصال آخر كفاه
بنفسه ثانيه وقوله هو شيء مع ما يتعلق به جملة حالية من الاتصال وقوله فيلزم حراز الشرط الا بمادة كون جهة
القوة راجعة الى المادة مسلم واما كون المادة بمعنى الهيولى اي حال لها المتساوون غير ظاهر فتامل يكون به
هو ما هو بالفعل اي يكون ذلك الشيء هو هو اي بسبب ذلك الجزء ما هو بالفعل اي ما به موجوده بالفعل
وعلى هذا القياس قوله يكون الشيء لها هو ما هو بالقوة يكون منقوضة دفع في بعض النسخ من القدح والله
هو الاول رد عليه لقوله هذا الدليل منقوض اه شبهة الثنوية قوم في المشركين زعموا انه تعدد الاله حيث قالوا
ان الواحد لا يريد الخير والشر معا فعلم ان خالق الشر اله آخر وقد يقولون يمايزدان واهرمن وقد يقولون ان
هما النور والظلمة وحاصل الدفع ان اله العالم واحد لا يريد الشر بالذات بل انما يا[illegible] الشر من فساد استعداد
الهيولى وهذا معنى ما قال الشيخ في الاشارات والنجاة ان الشر داخل في القدر بالعرض ثم يحصل
الكلام لا دخل لهذا الكلام في تتميم الاستحالة الاولى اعني وجود المادة للمادة بل هذا الزم استحالة اخرى [illegible]
وتبو الية في المواد ان في الهيولى فعلية اه لا يخفى انه يمكن ان يقال مثل ذلك في الاتصال بالقياس الى المقدار
العرضي فلا ينفع الجواب فافهم ولهذا قال شيئا الى اه والحاصل ان ههنا ثلث الاولى نسبة الهيولى
الى جهتي القوة والفعل والثانية نسبة البسيط الى الجنس والفصل والثالثة نسبة المركب الى المادة والصورة
فالغرض ان النسبة الاولى شبيهة بالنسبة الذاتية من النسبة الثالثة ووجه الشبه ظاهر فانه كما ان الجنس
والفصل البسيط ليس الا اجزاء الا في الواقع كذلك الجهتان للهيولى ليستا جزئين بخلاف المادة والصورة
للمركب فانهما جزءان واقعيان له وترجمة العبارة هكذا شيئا اي نسبة الهيولى الى هذين المعنيين اي الجهتين
النسبة بسيط البسيط الى الجنس والفصل وقوله ههنا متعلق بقوله النسبة والضمير راجع الى نسبة الهيولى وقوله
بسيط لمركب متعلق بتلك النسبة ونظير هذه العبارة زيد شبيه بالقياس الى عمرو به بالقياس الى بكر والله
اعلم بالصواب نوع بسيط جنسه اه لا يخفى عليك ان اطلاق الجنس والفصل في النسبة مسامحة
فهي اه هذا مبتدا وقوله بمانع بالفعل متعلق به وقوله هي ما لنا مبتدا وخبره قوله كلب وقوله بالقوة
متعلق به محذوف وهذه جملة خبر للمبتدا الاول ولا استعداد له اه حاصل هذا الكلام الاعتراض على
ما نقله من الشيخ بثلاثة وجوه فاعرض اولا بقوله ان القابلية والاستعداد على فعل الشيخ وجوهر بينهما

جوهرية الاستعداد واعرض ثانيا بقوله والظاهر ان يكون على قول الشيخ وفصله ان مستعدا اعرض بالبنا
بقوله والظاهر الاستعداد على قول الشيخ في بنائه اه وحاصل الاعتراض انه لما كانت الهيولى عين القوة على الاشياء
فيلزم ان تعدم الهيولى حصول الاشياء اذا القوة تبطل عند حصول بالفعل على ... في حد نفسه هذا اصعب لانه
الاول وقوله تحصيل مصدر على وزن التفعيل معطوف على قوله حقيقة ما قول كثيرا ما اه هذا جواب عن الاعتراض
الاول وقوله واما قول القابل القوة اه جواب عن الاعتراض الثالث وقوله واما قوله اه جواب عن الاعتراض
الثاني ففي الكلام لف ونشر مشوش امور ... كالناطق اه قد يقال في كون الناطق والحساس
والمتحرك امور اضافية خفاء ولا يخفى ان هذا مناقشة في المثال على انه يمكن توجيه كونها اضافية ايضا فافهم لا امتياز
كاذبان اه اعلم ان هذا الراي واي متن بطلان الاتحاد بين الاجزاء الذهنية والخارجية وان التغاير انما هو بالوجود
وجود عليه اشكال قوي عن الاحلال هو ان لو كان الجنس عين المادة والفصل والفصل عين الصورة لزم
عموم الفصل وخصوص الجنس فان الفصل الذي هو الصورة الجسمية مشتركة في الاجسام والجنس الذي
هو الهيولى مختلف فيها وليعلم ان في هذا المقام اعتضالات لولا الوعدة لذكرناها ويرد عليهما
اكثر المناقشات اه قال اوستاد الاوستاد قدس سره ما حاصله انه يرد عليهما كل المناقشات
الواردة على برهان الفصل والوصل كما يظهر بالتامل مع ورود دائرا او زيد زيادة مقدمة في حجة هي منع
ان الجسم منه مركب من الجنس والفصل بل لم لا يجوز ان يكون بسيطا كما راى البعض والاسهاب في بيان
المهمل يعني الكلام الكثير الذي لا طائل تحته فلا بد من ان يحقق اه جواب لقوله لما وجدت اه • وليس
الامر كذلك قد يقال هذا الدليل مبني على ان الجعل متعلق اولا وبالذات بالتشخص ولا شبهة في ان تشخص الهيولى
متاخر عن الهيولى كما يعلم من كيفية التلازم فيمكن كون الهيولى واسطة لصدور تشخص الصورة فيمكن كان
هذا المقام اغمض المقام وقد نبه هذا الدليل مبني على ما يقولون ان الصورة غاية المادة ولا شبهة في
ان الغاية متاخرة عما هي غاية له الجواب انه اريد بكونها غاية انها غاية بمعنى ما قيل ان الواجب تعالى
غاية العالم وغاية الغايات فلا يلزم التاخر وان اريد انها غاية بمعنى ان الجلوس غاية السرير فلا نسلم
كونها غاية بهذا المعنى لسلسلتي البدو والرجوع وتفصيلها في شرح الاشارات والمحاكمات فيجوز ان
يكون اه وقد وقع في بعض النسخ بدون الفاء فهو خطأ انه من التحرير وحرر ان المشددة في قوله فان صدور
هذه اه هذا الصدور يجوز وقوله لصدور النفوس على الاول حرلة لان وعلى الثاني صلة لقوله صدور منه
يجوز ان يكون هذا دفع دخل مقدر تقريره ان النفوس مجردات والصور النوعية ليست بمجردات
فكيف يكونا واسطة لصدور الجسمية عن المفارق وضمير انه في قوله نسبتها راجع الى الجهات والاعتبارات
وضمير عليهما راجع الى النفوس والصور وضمير صدورها راجع الى الابعاد والاجرام وقوله عنه ايضا ان يكون
بضمير المفرد المذكور راجع الى العقل المفارق لكن في الموجود في النسخ ضمير انه وتذكير الضمير في قوله يصح
باعتبار لفظ الموصول فحسب معناه ان نفسه يصح اي يمكن الجهات والاعتبارات صدور الابعاد عنها اي

اي لسيما اي ليست النفوس والصور النوعية من العقل المفارق   فذلك [illegible] نعني الصورتين اه
هذه العبارة بظاهرها مشعرة بان الصورة النوعية ايضا حالة في الهيولي وكل يخص فلك . وسيرد اه متعين
مضارع مجهول من السرد بالراء والدال المشددة وفي البعض يطرد من الاطراد والكل صحيح لكن الاول اولى
فافهم   صاحب المباحث المشرقية هو الامام الرازي المستدل على اثبات الهيولى بما نقله عن الحكماء بمقدمات
مسلمة عندهم وان كانت مقدوحة عنده   الا اوله [illegible] متوجه اه لا يخفى ان هذا الاعتراض ليس هو حاصل مقدمة
من مقدماتها ولم ينقل الامام انه لا عن مقدوحية المقدمات عندهم فهذا الاعتراض لا يتوجه عليه نعم
هذا اعتراض على مقدماتهم   قلنا الحال اذا كان اه لا يخفى ان تجويز كون تشخص الحال وخصوصيته ذات الحال
موقوف على وجود المحال الجوهري ووجوده لا يمكن بدون الهيولى فكيف يمكن الجواب بهذا الاحتمال
ويكون مختصا به اي يكون ذلك الحال مختصا بذلك المحل لا يوجد ذلك الحال بحيث لا يشارك ذلك
ذلك المحل في ماهيته ذلك المحل وذلك الشيء من المحال فبذلك علمت ان ما وقع في النسخ من لفظ في في
قوله والا فالمستقيم الرحمة والسه على ما قلنا قوله الثاني اعني مع اشتراك سائر المحال اه كما لا يخفى على ذي
الفهم السليم   ولما جاز ان يكون اه حال او استناد الاستاد قدس سره فان قيل قد تقرر عندهم
ان اتحاد الملزوم يلزم اتحاد اللوازم ولما ان اللوازم ملزوم لما بين الملزومات فما وجه ما ذكره المص قلنا
ان المقرر معناه ان اتحاد الملزومات بالماهية يلزم اتحاد لوازم الماهية والصورة النوعية الكلية بسبب لازمه
لمسند الجسمية بل لزومها الخصوصيتها والجسمية المطلقة لازمة لطبايع الصور النوعية ولا يضاف في نفوم
الطبيعة العامة بالمخالفات فان الواحد بالنوع يجوز ان يكون له علل مختلفة الخ   قد يتوهم هكذا وقع
في بعض النسخ وهو الصحيح وقد وقع في اكثر النسخ لا يتوهم بحرف النفي وهو فاسد فدل على الفساد قول
الشارح فيما بعد وهو فاسد لان الضمير اما ان يرجع الى عدم التوهم فهو كذب او يرجع الى التوهم فح فلا حاجة
الى حرف النفي فافهم   ليلزم اه وجد في اكثر النسخ باللام والظاهر ان يكون تغاير الفرع والنهي على جريان
ويتفصيل المقام ان الاستدلالات المذكورة اربعة ومنشا لزومها العطف عن الفرق بين الحال والمحل والمطلق
والخصوص فمبنى الاول ان الصورة الجسمية بخصوصها لما احتاجت الى هذا المحل لزم ان يحتاج اليها جميع اشخاص
الصورة فلزم اجتماع جميع اشخاص الصورة الجسمية في المحل الواحد وهو اجتماع المتماثلات والثانية ان
الصورة الجسمية بخصوصها لما احتاجت الى هذا المحل لزم ان يحتاج الى جميع المحال فلزم حلول الصورة
الواحدة في جميع المحال والثالثة وهي لازمة مما لزم من الاولى لكنها مغايرة فان اجتماع المتماثلات
استحالة وكون الهيولى محلا لجميع الصور استحالة اخرى والرابعة وهي لازمة من مجموع الاولى والثانية
فانه لما لزم وجود الصور في الهيولى الخاص ووجود الصورة المخصوصة في جميع الهيوليات لزم كون
كل جسم عبارة عن جميع الهيوليات ومن جميع الصور لكن الشارح لم يذكر الاخير فلعله اندرج في قوله الى

غير ذلك اه وفيه ان المحالات التي لم يذكر من لزوم وجود الحال المخصوص في المحلين فهكذا الطبيعة المطلقة مقصورة في ذاتها اه هنا اشكال قوي ان طبيعة المطلق مقصورة في ذاتها الى المحل كما قلتم ونحن ايضا سلمنا
ذلك في نقضه انما هي حلول المطلق لكنا نقول حلية هذا المطلق لماذا ان تلمط فالدور لازم او تشخيص
كما اشعرنا بقوله والحاصل اه فانه لكن لان تخصيص المسط يستدعي توقف الشخص فهكذا وبالجملة هذا المقام
لايخ عن غموض ولا يجري مثل ذلك اي استغناء الطبيعة المطلقة عن محل مخصوص في قوله بان يكون
متعلقا بان يماثله وقوله و ذلك لانا نقول اه دليل لعدم جريان فان محاله اه دليل لقوله لا كما
قيل وحاصله ان ما لزم من ارتفاع النقيضين في هذا المقام انما هو في بعض الملاحظات واستحالة ارتفاع
النقيضين في تلك الملاحظة ممنوع فيه ووجه النظر اولا ان نفس الامر اوسع من تلك الملاحظة فلم يلزم
من رفعهما عن تلك الملاحظة رفعهما عن نفس الامر هكذا حقق المحقق الباقر وثانيا ان هناك نحو الامر
الى نسبة وصف الزائد عن النقيضين فافهم وذلك بط ضرورة اه فيه ما لا يخفى فان الباعث
لم يكن الا تشخص الطبيعة النوعية ولا شبهة في ان ذلك التشخص لم ينفك عن المحل بل انعدم بذلك الباعث
فالطبيعة وجدت مجردة عن المحال في ضمن شخص اخر دائما لو انفك اه وهذا دليل اخر على افتراق
الصورة وهو قريب مما ذكره المصـ في الفصل الثاني لهذا الفصل بقوله او بسبب امر عارض لها وهو
الصحيح اه وقوله تقدرت فيه احتمالان الاول ان يكون من التقدير بمعنى ضرورة الشئ ذا قدر
والثاني ان يكون بلام التاكيد وصيغة الفعل من التقدير بذلك وعلى هذين التقديرين فهو جزاء في
لو انفكت الصورة تصارت ذا قدر وذا شكل ويمكن ان يكون تقدرت زائدا اثباته في بعض
النسخ مصرحا بالعلم فح وتشكلت معطوف على الشرط والجزاء قوله فانفعلت ويمكن ان يكون من التعدد
من العدد فيوح تشوق بان فيه دليل ذكره صاحب كلمة العين على ابطال الانفكاك حيث قال وهو
اي الانفكاك محال لان لحوق الشكل اما ان كان بنفسها لتشابهت الاجسام ولكان شكل
الجزء مثل شكل الكل وان كان بفاعل خارجي كان المقدار يحتمي من عرهيولاء قابلا للفصل والوصل لان
الاختلافات المقدارية والكلية لا يمكن ان يحصل في الاجسام الا بانفصال بعضها عن بعض انتهى
فمع العبارة انه لو انفكت تعددت اي تكثرت افراده ووجد في بعض النسخ لحدوث المحال والزائد
المحالات اي صارت واحدا وهو ايضا صحيح وفي بعض النسخ وجد تصورت ولا يخفى فساده والمعنى
ح لو انفكت الصورة تصورت اي صارت ذا صورة وللطالب بحث ان ينظر في هذا المقام
الى شرح الاشارات وشرح حكمة العين ليطلع ما في الكتاب من الزيادة والنقصان والكلام وان
ادى الى التطويل لكنه ليس بخال عن التحصيل وسيجئ في الشرح مفصلا وتلك الفصول ذاتيات له
اي للمقدار ولا يخفى ما في كون الفصول ذاتيا لحصصه لجنسه وبنى على هذا قوله الحصة داخل في

بجسم واراده المقدار المخصوص النوعي او بجسم مخصوصة بالخصوص النوعي انه غير مستقيم كما لا يخفى على
ذي الفهم المستقيم اما سائلهما على تقدير كونهما عرضيا عاما والمراد من السائر العام بحسب الحقيقة
وقوله مستلما على اه على تقدير كونهما جنسا ومن اقتصاه هو الامام الرازي اورد مناقضات في شرح
الاشارات على ما ذكره الشيخ ولا يخفى على الفطن ما ذكره الشيخ ان اخرج مخرج الاستدلال فلا شبهة في ورود
المناقضة وان الى الى الاحالة اي الى البديهة كما قيل عليه قول الشيخ اقول حاصل اه فلا ورود لها
فالاولى في جوابه اه قد يقال انه ان اراد ان الامتداد متصلا بذاته قابلا للانفصال يرشد الى انه طبيعة نوعية
فهو ممنوع وان اراد انه لا حاجة الى اثبات نوعية الصورة الجسمية في اثبات الهيولى للافلاك فان اثبات
اشتراك الصور الجسمانيات كلها في الاتصال معلوم والاتصال لا يقبل الانفصال فلا بد من محل فهو مسلم
لكن ح ليس جوابا عن مناقشة الامام بل هو برهان اخر يثبت به الهيولى للاجسام كلها بلا اثبات نوعية
الصورة توجب وحده الاجسام اي في وجود الهيولى لها من جهة الاتصال مع القبول للانفصال
هو النقض بالوجود اه هذا النقض اورده الامام الرازي على المقدمة القائلة ان الطبيعة الواحدة لا تختلف
بالحلول والقيام بنفسه حيث قال في شرح الاشارات اتفقوا على ان الطبيعة النوعية تصح على كل فرد
منها ما يصح على سائر افرادها كما ذكروا في اثبات هيولات الافلاك وفي ابطال مذهب ديمقراطيس
في الجسم الذي لا يتجزى وفي وجوب كون الابعاد الجسمانية في مادة واذا ثبت ذلك فالوجود طبيعة
نوعية لا يجوز ان تختلف مقتضاها اعني العروض للماهية واللاعروض في الواجب هكذا في اكثر النسخ وفي
بعض النسخ في الجوهر والنسخة الحاضرة عند استاد الاستاد كانت من هذا البعض حتى كتب في هامش
هذا القول تصحيف من الكاتب والصواب في الواجب كما في كتب الامام وقوله في الممكن انتهى بعبارة
بنبالك انتهى مندفع بان اه هذا الدفع مما جاء به المحقق في شرح الاشارات ولا يخفى ما فيه فانه لا حقيقة
للوجود سوى معناه المصدري وهو ذاتي لحصصه فكيف يكون مشككا نعم ما يذكرون في عمل التشكيك
هو المفهوم المستفي للموجود والله اعلم كان اللام اه بالالف واللام الداخلتين على الا النافية
الداخلة على لفظ الاثنين وما وجد في اكثر نسخ الكتاب بدون لا فهو من قصور الناسخين وهو معنى
قوله لا فصل لا تعدد اقول مراده على ظني اه قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات
معناه ان كل نوع مادي يستلزم لما يمنعه عن الانفصال بحسب الطبيعة فمن المستحيل ان يتعدد اشخاصه
في الوجود منه الا شخص واحد وهذا معنى قوله ان نوعه اه وذلك لانه لو وجد منه شخصان لكانا متباينين
في سمته فكان كل واحد منهما قابلا للانفصال الانفكاكي الحاصل فيهما مع وجود مانع عنه انتهى ولا يخفى
ان ما ذكره الشارح في بيان الطول لا يغاير ما ذكره المحقق الا بتفاوت يسير فان كلام الشارح من قوله
ان الجوهر اه الى قوله حيث يعين ما ذكره المحقق فافهم بل نوعه منحصر اه صدق الدليل يقتضي ان لا يوجد

فرد منه البته لانه لو وجد فرد منه لكان متصفا بالانفصال عن الغير فيصح هذا الانفصال على اجزائه الوهميه
لان الاجزاء متضامنه مع الكل في الماهيه فلزم التناهي في الاحكام اي صحه الانفصال مع ان المانع فرض لازما
للطبيعه لكن يرد عليهم اه هذا استدراك وقع في مقابله قوله ولهذا حكموا اه وتحرير النقض ان الموضع الذي
ارتكز فيه الكوكب او التدوير قد تباعد فيه الاجزاء التي للفلك بعضها عن بعض فيمكن هذا التباعد في الموضع
الذي لا كوكب فيه فيلزم فصل اجزاء الفلك والموضع الذي لم يركز فيه الكوكب قد اتصل فيه الاجزاء بعضها ببعض فيمكن
هذا الانفصال على الموضع الذي فيه كوكب فيلزم وصل اجزاء الفلك وكذا اذ بقوله عن الموضعين اه الموضع الذي لا كوكب
فيه والمراد بالموصوله في قوله ما صح على غيرهما هو الاتصال وقد تقدم في تحرير النقض وجها اخر تعارض مثل اه
بان يقال كون المانع لازما لذلك النوع الواحد من الممتد الواحد يقتضي عدم تعدد الافراد لكن اصل الفطره
اقتضت التعدد بضروره ان النظام لم يكن بدونه كما يقولون في العذر عن الاختلافات الواقعه في الافلاك
مع اتحادها بالطبع فان هم في هذا المقام هم في ذلك المقام والا فلا فصل في ان الصوره الجسميه لا تتجرد عنه كما
دفع لصاحب المحاكمات حيث قال ونحن نقول لما تبين ان كل جسم مشتمل على الهيولي فقد تبين ان الصوره
الجسميه لا تنفك عن الهيولي بل هو عند التحقيق عين ذلك الدعوي ثم قال وقد ذكر الشيخ في الشفاء في اقامه
برهان الهيولي هذه العباره فقد بان من هذا ان الصوره الجسميه من حيث هي صوره جسميه محتاجه الى ماده
انتهى بل الابعاد اه انما اضرب عن الاجسام لان الجسم بمعنى المركب من الصوره والهيولي باثبات تناهيه
لا يكفي في تناهي نفس الجسميه ولا بعد كل البعد ان يراد بالاجسام الابعاد فح لا حاجه الى الاضراب نفيسه اه
تنبيه للمضارع المعروف من الافعال مع الضمير المستكن والضمير البارز كما في المحاكمات ووجد في بعض النسخ
افهم بصيغه الماضي المجهول وهو ايضا صحيح وما وجد في بعض النسخ على هذا التقدير من اتصال الضمير البارز فهو غير صحيح
ان جاء بما ذكرناه اه متعلق بقوله احتاج لا بقوله بما من الفن الاعلى عن البرهان الربعي انما سمي بالبرهان الربعي
لانه مبني على فرض جسم مستدير كالرحى واما نص الشارح على المعابره رد على ما قيل واصل هذا البرهان هو البرهان
المسمى بالربعي ورده شارح التجريد مفصلا على شبه مثلثات اي اشكال شبيهه بالمثلث لا انها مثلثات
حقيقه فان المثلث حقيقه ما احاط به ثلث خطوط وههنا ليس الا ساقان وتقرير البرهان الربعي مذكور في المحاكمات
وغيرها وقد تقرر بحيث لا يبتنى على شيء من المقدمات الهندسيه فرد او امكان الانفراج هكذا وقع في النسخ
والظاهر انه لا احتياج الى لفظ الامكان ويمكن التوجيه ايضا بان يكون الامكان بمعنى المقدار كما سيجيء في
بحث الزمان واعترض عليه الشيخ اه الحق في الجواب عن هذا الاعتراض ما ذكره بعض المحققين حيث قال
والجواب ان العقل يحكم قطعا باللزوم بين لا تناهي الامتداد بالفعل وبين لا تناهي الانفراج المتزايد معه
اذا فرض الامتداد الذي الا متناهي بالفعل بدون خروج الانفراج المتزايد معه عن التناهي غير متصور انتهى
ونحن قد استدللنا على هذه المقدمه في رساله عملناها فيما يتعلق بالبرهان السلمي وقال الاستاد الاستاد

القابلة لو لم يكن الكل لزم ان يوجد مشتمل على ما دونه من الزيادات وكل مشتمل عليه وعلى المزيد عليه بعدد آخر فوقه
ممتنعة فان مجموع الزيادات الغير المتناهية دونها مجموعات غير متناهية كل منها في بعد وفوق كل آخر انتهى
ثم بسطوحا اه من الافراز بالفاء والراء المهملة والزاء المعجمة بمعنى الفصل ولا يخفى ان اه لا يخفى ان هذا الوجه
لم طوا اذا جعلت زاوية بخطين حادة او قائمة اذ يتفق بطلان الموازيات المخرجة من مقطع كل خط غير متناه بسطوحا
متناهية العرض غير متناهية العدد في الصور الثلث ولا شبهة في ان المجموع السطوح المتناهية العرض غير متناهية
العدد غير متناه اليه مع كونه محصورا بين الحاصرين هما الساقان وهذه الاستحالة ظاهرة الانتهاض في الصور
الثلث ولا دخل لاخراج العمود القائم على الموازيات المقاطع للضلع الاخر في لزوم هذه الاستحالة كما شبه
به المحل الصحيح ولعل بكلامه وجها لسنا احصله لو وجد بين الضلعين وراه لا يخفى ان السطح امتداد في جهة
الطول واستواد في العرض والاستحالة اللازمة من اقامة البرهان السلمي هو كون السطح الغير المتناهي في العرض
محصورا بين [illegible] بينهما الساقان والاحتياج الى وجود وتوهم على جميع تلك السطوح انما يكون لو كانت
الاستحالة كون السطح الغير المتناهي في جهة الطول محصورا مع ان الامر ليس كذلك ولعل لكلامه وجها لا احصله
ولا بلاحقي اي ذلك الخط الوتري اي السطح اه يعني لا ابداء تخصيص المقدار بالسطح والجسم التعليمي
وان لم يكن تعريف الشكل بما يعم الدخول بخط محيط بالنقطتين مع فان تصور احاطتها فيه اشارة الى ضعف
قول من قال ان الاحاطة في الخط غير متصور فان الاحاطة انما هي حصر الامتداد سواء كان في جهة او في جهتين
او جهات ولعله زعم انها حصر امتدادها فوق الجهة فهو كما ترى فان محيط الكرة لا شك في انه سطح مشكل
[illegible] ليس لذلك السطح نهاية حاصلة باحاطة الحد والحدود وكذا محيط الكرة لا شك في انه سطح الدائرة وهذا الواو
ليس للعطف على قوله مندرج حتى يصير المعنى بهذا وعلى هذا يخرج محيط الدائرة فان الامر ليس كذلك او خروج
محيط الدائرة ثابت سواء خرج محيط الكرة او لا بل هذا الواو حالية فالمعنى على هذا يندرج محيط الكرة حال كون
محيط الدائرة خارجا مع ان الفرق ضعيف لان الفرق الواقعي ليس موجودا قطعا والفرق الاصطلاحي
انما يكون لترتيب الاحكام ولا تفاوت في الاحكام بين المحيطين فادخال احدهما دون الآخر مما لا يعود
الى طائل وان القى اه حتى يدخل محيط الدائرة ولا يحدي اي لا اخراج الخط المحدود قوله والتنبيه اه قد يقال
لا حاجة الى هذا الاعتذار فانه قد صرح الزمان لما خصص المقدار بالسطح والجسم التعليمي ولكن ان يعلم يوقع
الاعتراض ادرده المحاكم حيث قال اعلم ان هذا البرهان لا يدل الا على امتناع اللاتناهي من جهتين الطول
والعرض واما امتناع اللانهاية من جهة واحدة فلا دلالة عليه لانه لو فرض اللاتناهي من جهة الطول فقط
لم يمكن وجود خطين يخرجان من نقطة واحدة ويتباعدان بمراتب الا الى النهاية ضرورة توقف امكان انفراجها
كذلك على اللاتناهي في العرض وعلى هذا لا يتم الاستدلال على لزوم الشكل للامتداد الجسماني فان الشكل حاصلة
من احاطة الحد الواحد والحدود بالشيء وذلك يتوقف على تناهي الامتداد الجسماني في سائر جهاته انتهى

اعني الفلك فان مادة الجزء والكل فيه ليست مختلفة بالذات حتى يمتنع المحذور اعني لزوم النسبة والمادة

بحسب نفسها اه فيه بحث فان الكلية والجزئية بالذات للامتداد والمقدار ولغيرهما بواسطتهما فاتصاف الهيولى

بالكلية والجزئية والممتدية والمتقدرية انما هو بواسطة حالها التي هي ولهذا البحث تفصيل في شرح الاشارات

والمحاكمات فهو مركب اه قال الاستاد الافضل قدس سره والظاهر ان يقول لمقارنة للهيولى وللمقارن

اعم من ان يكون بطريق التركيب كالجسم او بالحلول كالصورة وفيه نظر اه هذا النظر اورده الامام على عبارة الشيخ

في الاشارات واجاب عنه المحقق بان الشيخ لم يجعل لزوم المحال مقصورا على لزوم الفصل والوصل بل عليه

وعلى لزوم الانفصال بدليل قوله وكان له في نفسه قوة الانفعال ومعلوم ان اشكال السمع لا يمكن ان تتبدل

الا بعد امكان انفعالها انتهى كلام المحقق ولا يخفى ان نظر الامام متوجه على عبارة المص ولا يتوجه جواب المحقق

فالصواب ان القول ان الشارح بدل قوله فالاولى فالصواب والله اعلم كان اشكال السمع اه فقد مر ما يتعلق

به مفصلا ولا يتوهم اه واظن انه دفع لما قاله المحاكم من انه يكفي في الاستدلال على ان لزوم الامتداد

بمشاركة من الهيولى ان يقال لو لم يكن لذلك لكان الامتداد قابلا للانفصال او الانفعال من غير الهيولى

لان الاشكال يختلف واختلاف الاشكال بالانفصال او الانفعال ولا وجه الى ما في المتن والله اعلم

وكونهما اه بالجر عطف على قوله اختلافهما وانما الحصر اه دفع لما يتوهم من المحاكمات

سوى ما ذكره المص لكن في هذا الدفع يستلزم لا مر بعد كل البعد او سوق المباين حاصل في العارض فيلزم

صحة اطلاق العارض على المباين وذلك لم يعهد والحاصل ان هذا قولهم بما فوقهم ولم يرض به

فهو بعد تحت الاستار مستور فالمحال اللازم اه اعلم ان الشارح قدر اعلى في دفع اعتراض الفاضلين

المحسن على كلام المص عبارة المحقق الطوسي في دفع الاعتراض الامام على الشيخ في الاعتراض المتقول في شرح

الاشارات بانها حيث قال المحقق فالحاصل ان المحال اللازم في هذا القسم هو ولهذا قرر

التغاير في الاجسام واما غير الشيخ عنه بلوازمه والفاضل الشارح توهم الامتداد لحجما في هذا القسم

مقارنا لجميع العوارض المادية الا انه اسقط الجسم المادة وجزم بلفظ قوله فقط دفع قول الشيخ بان اللازم

لهذا القسم ثلث محالات ثم اشتغل في الاعتراض على كل واحد فان امكان الاختلاف العائد الى العوارض

المادية انتهى كلام المحقق مع التلخيص فالغلط الذي جاء من المحقق في حق الامام اعني الاسقاط والجزم والاطلاق

جار بها الشارح في حق الفاضلين وبذلك علمت ان قول المحشي حرما صنعه الفضلية من التوهم وما ظنه

القوم من انه من الجزم بالجيم والزاي المعجمة بمعنى القطع سخيف والله اعلم بالصواب

وبذا انما يكون اه اشاره الى دفع اورده القاضي في شرحه قيل لا نسلم اه هذا الترديد في عبارة المتن صحيح

اما في عبارة الشارح حيث بعد قوله مال الاستقلال فلا يصح وهذا السؤال مع الجواب ذكره المحاكم مفصلا

الهيولى المحتاجة بصيغة اسم المفعول على وزنه المعظم مع تاء التانيث واما وجد في بعض النسخ المحتاجة

بمعنى المركب من جسم وتاء النسبة ياء المصدرية تحريف والهيولى بتشديد الياء الغطي كذا في القاموس
وقد يقال انها لفظ مركب من لفظ الهيء والاولى كما ان لفظ الماهية مركب من ما ولفظ هو انه لانه اذا انتهى الى
وبين مع امكان الامتياز فقد يشتبه الساقى المحيل وقول الشارح سواء كانا اه دفع لما قال القاضي في شرح
واما ما اشتهر بتداخل الجواهر هذا الشق ثالث من الاعراض واذا كان الاظهر في العبارة ان تقول
واما من جهة كون المتداخلين جوهرين معطوفا على قوله واما من جهة العظم والمقدار اه نفي سبب هو ان عبارة
المتن اه عن هذا النقص فانها هي ان الطعن في الشق الثاني لانا نقول اه حاصله انه يلزم تداخل الجواهر المتحيزة
المتحيزة بالذات لان الخط الجوهري متداخل في الخط العرضي المتداخل في المحل الجوهري ومتداخل المتداخل متداخل
وهو ظاهر داخل من ان يخفى على فاصدع والله اعلم واما المحصل اه الظاهر انه يقع الهمزة حرف الشرط وجزاء
وقوله فانما فتح الواو لاستئناف ويمكن ان يكون الهمزة حرف التردد مع الواو للعطف على قوله اما القائل
اه ومع لابد من حذف مبتدأ في قوله فانما اي فهي اما يوثر قال الاستاد قدس سره هذه المقدمة
ادعوها ولم يبرهنوا عليها وليست في نفسها واضحة انتهى وارباب الحوادث يمكن ان يكون عطفا على
السماويه ويمكن ان يكون اعم منها او نقيض اه الموجود في النسخ الحاضرة كان حرف التردد اعني او
فالاشتباه في ان التردد بين حصول الهيولى في عالم الاجرام وحصولها في الجزء معقول كيف والجزء ليس بخارج
من عالم الاجرام فالظاهر هو الواو وقوله مطرها بضم الميم وفتح الطاء اما اسم ظرف فهو بمعنى المحل او مصدر ميمي
بمعنى المطور وفي قوله والمطر مع بعدين الاحتمالين احتمال ثالث هو ان يكون اسم فاعل من الاطهار فهو
للموضع والالف واللام عوض عن المضاف اي موجب تجرد مطهر والمراد بالكلام في قوله وكلامنا الكلام
الذي ذكره المصنف مع ما ذكره الشارح في ابطال الشق الثالث والله اعلم واعترض على بيان اه هذا الاعتراض
مع جوابه المذكورين في الشرح مذكور في المحاكمات مفصلا لجواز ان يكون للهيولى المجردة صورة نوعية
تحت فان الصورة النوعية لا يمكن ان تحل المادة بلا حلول الجسمية فيها فالاولى ان يقول لجواز ان يكون للهيولى المجردة حالة مانعة عن قبول الصورة وههنا الكلام هذا هو الصحيح ويشهد به المحاكمات وما وقع في بعض النسخ
وسائر الس لك اي مع كل البعض من صنعة الناسخ لكن يلزم هذا هو الصحيح ويشهد به المحاكمات وما وقع
في بعض النسخ لكن يلزم اي مع كل النفي عن صنعة الناسخ ولهذا قال الشيخ اه قال الاستاد الاستاد
قدس سره هكذا قال غير واحد الى اخر لحيث يعقبوا مخفيا فاقول لا يوجد في الشفاء ذلك البحث انزمه انتهى
فان المحاكم في تحرير هذا الجواب الثاني من الاعتراض المذكورة في الشرح هكذا الثاني ان الكلام في هيولى
الاجسام فانا لما لا حظنا الاجسام واحوالها اذ اما النفس عنها الى ان علمنا ان فيها شيئا غير الجسمية هو الهيولى
بحثنا عن ذلك الشيء هل يمكن ان يكون بدون الجسمية حتى يجوز انها كانت مجردة ثم صارت جسما فيها
انها يستحيل ان توجد بلا صورة فهي محتاجة الى الصورة فقد علمنا ان كل جسم يشتمل على الهيولى هي محتاجة الى الصورة

هذا مطلب القوم وقد اشار اليه الشيخ في الشفاء حيث بحث عن تقدم الصوره على الماده في الوجود واما انه بل يوجد بدون
صورت فذلك بحث آخر بينهم فما هم بصدده الى كلامه واظن ان كل من نظر الى كلام المحاكم زعم ان قوله واما انه بل يوجد
الى عبارت الشيخ وان نقل هذا القول بطريق سندا الى الشيخ ومنهم السيد الذي ذو الطبعه النقاده حيث جعل هذا
القول مقولا لقوله قال الشيخ واستاد الاستاد فهم هكذا حتى اعترض بانى لم اجد في الشفاء وكل ذلك منشأه الذهول
في كلام المحاكم فاقول قوله واما انه بل يوجد الخ من عبارة المحاكم وقع مقابلا لقوله سابقا انهم بحثوا عن ذلك اليس بل
يمكن ان لكنها يدل على صراحة تكرار لفظ بل وضمير الجمع في قوله لانهم فما هم راجع الى لفظ القوم المذكور في قوله
هذا مطلب القوم كما لا يخفى على من ادنى شعور فضلا عن الماهر ولم ينقل المحاكم كلام الشيخ بل انما حكم بان كلامه
في ذلك البحث يشعر الى ان الكلام في هيولى الاجسام فيه فانه قال في افتتاح الفصل الثالث من المقالة الثانيه
من الهيات الشفاء فصل في ان الماده الجسمانيه لا تعرى عن الصوره ونقول الآن ان هذه الماده الجسمانيه يستحيل
ان توجد بالفعل متعريه عن الصوره ثم قال في اختتام هذا الفصل فاذن الماده الجسميه لا توجد مفارقه للصوره وفي
تعبير الشيخ الهيولى بالجسميه في هذه العبارات اشاره الى ان الكلام في هيولى الاجسام والله اعلم واليه المرجع
والمآب   ولحوق الصوره النوعيه اه الاولى ان نقول لحوق حاله مانعه عن قبول التجسم كما مر سابقا   واعترض
انه بان اه حاصله انه يجوز ان تحل في الهيولى مع حلول الصوره الجسميه صوره نوعيه تخصصها بحيز معين كذا في المواقف
وقال الفاضل المبتدي ذلك ان يقول اه هذا الاعتراض مع الاعتراض المصدر بقوله وانه قد يكون اه
جاء بهما السيد الشريف في شرح المواقف   لا يكون الا امرا حادثا اه قد يقال انحصار المخصص في امر حادث
يحتاج في حدوثه الى مخصص من الحركات والاوضاع غير مسلم فافهم   ثم قال وانه اه قال السيد الشريف
بعد هذا الكلام فان قلت نقل الكلام الى اختصاص اجزاء ذلك العنصر باحيازها الجزئيه قلنا تلك الاجزاء معدومه
فيه لا موجوده في الخارج فلا يقتضي وايضا جاز ان يعرض هناك حاله مخصصه للاجزاء بمواضع معين   ولما
استشعر بورود معارضه اه اطلق المحقق الطوسي اسم المعارضه على هذا الاعتراض في شرح الاشارات وتبعه الشارح
وقال المحاكم اطلاق اسم المعارض ليس بجيد ولعله لم يفرق بين النقض والمعارضه لان كلا منهما مانع عن ترتب المدلول على
الدليل والا كيف يصح على طريق المعارض انتهى ولعل انه اراد بالمعارضه معنى اللغوي وقد يقال انه معارضه وقد يقال انه معارض على
مقدمة الدليل اعني قوله والترجيح من غير مرجح باطل وهو بعيد   واما الهيولى ذات له طبعا او قسرا اي ذات الطبع كما في ذاته الهواء
للنار حال كون الهيولى في حيزه الطبعي والتي ذاته القسر كما في ذاته الاجزاء الارضيه للهواء لكون الارض في حيزها القسري اعني حيز
وفي بين الصورتين ليس لها مقتضى الحيز الطبيعي للمنفصل اليه   واما الوقوع فيه فمراده عطف على قوله واما التي ذات ولا يتصور
هنا الشق الثاني اعني الوقوع طبعا كما لا يخفى فضلا عن اثبات
للبدوان اه هذا الواو بمعنى   وهو لا
ينافي اه اي القول بان المقتضى للانتزاع ذوات الاجسام لا ينافي القول بالفاعل المختار فبطل ما عن القول بالشرح للاحاج
الخزاعه بالجيم والزاء المعجمه من الحرافه كذا في   ان يختلف فيه يري اماصيغه موقوف

والضمير راجع الى الصانع والاسناد مجازي ويمكن ان يكون من الرد هرع للبعض لغديرية والمشار اليه بقوله هولاء هم القائلون
بالعدد الاتفاق فيه ومنه قول البعض الاشياء اى التصحيح بعض الاشياء والهوس بالهاء والكون الواو والسين المهملة ضرب من الجنون
نسب هنا بالتحريك نوعى از جنون وكلاهما مناسبان في هذا المقام مجازا او للانطبعي الانهدام واشتراك العناصر اه دليل
خاص بالعناصر ومن التشكيكات اه هذا الشك اورده الامام ثم اجاب هو بنفسه عن ذلك الشك بقوله فان الاستعداد الخ
رد ذلك الجواب بقوله قيل فلم لا يجوز اه والضمير المجرور في قوله واجيب عنه راجع الى هذا المذكور من شرح الاشارات
وحاصل هذا الجواب ما ذكره في المحاكمات لو حقيق انه انما ثبت ان الاثار الاجسام واعراضها مبادي موجودة في الاجسام ولا يلزم
من ذلك ان لا يكون لتلك المبادي اخرى من الاجسام حتى يلزم اليه لجواز استناد تلك المبادي الى المفارقات وما منعنا
ان اختلاف الكيفيات والاثار لا يجوز ان يكون الا لاستعدادات المواد لما عرفت ان الاثار واحكامها معاد ممنوعة للاجسام
والاستعدادات ليست كذلك لتزول الا عند حصول الكيفيات فمنع ان يكون ممنوعة انتهى كلامه والامتناع اه بالجر عطف على
قوله مغايرة الاعراض وقوله ولد ده بالراء المهملة والدال المشددة ما وقع في بعض النسخ بدله لفظ [illegible] فتصحيف وما وجد في
البعض الاخر بدله لفظ العود فهو صحيح لكنه ليس في شرح الاشارات وقوله الجزره بالجيم والميم وما وجد في بعض النسخ [illegible]
فغير صحيح كما في شرح الاشارات وهذا القول متعلق بسهولة الشكل وقوله عند الاتصاد متعلق بقوله فرد او بكعبه بالكاف والعين المشددة مكعوف
على الصعادة وما وجد لفظه على قوله مالف صوت طغيان القلم والله اعلم من المشائين اه انما قيل لهذا الاسم لانهم كانوا يمشون
في ركاب ارسطو كذا قيل ويمكن ان يقال لانهم حصلوا العلم بالمشي الرواقيين انما قيل لهذا الاسم لانهم كانوا يجلسون في
الرواق اخذ البيت [illegible] لكشف المطالب من [illegible] لمسالة الالام [illegible] البعيد وقوله الشيخ الالهي [illegible] المنسوب
الى العلم الالهي لكن حذف احد اليائين كما هو القاعدة في نسبة الاسم المنسوب [illegible] لفظ الشافعي ولفظ العلم الطبيعي وقوله
والمبرزين من الاشار وما وجد في بعض النسخ من الاشار فغلط للصورة بالصاد المهملة والنون كذا وقع في النسخ
والمراد ان يكون مع يار النسبة وتار المصدر [illegible] اى حافظ لكلها الصور ولا حوال غير ذلك الصورتية وقوله المتبينة من الاشار
حتى ارسطو عول على ارصاد [illegible] لا يخفى ان ظاهر العبارة لا يقتضي ان ارسطو بعد بطلموس وابرخس وانه اعتمد على احدهما
مع ان الامر ليس كذلك فان ارسطو سابق على كليهما وابرخس مقدم على بطلموس كما يعلم من شرح الفاضل البرجندي للملخص والسنة
والله اعلم والرصد في الاصل جمع راصد كخدم وخادم وهو الذي يقعد بالمرصاد اى الطريق للحراسة ثم اطلق على الذين يرصدون
الكواكب اى ينظرون حركاتها وتبلغها الى موضع معينة ثم تسمى الموضع الذي يرصدون فيه بالرصد تسمية للمحل باسم الحال و
البابلي المشهور انه اسم موضع بالعراق ولم يرد ان المراد هنا هو ام غيره تلاميذ اى صاروا تلامذتهم بل هذا اولى اى
الارصاد الروحانية اولى بالقصد او غير اه هذا الترديد خرج مخرج العادة الا فالمشاهد [illegible] لهو اقابلين الله
بالغيره وبالجملة السلسلة الطولية انما خصصت بالذكر لان [illegible] لهوا قابلين بالسلسلة العرضية ليعلم ان السلسلة
الطولية في هذا المقام عبارة عن سلسلة لها مبدأ [illegible] هو علة ثم بانتهائها [illegible] المبدأ او علة للثالث ثم الثالث

دليلا لقوله هو اول الحنين واما ان يكون مقدرا بالواو ووجهها احتمال رابع هو ان يكون فى الاصل اذ التعليلية ثم حرف وكتب
الالف مع الفير فان اسند اللهم بالحنيفة فمنقوض بمخصصات الابتداء وان اسند اللهم باللزوم فقوله اذ يلزم وجها مخطوط
على قوله لكونها واما ثانيا فلانه ان هذا الوجه معارضه فلا وجه لجعلها مختصة لهذا الدليل وتقريره انا نقول ان الصور ليست
بجواهر فان صور المركبات اعراض وان جبر بان المحل لشى لها لم يكن الا البسائط فافهم غير الافراد مثلا او وقع فى
النسخ والظاهر يكون هذا غير الاجزاء قلنا ان الموجود اه قد يقال ان صورة المركب حالة فى المتركب بجا هو محتمع و
لا يخفى ان هذا الاحتمال ليس بخارج بين جزء هذا البحر لعنان جمع لبنة باللام والباء الموحدة والنون كيف وكم الجوهر
اه حاصله انه كيف يكون لتبدل تحدد وخلافى كون المتبدل جوهرا فان اسم الجوهر الى آخر ما قال الشارح وقوله بان
لم معلق لقوله وكذا التفرقة وقوله غير مفيد جزء قوله او ليس يرتسم الجوهر تحليل متوله غير مفيد اللهم الا ان يجيد اه
جواب عن الايراد وحاصله ان العرض ما يتنوع عنه المحل ولا يكون مقوما بخلاف الصورى ما لا يتنوع عنه المحل فيكون مقوما
فيرجع لقول ما يتبدل يتبدل له جوهر او هو جوهر الفرد والا فلا يتبدل او لخفية يتبدل للاعراض لا يتبدل الا يتبدل لا يستغنا
عن الاعراض ح انت تعلم ان هذا الكلام ليس فيه جوابا عن الايراد والذى اورده المورد وهو النقض بالهيئة التنفيه
مثلا يرجع الصالح ضمير فعل المجهول معطوف على قوله ان لجيد وظاهر انى هذا اه هذا مرد لذلك الجواب حاصله بانه
لقوله فرجع الى المسلك العاتى ح والله اعلم بالصواب الى المرجع والمآب غانيه بالذات اه اسم فاعل من الذات
بالذال المعجمة والباء المشددة بمعنى الدفع والحفظ هو الجار والمجرور صلة للاسم الموصول وفى بعض النسخ دفع بعد الموصول بانه
فعل مضارع من اللسان وقوله لانه بحيث باللام الجارة وان المصدرية متعلق بالصلة هو حصل المصدر والفعل المذكور
والى اصل ان كلما ذكرنا من اول البحث غاية ما حصل الذى هو ذات عن جانب الاعتدال لحيث هذا لكن مع اه ووقع فى ح
بعض النسخ لانه مع الضمير من اصل المعنى لانه باحث اه مع الصلاحية اه الصحة هذا اللفظ بالقاف واللام والياء المهملة بمعنى
الصورة الانسان وهذا الظن انه قال والا لكان الانسان مع البياض نوعا ومع الفلاحة آخر فيكون الانسان جنسا
مع الكل نوع واحد ابيض اللون فيكون بالعوارض مصفر اللون لكان اولى ويمكن ان يكون الالف واللام فى
قوله البياض والفلاحة عوضا عن المضاف الى بيان الانسان وفلاحتها ويتبل ما قال الشارح وقع من النسخ فى منطق
الشفاء الفه كما نجوها اه مثله وقع فى اكثر النسخ والظاهر الفاء قوله لما وقوله لو لم يكن صحة لعود المختص والفه
تلك الصورة دليل آخر على جوهرية الصور النوعية والانضباط بمعنى الحفاظ بالمعنى الذى مر ذكره هو الا يكون
عرض عام للفصل للانفصال وهو اللازم التبه لقوم الكلاءه ذلك النوع اه الكلاه بكسر الكاف بمعنى الحفظ ويقال حام
فلان بكلا اى يكفل له ويكفيه وقوله صح لنفى عباراته حسم نفسه اه فالصورة الجسمية جنسيته تفيد بالجسم وتعليله
للبنيو والصورة النوعية تفيد للانواع الجسم وتعليله للجسم والتشخص القياس اه هذا تنظير محض والا فالحق انه
ليس نسبة التشخص الى الشخص جزئية كالفصل بالنسبة الى النوع بحصل مقدار اه الاحقى ان تبدل المقدار لا يكون
دليلا على تبدل الجسمية كما يقولون فى التخلخل والتكاثف ولكن الحق انه تبدل المقدار لا يكون بدون تبدل الجسمية كما افاد

الرسى دوقه

ولى جانب ان يحرك الارض ... لا يتشخص لما تبدل مركزه لحجم لانه يستبدل مركز النقل الى واما الهواء فمركب من لطيف
مع مع الف اللطيف والهواء وكذا السيال ان قوله بين المعاني وليعلم ان تحقيق منع التلازم وشرح علاقته وتفصيل العلاقات التى
وقعت فيه وبيان النقوض التى وردت عليه كلها مذكورة فى حاشية استاذى الاستاد قدس سره وفى المحاكمات وكتب قد ذكرنا طرفا منها
الفصل فى هذه الحواشى انه لا يذكر الا ما يتعلق بحل الفاظ الكتاب ومعانيها ولذلك اعرضنا عنه لا فعلية ثم انه اه الفاظه
الى ان لحواله بقوله لا مرعز بحول ان لم يرد الزمانية والاحوث لا للصورة الى المطلقة وليعلم ان المراد بالصور المنفكة
حلولها للهيولى هى الصورة المطلقة وبالصور المتعاقبة عليها للهيولى هى الصورة المتشخصة ولا يخفى خروج العبارة عن السلامة
وقد وقع فى شرح الاشارات بعد الواسطة هى محلول لصور علة لبعض من حيث تقابلها اه والدال اه بما يرد على التلازم حيث
على العموم والخصوص بين الآلة والواسطة ورده الحكيم المطلق وتابعه الشارح فان الحاج اه يتعلق بالبرهان على تقدير
الاحتياج لا الكل المعينة والاستدلال على آه حاصله المعارضة على قوله ان وجود الصورة بالكل بان الكل متاخر عنها فكيف يكون
وجودها به وحاصل الجواب التغاير بين جهتى الموقوفية والموقوف عليه واعترض بعضهم بان آه حاصله المعارضة على ذلك الفصل
وحاصلها ان اردتم ان الكل المتعين بالتعين الشخصى علة للصورة فلا نسلم ذلك فان ذلك الشكل قد يزول مع ان الشخص الصورة باقى
كما فى الشمع وان اردتم ان الشكل الكلى علة فمسلم ذلك لكن لا نسلم كونه مشخصا وحاصل الجواب باختيار الشق الثانى بان المطلق المتشخص متشخص
والمعتبر علية الجواب باختيار الشق الاول الى ان لا نسلم بقاء الصورة فى الشمع وقد يفصل ما فيه كما عرف الاستاد الاستاد قدس سره
فاليس الا ان الصورة متحدة على المادة لا ينفيها الشكل اما انه مع الهيولى اولا فعلم يلزم لان المتقدم آه حاصله ان الهيولى
المتقدمة على الهيولى المتقدمة على الشكل وان الصورة المتقدمة على الهيولى التى مع الشكل متقدمة على الشكل فقوله والمتقدم على ما مع الشئ
الاسم اى باعتبار العطف للمجرور على والغير والمسكن ... فلا يتقدم راجع الى اما الموصول والمشار اليه بقوله ذلك هو الفرق
بين ان المتقدم على الشئ متقدم على ما مع الشئ وما مع المتقدم على الشئ لا يكون متقدما على الشئ واما المعلول المتاخر اه حاصله
ان المعلول متاخر عن احدهما اى احد الشيئين اللذين هما معان للا يتأخر ذلك المعلول عن الشئ الآخر لانه ليس معلولا لذلك الشئ
الآخر واما ما وجد مع الشئ واما المع فهو علة للفظ المعلول وليس المراد به المع الذى هو اسم كما هو الظاهر وبهذا ينحل
اه اى بما ذكرنا من الفرق بين المقدمتين يندفع الاعتراض بالتدافع الذى اورده الامام الرازى حيث قال الحكم الاول
يدل على ان المتقدم على الشئ يتقدم على ما مع الشئ والحكم الثانى يدل على ان ما مع المتقدم على الشئ لا يكون متقدما على الشئ والفرق
مشكل انتهى مع التلخيص ووجه الاندفاع ظاهر لا يحل اه بالباء الموحدة وصيغة المصدر معطوف على قوله لعدم آه اى يندفع
بهذا ولا يندفع بحمل المعية اه ولتقرير هذا الدفع ان المراد فى قولهم ان ما مع القبل يجب ان يكون بعد المعية الثلاث منه وفى قولهم
ما مع القبل لا يكون قبل المعية الاتفاقية وذكره المحاكم ما يتعلق بهذا الدفع ما لم يفصل ورده استاد الاستاد بهذا الدفع يتلخص وجوه
ولو لا العهد المذكور لما وضح كل الانضاح اذ قد ثبت اه ما ثبت هو ان الهيولى ليست علة للصورة المطلقة والصورة
الشخصية ليست علة للهيولى وبهذا القدر لا يندفع ان يكون كل منهما معلولا لثالث لم لا يجوز ان يكون الصورة المطلقة علة موجبة
للهيولى ويكون ذلك كافيا فى التلازم اما ان يعلم اه حاصله انه بجعل كلا منهما محتاجا الى الآخر فالبناء فى قوله بالذات

للشكل المعنى

وتفصيله ان ذلك السبب للخلو عن شقوق الاول ان يقوم كلواحد منهما بالاخرى على الوجه الدائر الثاني ان يقوم كلواحد مع الاخرى
وفي هذا الشق شقوق الاول ان يكون كل منهما متعلقا بالاخر بالتعلق الافتقاري بحسب الذات والثاني ان لم يكن منهما افتقار
اصلا والثالث ان يكون كل منهما مفتقرا في الوجود الى معروض الذي الاخرى والرابع ان يكون كل منهما مفتقرا في وصف
عن الوجود الى الذات للاخرى ثم الثالث ان لا يقوم كلواحد منهما بالاخرى لا على الوجه الدائر وهذا الشق ليس بمذكور في الشرح
ظاهرا ثم الرابع ان يقوم واحد منهما بالاخرى لفظا وهذا الشق ما ذكره الشارح بقوله فقد تعين آه اي الحيثين اه جنبه بالجيم و
النون والموحدة والباء بمعنى الجانب فيكونان عرضين لوجودهما في المعروض مع ان الهيولى والصورة جوهران
والقول معطوف على قوله لان بينهما والحاصل انه ليس لك ان تقول اه وقوله بان تقوم متعلق بمقدم بالاولى وموضع قوله لكنه
بان تقوم بالاخرى احديهما وما وجد في بعض النسخ من الواو على قوله لكنه فهو تصحيف الترجمة كما هو ظاهر وليست موجودة في عبارة
الاشارات ليت الخ قلناه اه بالفاء واللام الجارة والضمير المجرور راجع الى الحاصل ان نظرا ان اسماء اي اللذين لك
اي حينئذ لان تقوم بها الاخرى دائما اي ان كلواحد وافراد الضمير على تأويل كل واحد وتأنيثه قوله يكون صفة مؤنث والمستكن
اسم وخبر مقدر لفظ الاخرى والجملة صفة لقوله وحرف الحاء المهملة على ما هو مكشوف في اكثر النسخ على جمع كما هو معروف ولكن
ان يكون علامة لاحديهما وان لم يكن معرفا فخبر يكون ليس بمقيد بل هو مذكور غير الحاصل اه حال من قوله جزءا او قوله
قريبا حال من الفاعل وقوله لكن لا تشخصها اه متعلق بقوله فيكون جزءا لا ينافي الهام لا تقوم اه قال الشارح والاستاذ هذا احاله
الى ما لم يتبين فان الذي تبتني هو ان الهيولى لا تنفك عن الصورة وهو لا يفيد ما قصده نعم في الشرح اشار اليه والايجاد
لبعض المفاسد اي لو لم يكن مغايرة فالتفاوت والمفاسد اللازمة منه وعلى تقدير كون كل من الهيولى والصورة علة للاخر وفي تعيين
عطف على قوله بسبب والمعين من اسم فاعل من الاعانة لا من التعيين كما ان لفظ المعينات في عبارة الشيخ حيث ما قال ما جاء عليه ان الجسم
يحتاج في احواله الى معينات الخ من الاعانة كما نص عليه صاحب المحاكمات لا من التعيين كما زعم الامام والمحقق الطوسي ثم في قوله
هو بعينه الصورة اه ما زعم الامام من ان المراد بالمعين هو الحركة السرمدية بنفسه الصورة بعينه الباء للنسبة والحاصل ان المعين
ما هو سبب لتعقيب السبب الاصل الصور المختصة على تلك الهيئة الكلية وضمير منه راجع الى السبب الاصل وما الصورة من حيث هي اه هذا
السؤال هو ان الكلي والشخص يتحدان وجودا فكيف يكون الصورة من حيث هي شريكة للفاعل مع انه متحدة وجودا مع الصورة الشخصية
التي هي معلول للهيولى اللهم الا ان يقال ذلك الوجود من حيث انه مستند الى المطلق علة ومن حيث انه مستند الى الخاص معلول له
فتعقل فانه غامض محل الغموض. فما صحا عنها الضمير راجع الى السبب الاصل والمعنى اللذين مع الصورة من حيث هي هي هكذا
يفهم من المحاكمات ويعلم ان الشارح تابع في تفسير المعنى صاحب المحاكمات كما يظهر بالرجوع اليها والصورة العاقبة
اي الصورة اللاحقة والباء في بالحامل متعلق لشريكة والجار والمجرور في قوله بما يجامعها متعلق مقدم للفعل وهو قوله
يجعل صيغة المؤنث الغائب والضمير المتصل في يجامعها والمستكن في يجعل راجع الى العاقبة التي هي اللاحقة والمراد من السابقة
هي الزائلة وقلنا في حل العبارة ليشهد به عبارة المحاكمات حيث قال فان الصورة العاقبة اي الصورة اللاحقة شريكة للمبدع

اي حاصله الهيولى ومنوعها بجسم اما لتركبها السبب لا يحصل منهما طبيعيا اللتي لها التشارك الصور الزايله واما سوابقها مخصوصها اما نوعه المخصوصه
لا الصوره الزايله فمن الجعل المادة نوعا غير الذي كان مما كان الفاعل الاحوال والمتخصصة بالصورة انتهى وبذلك ظهر فساد ما يتوهم من عطف
لما كان الفاعل بما قبلها وفرداه فوله الجعل الجاعل بالمادة اياه والمقصد فافهم يكون عليه آه يكون واقع في النسخ الحاضره واللائق المقطط
ايكون من صنو الكاتب وقوله عليه جز لقوله ان يكون الواحد بالعموم آه على ان ذلك اه علاوه حاصله وجه بامر اي ان وجوده
بمعنى ان العقل للعقل ان يكون واحدة بالعدد ولكن الا انه غير متوقع بما ذكره انه فان الجوهر الشخص والكلي ليس واحدا بالعدد بالعدد
الا السر والمقيم العدلي وقع في النسخ الحاضره بدل المعقب العدلي وقوله التحفاظ مع المضاف والمضاف اليه عطف على قوله المقيم و
لا يمكن ان يكون من التحفاظ بحرف الجار والاعاده بالمهملين يعني الاطواله موجب سكون ولكن على عالم الطبيعه الحاصه من جميع ا
الافلاك اه اعلم ان لا حكم بان ضعيفا في عالم الاسطقات سوى الصورة المطلقه لتعاقب الشخصيات امكن ان يذهب الوهم الى ان ايجاد
في الفلك سوى الصوره المتخصه للزومها فدفع ذلك الوهم وقوله نقلي من الاعانه والمراد من السبب الحاله الدايم المفارق الوحدة بها
الفعل الواحد مع قوله لما ماهي متعلق لقوله نقلي لكن اعتبار التشخص اه حاصله ان ما سبق من قوله لا يمكن ان يدير الاتعاقب
الجبلي مع قوله لعد يقيني ان احدهما بخصوصها معينه للان يقام بها الاخرى انما هو بالقياس الى الصورة المطلقه واما بالقياس الى الصور
التشخصيه فيمكن ان يدير التعاقب من الجبل الى عيا الوجه الدايم وليس احدهما بخصوصها معينه للان يقام بها الاخرى وقوله بان يكون
متعلق بالنفي للا بالمنفي موضعي اكثر النسخ من بعد قوله انما هو بالهيولى التشخصيه فقوله الا بالهيولى بما هي هيولى وعليه يدل عبارة شرح
الاشارات ولوجوده قوله بل بهذه آه وفي بعض النسخ اسقط قوله الا بالهيولى فح فمعنى بعينه قوله بما هي هيولى بالهيولى التشخصيه
والصحيح لعينه قوله بل بهذه شاكله الهيولى اه والمشار اليه بالاشارة هو القوم بالمط وان كله يعني الطرد الطريقه فلما يخفي
اه الجار والمجرور متعلق بعينه اي الاضافيه تامه يعني ان اه ثم التلازم المتكرر اه اعلم ان التلازم عبارة عن كون احد
الشيئين ملزوما والاخر لازما مع الملزوم واللازم لا يكون التلازم الا واحد نعم اذ كان الملزوم لازما لجهته واللازم
ملزوما لجهته مع التلازم يصير متكررا والمقصود انه ان بين العلة ومعلولها والكان بحسب الزمان معينه والتلازم متكرر زيد
لكن يمكن كون العلة ملزوما ولازما وسابقا ولاحقا وكون المعلول معلولا لازما ولاحقا وقوله اذ العلة تعليل لقوله لا يجب
الذات ولعلك علمت بما فصلنا ان التلازم المتكرر الذي يكون بين العلة والمعلول بحسب الزمان احدهما للتلازم حقيقي
والاخر مجازي فافهم ولعمري ان مسئلة التلازم من اغمض مسائل العلم الالهي ونحن قد اكتفينا فيها على شرح عبارة الكتاب
ومن شاء احاطة الاسوله والاجوبة فعليه مطالعة شرح الاشارات والمحاكمات وسوا اما الحلايد اي البعد
اه الخلا يعني البعد ثابت وقد يطلق على المكان الخالي سوا كان بعدا او سطحا لعد تردده اي ان الظاهر ان يكون تردد من
الترديد الذي التردد وقوله بحسب الحصر الاستقرائي بالنظر الى كلام المصنف واما بالنظر الى ما ذكره انه من الد ذات مقطع
يعني البعد المفطور اما بالقاد وهو بمعنى يعني المخلوق اي هو المخلوق والاولى نظري الوجود او بالفاء يعني بعدي
الافطار فلفظ المعقول يعني ذي كون الانجوم اي ذي الحكم لكنه قيل انه تصحيف ويه اي استحالة الشق الثاني من الترديد

وكان الحصر عنده اه لعل وجه الاختصار انه لا ينتم عنده سلك الفصل والانفصال فيبطل القسمة الرسمية
اه عطف على قوله خاصية الكلمة ويمكن ان يكون عطفا على قوله الكلمة وعلى الفعل يلزم آه بين وجه الملازمة بقوله اما
الاول وبين بطلان الثاني بقوله وقد بينت ان كل آه وليس لقائل ان يقول آه حاصله الايراد على قوله واما الثاني
فلزمه وقوله بان ما لا مادة له الظرفية ان نقول ان قولكم ما لا مادة له ولنا ان نقول حاصله الايراد على قوله واما الفعل
فلان المتصل لانا نقول مع قطع النظر اه حاصله الجواب بتجويز الفعل ما اشار اليه بقوله مع قطع آه وحاصله ان ذلك
المذهب الذي عليه الاعتراض باطل فكيف يصح البناء ولا يخفى ان الجواب بهذا النحو كان في الايراد الاول ايضا ممكنا والثاني
ما اشار اليه بقوله يلزم كون الخلاء آه وحاصله انه يلزم كون الخلاء اي البعد المجرد عن العوارض المادية ملابسا اي مقارنا
لتلك العوارض من الاتصال والانفصال ومنها انه لو كان البعد اه هذا ما استدل به الامام الرازي ولما قال المحقق
الطوسي بان المكان هو البعد عنده نقض هذا الدليل بان تداخل الابعاد انما يستحيل اذا كانت جسمانية والمكان ليس كذا
والآخر مجرد فليس يستحيل لان وجه الاستحالة رفع الامتياز عن الحس وهو جار في الابعاد الجسمانية لا في المادي والمجرد
يوجب المقاومة ختم بالميم والقاف ثم الواو ثم الميم ويمكن ان يكون الميم والعين المهملة والواو والقاف والسعي بالباء
المثناة الفوقانية والنون والحاء المهملة المشددة بمعنى الجمع والثاني دليل آخر على بطلان كون المكان بعدا لتقريره
ان البعد لو صح عليه الحركة المكانية لكان للمكان مكانا ولو امتنع عليه الحركة يمتنع على الجسم لان الجسم لو تحرك يحرك الذي في الجسم
ايضا ونحن نفرض امتناع الحركة على البعد وقوله هذا الخ اه ما لنظر الى توقف الدليل الذي ذكره المص على هذا الاتحاد لما اشار
الشارح اليه والمص يلزم على تقدير آه ولقائل ان يقول ان فقدان المرجح من جهة المكان لا يستلزم فقدانه من جهة
الاجسام والمص يلزم سكون المتحرك اذ فرضت نملة اه وجه الملازمة ان اي قدر من البعد يفرض ان النملة انتقلت
منه فالرحى تحركها او فيها فيه ويعلم انه لابد من فرض الحركة متساوية في السرعة والبطؤ مع مخالفة الجهة كما فرضه المص اذ لم
يكن الصورة الاولى بان يكون الحركتان متوافقتين في الجهة سواء كانتا مختلفتين في السرعة والبطؤ ام لا او مختلفتين في الجهة
مع التفاوت في السرعة والبطؤ لم يلزم والثاني المكان عبارة عن السطح لا يلزم هذه الاستحالة فان المكان اي سطح الهواء
المحيط مع جزء من سطح الرحى ولا شبهة في ان مجموع هذا السطح متبدل على النملة متبدل بسطح الرحى كما انه بالحس وان لم يتبدل
سطح الهواء المحيط في الريح الهابة من الهبوب بالباء والتاء بمعنى الموجود بين ويمكن ان لا حاجة الى قوله والماء
لان الريح انما هو الهواء المتحرك فلما وقف الطير وتحرك الهواء لزم تبدل المكان والصحيح بالحاء المهملة والقاف مع الكاف
بالياس بكسر الكاف الهبوب وكذا الحوت اه اي اذا الحوت سكون الماء الجاري حركة محدودة في الجهة تحركه الماء
ومعاونته لها في السرعة لم يتبدل سطح الماء المماس للحوت فيلزم ان لا يتحرك ولا يقول هنا المص عن فائدة القيود
ومنها ما اورده الحكيم حاصله ان المكان ما يساوي المتمكن وفي الصور الثلاثة المساواة ليست بموجودة والقائل ان يقول
ان المكان لو كان بعدا فمساواته بحجم البعد للجسم ضروري والمكان لو كان سطحا فمساواته لسطح المماس ضروري ولا شبهة في ان

بذبن المسا وبئس وجهوا ان في الصورة الثلث فتدبر لخلوصه عن جميع ما يراده فاثر بالتامل واما ما قال في الانتفاء الكثر ما يرد على القول

مانع يجوز ظاهر فانه لا شبهة ان في الصورة المحول في الفضا وق والمحفوف بالكرياس والحرف المنوك لم يتبدل المحيط على الحيط مع وجود الحركة

في الطرف الواقف بدل المحيط على ما هو محيط مع وجود السكون فرب الطرق متعلق بقوله بطلبه لكن الوضع في ارادة لقابل ان

يقول لو كان الحر هو الوضع طبعيا لكان وضع الفلك بالقياس الى ما في جوفه غير متبدل مع ان الامر ليس كذلك فان الوضع متبدل بالحركة

المستديرة الوضعية الجواب ان المراد بما في جوفه المركز ولا شبهة في عدم تبدل الوضع بالقياس اليه كما توهم آه متعلق بالنفي

مع النهاية دليل اخر لقوله لا يسوى لاه فان الفاعل اه هو العليل لمقدمة مطوية وتقريره لا لا يجوز ان تثبت هو الحر للجسم

هو فاعل مع وضعي لا يو هو المعقول فضلا عن كونه في الخير للانا نقول فان الفاعل آه لكن يخرج منه ان هذا الاعتراض قريبا

من الاعتراض الذي ذكره الشارح لقوله يندفع ما قيل آه فلو كان قوله فان الفاعل آه تعليلا لدفع هذا الاعتراض لم يبق فائدة

لقوله اقول ولما ذكرناه مع لو فاعل في الفاعل لكان ادن اقار وان لكان اعلى والله اعلم وقوله وان لم يكن في المكان وما حج

في موضع الشيخ وان لم يكن في الكون فعبر بالعدم الا ان له ان الكون تامة وما ذكرناه هو قولهم كعكف اه يندفع آه

الاندفاع ان تخصص المكان للاطلاع ان يكون مستندا الى الفاعل كيف وقد علمت اه هذا الكلام الشارح واعلم ان

كيف في هذا المقام لتقرر ما تقرر وحاصله انه كيف يستند المكان الى الفاعل وكيف لا يندفع الاعتراض فان التلازم يوجب الاستناد

احدهما الى الاخر او استنادهما الى ثالث موجب للارتباط ولا شبهة في تلازم المكان مع الجسم فاما على هذا مستندان الى

الفاعل وهو لطبيعة انه لا مرتبة في عدم التزام الفاعل المساوي النسبة الى جميع الاطلاعة الارتباط بين الجسم في اي مكان

خاص هو اما الذي يكون الجسم مستندا الى الحيز وهو الظاهر البطلان فيثبت ان الحيز مستند الى الجسم فلا بد فيه من طبيعة مقتضية له

بهذا التقرير علمت ان الاكتفاء على قوله ان التلازم بين الشيئين يوجب استنادا احدهما الى الاخر ليس في موضعه بل لا بد من قوله

او استنادهما الى ثالث الا اللهم ان له ان المراد بالاستناد نفي الا ارتباط الاعم على احدهما للاخر ومعلوليتهما كليهما

لثالث وجعل هذا الكلام من تتمة كلام المعترض بعيد جدا الجسم بسيط اه انما قيده بالبسيط لان الاختيار الطبيعية بالذات

الا الاجسام البسيطة لقائل ان يقول انا لو توهمنا آه معارضة على قول المصنف ولا يجوز ان يكون الجسم حيزان طبيعيان

وفي قوله في مركز الفلك مسامحة معناه محيطا بمركز الفلك او يكون في موضع عند اللذين جهته دون آه ولا يمكن ان

يقال انه يجوز ان يكون بالحرف في جميع الجهات او لا يقبل مع الحرق في جميعها ولو قال والنفوذ لا ينافي الا بالحرق وهو لا يكون

الذي جهته لكان اظهر لان هذا انبساط آه الظاهر ان يكون لفظ الانبساط موقوفا ومعناه ان انبساط النار مع

كل جهة على السواء وهذا الحبيب جدا اي سكون النار عند المركز وليعلم ان هذا الامر العجيب ليس اشد تعجبا مما يجوز في حق

الفاني فيه القاعدة المحيل الثالث الا اذا وصلت به لضرورة تخلل السكون بين الحركتين فمستقيما بالتمسي فان الطبيعة

حفظ امر هو مما له الطبع الطبع المقسوي في ذلك القمر ما يغير لعارض عرضي وهو كونه محيطا بالمركز كما كان مقتضاه

ان المكان ومقار لحقنى بالغير ونحن لا ندري زاده كلام مستانف حاصله ان الحكم بالتي اله هذا العارض ولا لعدم السنخ الحالة

يدل على الاتحاد [illegible] الطبيعة لا على اتحاد بهما الدليل ليستلزم اتحاد العلل   ولا يجوز آه دفع دخل وتقرير الداخل ان اشتراك المعلول
اذا لم تستلزم الاشتراك في العلة على الطريق الاولى اي لا تستلزم اختلاف العلة الاختلاف في المعلول فلم لا يجوز استناد الشكل
الى الجسمية المشتركة مع الاختلاف في المحلات   اقول وبهذا تبين انه اظ انه جواب آخر عن الداخل السابق وحاصله انا لا نم اتحاد
الاشكال الكرية   واعلم ان طبيعة الارض دفع دخل مقدر وتقرير الداخل انه لو كان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة لكان
والارض الصغار [illegible] مع ان الامر ليس كذلك   لكن عدم كونها آه الجواب بقوله عبارات آه ان نقول بعدم بقائها وهيها الحيث هو ان الا
رض لا تحتمل عندهم فكيف يمكن كون الارض كرى الشكل في الازل ثم زوال الكرية بالقسر وقوله مغمورة بالبلل اي مغلوبة للمحيط
وما وجد في بعض النسخ العبارة على تصحيح اللازم انه تصحيف مغمورة من الغمر والصحيح هو الاول وقوله لا زالت هي من الازال المعتد
[illegible] يقيده الغمر فيه راجع الى الاشياء وقوله هي بالتاكيد والضمير المجرور في الخارج راجع الى الارض وليس في الزوال الا
[illegible] اي زالت كما في بعض النسخ   واعلم ان الاختلاف آه دفع اعتراض اورده الامام في هذا المقام هو ان تخالف الاجسام
في الاشكال لا يدل على كون ذلك الطبائع فان الفلك البسيط قد وقع فيه تخالف الاشكال وقوله في الشكل متعلق بالاختلاف
قوله لا الجمل المقعر بالقاف والراء المهملة [illegible] الزاي المعجمة على وزن اسم الفاعل من الافعال وعلى المصدر من باب التفعل صفة للذ
والاصح ان يكون بالنون والقاف والراء المهملة وثانيا التاسيث كما يعلم من شرح الاشارات والمحاكمات وحران نحوه الا
ليس بسبب القاسر آه والتامل افرد الضمير باعتبار الاشارة الى انه لا اطلق عليه قوله اقران جواب لما القلت وان لم يكن لفظ
لا موجودة على ما في بعض النسخ هو صفة لقوله ولو بدونه بيده النسخ المحاكمات الله   دخلت فيه صورة دفع الاعتراض التامل
للمركب صورة نوعية [illegible] حاملة ام لا قال الجمهور لا قالوا للمركب صورة نوعية حاملة والمحققون قالوا ليس له صورة نوعية حاملة يمنع المجموع
[illegible] لو كان موجودا لحال اما كل واحد من العناصر او المجموع لما هو مجموع متعلق التدبير وليس له تعلق يخرج على الاستقلال واما
جزء الفلك كالخارج متلاصقا على الله نفس متعلقة به لهذا التعلق فلم يلزم للخارج وجود صورتين   ولما كانت لكل فلك آه
كلام مستانف ليس له دخل في الجواب بل لما الفرغ الجواب عدم امكان صورتين للفلك فرع عليه هذا القول لطيف براي
الامام الرازي حيث زعم ان للفلك صورتين وتفصيل الكلام ان المحقق الطوسي قال في اقسام النمط الثالث من شرح
الاشارات الفاضل الشارح جعل مبدا الارادة الكلية لها مجردة ومبدا الارادة الجزئية لها اخرى منطبعة
وذلك شيء لم يذهب اليه ذاهب قبله فان الجسم الواحد يمتنع ان يكون [illegible] اخذ وادانهن هو مبنا على هو انه لعل ما قال
به الشيخ هو ان الكل فلك لعل واحدة مجردة تفيض عنها صورة جسمانية على مادة الفلك فيتقوم بها وهي تدرك الجزئيات الجسم
الفلك اشتمه الشارح المحقق فقوله وان ذلك اشارة الى المنقح اي كون الصورة الاخرى منطبعة في الفلك قوله لشيء هو صفة
موجود يذهب آه خبر لان وقوله كما قال المحقق الطوسي انتهى ولعل نسخ هو انه لما كان الفاضل الشارح الله بقوله نفس اخرى منطبعة
في القوة الفلك التي كالخيال فينا ويجعل قوة منطبعة قرينة لم يتوجه الرد وقوله قد خرج هم العلامة المحتار الذي به هو المحقق
واما ما افاده عطف على قوله الحق في الجواب وحمل افاده راجع الى المحاكم   وصور العناصر دفع دخل مقدر وتقرير الداخل

الداخل ان يقال ان المعنى لم يجوز كون الجسم الواحد ذا صورتين وحاصل الدفع انه لا يلزم مما تقرر عندهم كون الجسم الواحد ذا صورتين و

قوله بيان اي بيان قوله وصور العناصر آه في المباينة لما عليه كذا وقع في بعض النسخ وهو غلط بل الصحيح المثبت فيه وقوله والاخر

اذ المثنوية وقال الله والاخرى عطف على قولهم قال صاحب المحاكمات وقال والاخر يعني الاشكال الاخر وفي المحاكمات

ههنا وقع خلاف النسخ المعتاد حيث لم يقل وثانيها وثالثها وما وقع في بعض النسخ والاخر بالميم فهو تصحيف الكاتب ...

هو انه ليس للفلك صورة سارية وقوله يحتاج غاية للورود لما يعدم الورود حتى اذا كان جزان له قوتان كذا ...

ظاهره والا كذا كان له قوتان كما ينطق به المحاكمات وليس الاعراض الفلك ولم يعلم ان هذه العبارة اما في لعبارات الا ... اذا

درجه الشارح من عنده لدفع العبارة الواضحة في المحاكمات وهو هكذا وهيهنا تعلق بالخارج قوة ليست في الممثل الا انه ...

في الخارج فلا يكون في الفلك تركيب قوى انتهى ولا يخفى ان هذا الجواب غير تام ... وان لم يكن للممثل قوة لكن للشمس في التدوير

وقوة ليست للخارج وللخارج قوة ليست للتدوير فلزم تركيب الفلك من القوى ... فافهم وهو مضارع فعل مضارع ... المعلوم

عطف على قوله يتعلق آه ولذلك لم يكن له هذا هو الصحيح وما وجد في بعض النسخ من قوله ولكن في الكاف غير ظاهر ولو كان لعبد

لا يكون للكل التصحيح فيلزم تعدد افراد المبدع آه اجاب عن هذا الاعتراض الشاد الاستاد قدس سره في حاشيته بان

المبدع بمعنى الفعل بما لا يكون مسبوقا بمادة ولا مدة والمحدث ما لا يكون مسبوقا بمدة وان كان مسبوقا بمادة والافلاك مبدعة بهذا المعنى

ما تقرر من عدم تعدد افراد المبدع فهو فيه بالمعنى الاول فالاشكال انما نشأ من اشتراك اللفظ ... اصبع الى الجسم آه بالجسم ...

المحمولي التفصيل في التكليف لفصل الكلام ان الامام الرازي اورد على قولهم ان البسيط مقتضاه هو ... البسيط الشكل

الكرى نقضا بالقوة المصورة وتقريره ان القوة المصورة اما بسيطة ومحلها الثاني بسيطا يلزم كون الحيوان كري الشكل وان كان مركبا

يلزم كونه كرات متعددة بعدد البسائط اما مركبة فما في محل ... فيلزم المحذور الاول والثاني مانعا فلم لا يجوز ان ... كذلك

مع طبائع الاجسام ما يمنعها عن الاقتصار وتقرير الاعتراض لدفع هذا النقض بالالزام ان القوة المصورة الثابت بسيطة

ومحلها مركب يلزم ان يكون الحيوان كرات وانما يلزم ذلك لو كان فعل القوة في المركب هو بعينه فعلها في واحد واحد كذلك

لا نسلم انها اذا كانت مركبة في مركب يلزم ان يكون الحيوان كرات وانما يكون كذلك لو كان فعل القوة المركبة في المركب ... احد

واحد في واحد واحد وذلك هم كذا في شرح الاشارات والمحاكمات والشارح اختار ان الفاعل للاشكال ليس هو الصورة

بل المصور الحكيم لغاك قيد رتبه الرصيف بالراء والصاد المهملتين والفاء على زنة فعيل والمحكم عطف تفسير والانيق بالنون والياء

المشددة المثناة التحتانية والقاف يعني الحسن ويحكي الفاء الفا التي يعني الشريف بعد ممارسته التشريح الظاهر ان معناه بعد ممارسته

علم التشريح ويحكي ان يكون معناه بعد تشريح الجسم الادمي في وقوله وابنا له بالباء المثناة الفوقانية والهمزة واللام المشددة وقوله

والالاق بالياء والقاف مع الهمزة وما وجد في بعض النسخ بالفاء والنون والعين المهملة فلا يلائمه الى

والسكون مقابل له آه يحتمل ان يكون معطوفا على قوله الحركة ويكون خبر الكون مقدرا هو قوله من الاحوال وقوله مقابل خبر مبتدأ

محذوف هو هو او يكون خبر الكون هو قوله له تعالى والثاني اسم الخط باباه ويحتمل ان يكون مبتدأ او مقابل خبره والجملة ... الله

المشترك آه انما فسر الحركة بذلك لانه قد يطلق على جزء من الماضي مقارن فورا من المستقبل ونبه على الوقوف مما ان الماضي آه
وفي القراة المستقيم ما حررت السبقة بعد التحرير بل حررت بتحرير آخر حيث قال وبعبارة اخرى الخ اذ استلزم احد الوصفين
ولم يحتاج بيانهما فانه لا يوجد اصلا على ذكره لستلزم احد الامرين من المضي والاستقبال اذ لا يتصف بالحضور اصلا ولا يجامع
وجود بينهما الآن وجوده اما ماضي وليس بموجود الآن او مستقبل وليس بموجود الآن فيلزم ان يكون آه فيه
للزوم ان الحاضر لا يكون الا الآن وقوله محال لا يكون آه مرتبط بقوله فيلزم وعليه لقائس اه المحال على الشق
الاول ظاهر بان يقال ان وجود المستقبل لو كان مقارنا بوصف الاستقبال لزم ان يكون موجودا او معدوما اذ لا يمكن
الاستقبال الا التوقع والانتظار لكن المحال على الثاني حق اذ لا يمكن ان يقال لو كان مقارنا بوصف الحضور ثم زال
الوجود بزوال الحضور آه كما هو ظاهر بعد الجنب النظر ايه وانظر الدقيق يحكم بان المحال على الشق الثاني حاصل اذ ان يقال
لو كان وجوده مقارنا بوصف الحضور لكن بتوقع الوجود بتوقع الحضور فيلزم ان يكون كونه في الآن محال الا يمكن كونه موجودا
في الآن لا يكون موجودا في الاستقبال فعليك بالتامل فيما حاصلنا في العبارات والله اعلم بالصواب قوله عنه
الوجود آه توضيحه ان الآن ظرف للسلب الوجود العيني الذي فانه الوجود العيني الذي للماضي وليس ظرفا لسلب الوجود العيني مطلقا
فلم يمتنع الوجود العيني مطلقا اماتة في الآن ونظير ذلك ان اليوم ظرف لسلب وجوده اليومي من الحادث الامس فامتنع الوجود
اليومي او ليس ظرفا لسلب الوجود الامسي لانه في اليوم اذ لا يصدق عليه في اليوم انه موجود في الامس قوله اجزاء التركيب
الاضافي اسم لكون وقوله مع العلم الظاهر ان يكون بعدم الشرط بصيغة بقوله للزيادة وان بقي على كاره فهو حال من الزيادة
يمكن ان يكون اسما لكون مع كان له الثمان يمكن للعطف وقوله واجزائه صحيح وهو الدال المهملتين [illegible] التعليم
في اليوم فانه ليس على الامور الطبيعي لسبب انفصال بعض آه الا انه بالقياس الى ما قال في السوان يقول لسبب انفصاله
جسم اخر على وجه يكون الانفصال داخلا في تنقيص جميع الاقطار على نسبة طبيعية وملك بمقابله اه جزء منه الكلي الجزء والاجزاء نقاص
لا صل لسبب انفصال جسم يماس سطحه والنزال هو الانتقاص في الاجزاء الاصلية لا على النحو الطبيعي وشبهه آه الظاهر ان يكون من
النسبة لا يبقى النسبة فلم يكن الجرح آه لا يخفى ان انتفاء الفاعلية كلوا حد بانفراده لا يستلزم انتفائه على المجموع لما هو المجموع
المعهم الا ان معناه انه لم يكن الجرح باقيا لما ذكرنا في عدم بقاء كل واحد كيف وزمان آه كلام زائد لا دخل له في تعميم
في نفوذ البحث ولا له تخصيص بالحركة الكيفية ويمكن ان يجاب آه بعد الجواب باختيار الشق الثاني من الترديد الذي وقع في الشق
الثاني من الترديد الذي هو الجواب باختيار الشق الثاني من الترديد الذي وقع في الشق الثاني من الترديد الذي هو اصل البحث
الصفة آه ان لم يكن مصدرا الواو كما في النسخ الحاضرة فهو خبر اولي ويجعل لا بدون الواو ولعل لم يكن حينئذ يكون معطوفا والثاني مصدرا انه خبر ثم
لم يكن جزءا بعض هو احادة الاول وفي بعض النسخ احادة الاولى فاضافة البعض الى احادة بيانية لسبب ما ذكرنا الى تلك الاحادة
الاولى والظاهر ان هذه النسبة لنسبة احد قسمي الواسطة في الثبوت وهو ما يكون فيه ذو الواسطة فقط متصفا والله اعلم لا الاحادة
ولا المقدار معطوف على النوع والحاصل ان الثابت هو النوع في المقدار لا المقدار ولا الاحادة ودليل على قوله ولا المقدار لم يذكر
لانه فهم من قوله انه الزائد في مقدار آه لانه لما علم ان المقدار ما فيه الحركة لزم ان لا يكون متحركا واعترض عليه آه حاصله

فالنوع من المقولة فرادته الحركة بالذات في الجواب فيه تشبيه عند من يحقق اللابديه قال الامام ما رايت احدا اثبت
بالدليل ان هذا الانتقال تدريجي ويجب ان يعلم انه لا بد ان يشترط الشيخ الرئيس في الشفاء في مبحث الحركة وغيره وعليه شيء بيان
لا يقبل الشدة والضعف مع ان فيها حركة لان الجسم اذا قطع السير بسرعة لا لانقطاع تدريجي ولا يتنقص الشكل اللاحق ولم يحدث
اخر دفعة ولا يعقل الحركة الكيفية تحقق الكيفية كما لا يعقل تحقق الكمية تحقق الاينية كما في التخلخل على ان هذا الاشتراط دعوى بلا دليل
فان الحركة ليست الا تبدل الموضوع في المقولة تدريجي سواء كانت تلك المقولة قابلة للشدة والضعف ام لا بل لا يدل على ذلك الا
الاشتراط بانه يرتفع ما قالوا انه لا بد في الحركة للمتحرك من فرد غير قار لما فيه الحركة متصل وحداني اذ الكيف المتصل الوحداني من
الشديد والضعيف او بينهما متباينان بل من الاين الى الاين وجه الاضراب ان المقولة هي الاين لا المكان فان الحركة في السطح وليعلم
ان اكثر الاحوال المذكورة في الحركة الاينية يدل على ان بانه الحركة فيها السطح فلا يرد ما يتفكر في هذا الاضطراب
فلا ينقض بالكرة المدحرجة لا تشبيه في ان حركة الكرة على احدا ادوار باشتراط عدم مفارقة المكان [illegible]
اما الاول فلكون ان الحركة على الاستدارة واما الثاني فلعدم تبدل المكان واما حركة الكرة المدحرجة فوضعية من [illegible]
الا انه [illegible] الاستدارة وضعية ولما تغايرت المكان [illegible] احدهما الاخرى واما حركة القائم
او القعود وبالعكس فهي اينية لوجود تبدل السطح الباطن من الحاوي السطح فقط من المحوي الذي هو المكان كما لا يخفى و
ليست باينية من وجه لعدم تبدل المكان بالمعنى الوضعي الاعم بالسقوط عليه ووضعية لوجود تبديل الوضع الذي هو مقولة
وليست بوضعية من وجه لعدم الاستدارة التي عرف بها المصنف [illegible] التفصيل [illegible] ما في الكتاب والمراد من الثاني قوله
فلا ينقض طرده بالقائم المتحرك في الوضع [illegible] معادلة النقض بالاول وكذا العدة [illegible] ولانه لولاه لم يبق
الوضع [illegible] بل يصير اسمه الخ فيكون الاستحالة لا كونا بل المراد بالكون ليس معناه المصطلح اعني الانقلاب الدفعي بل
المراد تبدل الجوهر مطلقا كيف فان المصطلح نفي حركة في الجوهر لا الكون وهذا الخلف اه لا اشتباه في ايراد معارضة بالقلب
بان يقرر اما ان يبقى الجسم من شخص كيف الى شخص مما تحت الكيف ذاته بل في عارضه فيكون استحالة في كيف اخر لا فيما فرض فيه
او من نوع الى نوع فعلى كل ان يتحقق نوعا من كيف ولا يمكن الانتقال من الانواع متناهية فلزم وجود الكيفيات غير متناهية بالفعل
ولذلك علل المصنف قوله فانه ربما يقبل الاشتداد والنقص [illegible] لان الشديد والضعيف متباينان ولا يمكن وقد
مر في الحواشي السابقة مفصلا ومنه الاستقصاء اي وجود امر واحد مستمر اه وهذا الكلام في قوة دليل مستانف على اصل
الدعوى هو ان الحركة لا بد فيها من متحرك ثابت يتوارد عليه افراد المقولة فلو كانت الحركة في الجوهر فاما ان يتحرك الهيولى في
الصورة او الجسم في الصورة النوعية ولا اشتباه ان في كلا الصورتين المحل مقوم للحال فكيف يبقى المحل مع تبدله لحلف الاخر
فان الاحوال فيهما مقومة بالمحل لا مقومة له ولك ان يقول ان الجواهر مقوم لطبيعة لا لشخصه فلم يتبدل الاشخاص مع بقاء
المطلق وكذلك يعتبر في الاعراض وبالجملة كلما يقبح في الاعراض يقبح في الجواهر وليعلم ان لا نسبة انما يبطل الحركة في الجوهر في هذا المقام
[illegible] التقويم واما هو بعد حركة لو قوعها في بعض كتبه فهي متحركة للابد من لفظ هو فيهما فاما لفظ من طغيان
القلم او النقاط بالياء والمنفي فان وجوده هذه العبارة في عبارات الشيخ كتب الشفاء حيث استدل على
انتفاء الحركة في مقولة متى واما قوله متى واما متى فان وجوده للجسم بتوسط الحركة فليس يكون الحركة فيه فان كل حركة كما ينبغي ان يكون في متى فلا يكون

للعارض واللازم للعارض العارض للمهية العارض اللازم والثالث ماذكره الشارح لكن الاجزاء آه تقريره انه لو كان
التقدم بالعلية يلزم التي الف لكن التي الف ليس بموجود لان المتصل الواحد لا يتركب من المباينات فالتقدم بالعلية الا بط
هذا القياس استثنائي وقوله ولتلك الاجزاء دليل اخر على بطلان التي الف وتقريره انه لو كان يلزم ان يكون الاجزاء موجودة
بالفعل غير متعينة بالذات اومن كثير الاجزاء واحد موجود ولزوم التركيب من الذات ولا بالطبع معطوف على قوله لا بالعلية
بالعلية في مفتتح الكلام وقوله ولا بالمكان اي بالرتبة معطوف على ولا بالشرف والعدم آه دليل اخر على انتفاء الضرورة
العدم متساويا بالنسبة وحاصله انه ما فرض الزمان لم يكن زمانا او انه ما فرض الزمان كان له زمان اخر والجواب ان
المتقدم والمتأخر حاصله ان التقدم والتأخر بين اجزاء الزمان يمكن ان يكون زمانيا لا بالعلية الذي ينتزع كون
المتقدم والمتأخر من الزمانيات بقية متعلق بقوله بعد وقوله بمعنى من المتانة وقوله واجزاء الزمان آه ليس
من شيء وحده عدم المتانة بل متعلق بما يشتق من قوله لا بد له من امر زائد على ولهذا آه حاصله ان التقدم بالذات
يمنع ان يقتضي ذات بلك بحقيقتها بنفسها تقدم البعض وتأخر البعض وليس بدا التقدم بالذات تقدما بالعلية وقوله والبعيد
عنه عطف على ما وقع في الشرح الحاضر الطاهر انه زائد والا فالمكان معطوفا على قوله والبعيد عنه قوله والقرب والبعد منكرا والحق و
المكان معطوفا على قوله بالتقدم سابقا فيخرج ذلك التكرار يخرج عن الذكر تماما قوله ولا يبعد ان يقال والظاهر فيه
انه تم الجواب عن ذلك عليه لفظ الشرح فانه وقع يقابله قوله سابقا ولكن يمكن ان يكون جوابا على حده وعلى كل التقدير
حمل الاوضاع المادية مناطا للتقدم والتأخر يخرج الحقيقة الزمانية عن كونه زمانا بالعوارض اللاحقة بذاته الشخصي على ما لا
والحجة الثالثة آه هذا انما يبطل كون الزمان موجودا في الخارج كونه امرا مستقلا بالحركة فلا يبطل كونه موجودا مطلقا وقوله
قبلية بلفظ الفعل وياء النسبة وياء المصدرية والضمير المجرور اسم كان وكذا اللفظ المعين اسم لكان وجره قوله
اللاتي كقبلية آه وقوله لكلمة الان لا يكون موضوعا مرفوعا لا منصوبا في بحث وقت الزمان آه الملحق بالدال
الموضوع الموجوده والى المهملة المثناة الفوقانية بمعنى العرف المحض واضافته الى الذات من اضافة الصفة الى الموصوف
اي الذات التي الحرف للزمان والله اعلم وان اعتبر بالنسبة دائما الى ما آه حاصله اذا اعتبر بالنسبة الى الموجود الى
الثابت فالموجود سرمد واذا اعتبر الى ما قبل حصول الحركات والتغيرات اي المتغيرات فالموجود مرادها كان في الشرح الحاضر
الحصول باللام غير معقول واذا اعتبر بالنسبة الى المتغير الذي هو مقارن معه اي مع المتغير او الضمير راجع الى الموجودات دات
المتغير كما ان قارن الموجود في الوجود لك تقديره الحكم مقارن معه فالموجود زمان ولا يخفى ان هذا الاصطلاح في الاطلاق الاصطلاح
الذي يستعمل الحكماء في الحكمة الثالثة في ان نسبة الثالث اي الثابت سرمد والى المتغير دهر ونسبة المتغير الى المتغير زمان و
قوله وحدوث امر قاهر بالفاء ولفظ الامر اي الحدوث الغير القار ودهم من ان اه الظاهر انه صفة ماض مجهول من جعل
فاعله وان كل شيء آه معطوف على قوله لزعمه كما كان في الشرح الحاضر ليس ظاهرة الصحة ويمكن ان يكون اسم مسند الى
الى في وقوله لزعمه وجزءه ان كل شيء مفعول الزعم ووجه هي توقف الشيء ومنهم من جعل اه وهم اهل الشرح وقوله على تقدير
صدقها اي صدق كل منهما وفيه اشارة الى انه قد يقال لا يلزم صدقهما كلية فان في الاشياء الموجودات ما ليس فيه الزمان ولا
الفلك والفرق بالحرف عطف على المغايرة ومنها ظرف لها وقوله بدون صفة بقوله وجود اما في الحركة التي تقعه بكونها او في الكثير